المجاهد عبد الواحد بوجابر

الجانب العسكري للثورة الجزائرية

المنطقة الخامسة

الولاية الأولى التاريخية



المجاهد عبدالواحد بوجابر

الجانب العسكري

للثورة الجزائرية

الولاية الأولى

المنطقة الخامسة

الأوراس النمامشة

مدخل

إن الغرض من هذا الكتاب هو التعريف بالتطورات والاحداث السياسية والعسكرية التي وقعت في أرض الجزائر وتحديدا في الولاية الأولى التاريخية المنطقة الخامسة.

وقد حاولت بهذا المجهود المتواضع أن أضيف شهادة إلى شهادات الأخوة المجاهدين وهي كثيرة وغير كافية في نفس الوقت، لإعتبار أن العدد الكبير من المجاهدات والمجاهدين لم يعطو لعملية توثيق شهادتهم المكانة اللازمة.

وهذا لا يعني أنني تمكنت من تسجيل جميع الأحداث التي وقعت في الولاية الأولى

التاريخية المنطقة الخامسة بكل دقة وتفصيل، لأنه من الصعب على أي مجاهد أن يتعرض لكل صغيرة وكبيرة بالتفصيل خلال هذه الفترة من الثورة التحريرية المباركة، لكن الشيء الأكيد هو أن المجهودات التي قمت بها قد تساعد على أعطاء صورة مصغرة عن أهم التطورات و التغييرات السياسية و المعارك البطولية التي عرفتها الولاية الأولى المنطقة الخامسة، والتي يجدر بكل جزائري وجزائرية ان يتعرف عليها ويستخلص العبر منها.

وفي نفس الإطار، حاولت إبراز الأعمال البطولية التي قام بها بعض قادة البلاد، لأن الدراسات التاريخية تجاهلتهم أو أهملت مشاركتهم القوية في العمل من أجل تغيير

مجرى الأمور بهذه المنطقة، وسوف يلاحظ القارئ الكريم هذه الحقائق عندما يتمعن في الإدوار البارزة للشخصيات السياسية والعسكرية للثورة التحريرية المباركة في الفترة الممتدة من أول نوفمبر **1954** إلى بداية جويلية **1962**.. ومعنى هذا أني حرصت قدر ما أستطعت أن أكون منصفا و مجسدا للأعمال البطولية الرائعة التي قمنا بها من أجل تحرير الوطن وإعادة الاعتبار للشخصية الوطنية.

المجاهد عبدالواحد بوجابر

ضابط سامي متقاعد

المقدمة

كان ينبغي علي أن أنتظر نصف قرن بعد الإستقلال، للبدء في كتابة فيما قمت به مع مجموعة من الشباب المخلص لوطنه، وبكل عفوية، الإنضمام إلى الجماعات الأولى لجيش التحرير الوطني في ولاية الأوراس النمامشة التاريخية المنطقة الخامسة.

ولعل أهم ما يجب الحديث عنه اليوم، والبحث والتنقيب فيه بدقة وموضوعية في مسيرة ثورتنا التحريرية المباركة هو الجانب العسكري، كونه يمثل المحك و الميدان الحقيقي للمواجهة بين القوتين -القوة الوطنية ، والقوة الاستعمارية المتسلطة- حتى نتمكن من معرفة الخطط التي استعملها قادة

جيــش التحريــر الــوطني بإمكانــات محــدودة مقابـل قـادة جيـش الاحتلال بوسـائله المتطـورة، وكيف استطاع مجاهدوا جيش التحرير الوطني أن يحققـوا النجاحـات البـاهرة فـي الكـثير مـن المعارك، وأبراز أهمية وجود القيادة الجماعية- بالنسـبة للثـورة- حيـث كـانت مـن عوامـل القـوة التـي أدت إلـى الإنتشار و الشمولية.

لقــد اعتــبر البعــض ممــن تنــاولوا الثــورة التحـريرية الجزائريـة المباركـة (54-62)، حربـا تحـريرية، و أنهـا مجـرد عمـل عسـكري حكمـت فيه الظروف أكثر ممـا تحكمـت فيـه الأفكـار والأسـتراتيجيات الحربيـة، ولكـن الحقيقـة أنهـا إنطلقت مـن معطيـات تاريخيـة و مسيرة نضـالية ظلـــت متتابعـــة فـــي أحـــداثها و تطوراتهـــا

الإيديولوجيـة، ولـذلك فقـد أحـدثت تغييـرات جوهريـة شـملت جميـع الميـادين، وكـان جانبهـا العسـكري إحدى صورها البارزة.

و إن كـان ارتبـاط الثـورة بالسـلاح أمـرا لا بـد منـه، فهـو لا يعـدو أن يكـون سـوى ارتبـاط العمـل الثـوري بالوسـيلة الأنجـع فـي تحقيـق الأهـداف الثوريـة، وأحسـن دليـل علـى ذلـك أن العسـكري كان سياسي في الوقت نفسـه، يحمـل أفكـارا سياسـية و طنيـة قبـل حملـه للسـلاح الحربي، والثوار الذين أعلنوا عن قيام الثورة قـد حـددوا -منـذ البدايـة- فـي بيـان أول نوفمـبر 1954، أسـباب قيامهـا و جعلـوا العمـل المسـلح مقرونـا بتحقيـق تلـك الأهـداف، وإن أرادت السلطات الفرنسية أن تحقن الدماء فما عليها إلا

أن تعترف بتلك المطالب.

إذن فالحرب لم تكن هدف ولا غاية، والمجاهد لم يكن عسكريا بالضرورة هدفه حمل السلاح و تقلد الرتب العسكرية، وتحقيق أمجاد وبطولات عسكرية، وإنما كان ذلك نتيجة السياسة الاستعمارية التي رفضت المفاوضات السلمية مع جبهة التحرير الوطني، كما دعت إليه في بيان أول نوفمبر 1954.

إن ثورة أول نوفمبر المجيدة، اندلعت والشعب الجزائري يعيش ظروفا صعبة و يعاني من القهر والإقصاء و الهياكل السياسية قد باءت بالفشل في حين كانت الطبقة الكولونيالية المالكة للأرض و الثروات تدير دفة السياسة و توجه اقتصاد البلاد بما يخدم

مصالحها ورفاهيتها و يضمن بقاء الأهالي في خدمتهم.

ومع ذلك انفجرت الثورة المباركة وكانت لغة الخطاب التي اختارها المحتل هي لعلعة صوت الرصاص الذي دوى يوم الإثنين الفاتح من نوفمبر **1954**، وقد كان النظام الذي ارتكز عليه جيش التحرير الوطني في عمله يحمل بدور نجاح الثورة المسلحة منذ اليوم الأول لإندلاعها ومن ذلك التركيز على مبدأ أساسي وهو السرية المتناهية في التخطيط والتنفيذ التي اعطت الجيش الكثير من الهيبة لأن قوات الاحتلال كانت تجهل امكاناته وعدده وكل ما يتعلق بنظامه وتحركاته. أما الشعب الجزائري فقد زادت ثقته بقوة جيشه الذي كان

يــراه يعمــل بفعاليــة و انضــباط تــام و تضــحية مستمرة -وهو مع ذلك لا يعلم الكثير عن عـدده و مراكزه وهياكله- وفق مبادئ سطرها لنفسـه كانت منطلقا لمسيرته الطويلـة الشـاقة ومنهـا:

-العــزم علــى مواصــلة الكفــاح الــى أن تتحــرر الجزائـر؟

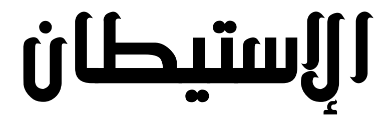
-تنميــة المقــدرة الماديــة و المعنويــة و الفنيــة لوحداته.

مواصلة تحطيم قوات الاحتلال.

توسيع نفوذ جيـش التحريـر الـوطني فـي اوسـاط الشعب.

وقد حاولت في هذا الكتاب المتواضـع، ان اعالـج بشـىء مـن الدقـة والتحليـل و التعليـل جـانب مـن جـوانب ثورتنــا التحريريــة المباركــة، الا وهــو

التنظيم العسكري، وأيضا بعض المعارك البطولية التي شاركت فيها في الولاية التاريخية الأولى الأوراس النمامشة المنطقة الخامسة.



عندما احتل الإستعمار الفرنسي الجزائر عام 1830 م، ومن ثم تونس في سنة 1891م، والمغرب في سنة 1912، واحتل الإستعمار الإيطالي ليبيا في سنة 1911، غير البنى الإقتصادية التقليدية في المغرب العربي، ولعب الإستعمار الفرنسي دورا هاما في التغيير الجوهري للمجتمع الجزائري و وضعه الديمغرافي و تشكيله الطبقي. وعندما نقارن أوضاع الجزائر في ظل الإستعمار الفرنسي بالعهد ماقبل الإستعمار، نرى أن العثمانيين (الأتراك) الذين كانوا يسيطرون على المغرب العربي و الجزائر تحديدا قبل الإستعمار الفرنسي، ابقوا على البنية الإجتماعية المحلية دون أن يمسوها بل أستخدموها و أستفادوا منها حيث كانوا يستمدون منها دخلهم و قوتهم. أما

الإستعمار الفرنسي فلم يستطع إستغلال المنطقة إلا بتحطيم الأسس الذاتية للسكان الأصليين عن طريق الإستيطان بالدرجة الأولى. لقد كان من بين أهداف الإستعمار الفرنسي للجزائر توفير المواد الغذائية وخاصة الحبوب، حيث كان يشكل ذلك هدفا استراتيجيا لفرنسا في ظروف السلم والحرب. و أتاح استعمار الجزائر مجالا خصبا لإستثمار الأفراد والشركات الرأسمالية الفرنسية في الجزائر عن طريق تنمية رأسمالها، وتنويع استثمارتها وربط إقتصاد الجزائر بإقتصاد فرنسا، كإمتداد للوضع الإقتصادي في فرنسا، ولم تكن تهدف إلى تنمية المنطقة أو تتيح للسكان الأصليين ممارسة حقهم في اقتصاد يلبي حاجة المواطنين للمواد الأساسية ويعمل على تنميتها بل تهدف

إلى سد حاجة السوق الفرنسية و تلبية سياساتها في كل الظروف. لقد كان الإستعمار الفرنسي للجزائر مجالا للعمل لقطاع كبير من سكان الدول الأوروبية و ساهم إلى حد بعيد في القضاء على البطالة داخل فرنسا بصورة أساسية، وشكل مجالا أوسع لامتداد استثمار رأس المال خارج حدودها، مما أتاح له فرصا أكثر في المجال الإقتصادي الدولي. لم يقتصر الأمر على الجانب الإقتصادي بل كانت الدوافع السياسية لا تنفصل عن الدوافع الإقتصادية في خطوات فرنسا الإستعمارية، وقد كانت فرنسا طوال احتلالها للجزائر في القرن التاسع عشر تؤمن بفكرة إدماج الجزائر بها ، ولذا كانت مقتنعة خاصة في عهد الجمهورية الثالثة (1871-1940) في العقود الثلاثة الأخيرة من

القـــرن التاســـع عشـــر، بـــأن نقـــل المـــواطنين الفرنســيين و تــوطينهم فــي الجزائــر وتوزيــع الأرض عليهم هو الطريـق الوحيـد لتحقيـق تلـك الفكـرة. إن الجـانب العسـكري لا يجـب أن يغيـب عـن البـال، فـالوجود الاسـتعماري الفرنسـي في الجزائر بحاجة إلى دعـم مسـتمر عـن طريـق دعم هـذا الوجـود بـالجنـد مـن أبنـاء المسـتوطنين تنفيـذا للقـوانين الفرنسـية فـي هـذا المجـال التجنيـد الاجبـاري، إضـافة إلـى مـايمكن أن يقدمه المسـتوطنون مـن مسـاعدة بإرغـام الأهـالي على الإنخـراط بـالجيش الفرنسي، ويبقـى دورهـم للمسـتوطنين وهـو مسـاعدة الوجـود الإسـتعماري في قمع الحركات الثورية المناهضة لوجـوده، إن تلــك الثــورات قــد قــامت أساســا ضــد سياســة الإســـتيطان ولـــذلك تعتـــبر العـــدو اللـــدود

للمستوطنين الذين بذلوا الكثير من جهودهم وأموالهم لمقاومتها والتعاون مع السلطات الإستعمارية قد كان ذلك واضحا في الجزائر لأثناء الثورة التحريرية المباركة 1954-1962، وبخاصة ماحدث لإثناء تمرد الجيش الفرنسي عام 1958 ضد مبدأ تقرير مصير الشعب الجزائري في التحرير و الإستقلال.

الجزائر قبيل

الفاتح من نوفمبر 1954

إن الأوضـــاع السياســية و الاقتصــادية والاجتماعيــة و الثقافيــة الســائدة فــي الجزائــر قبيــل الفاتــح مــن نــوفبمر 1954، تــدل علــى أن الظروف كلها كانت السبب المباشر في انـدلاع ثورة التحريـر المباركـة. فالتحليـل الموضوعي يتطلــب أن نأخـذ بعيــن الاعتبــار كــل العوامــل وليـس تجزئتهـا -وفقـا لمـا يخـدم وجهـة نظـر معينـة- لكـي نـدرك طبيعـة الثـورة التحريريـة وحقائقهـا المتجانسـة وهـي أن هـذه الثـورة لـم تكن نتيجة ظروف اقتصادية و اجتماعيـة كـان يعاني منها الشعب الجزائري-كما يرى البعـض- ولكـن هـي أبعـد مـن ذلـك بكـثير، حيـث تمثـل الامتـداد العضـوي للمقاومـة الوطنيـة الجزائريـة طيلــة الوجــود الاســتعماري ولــو كــانت ثــورة مطــالب اقتصــادية و اجتماعيــة، لتــوقفت منــذ

البداية وكان ذلك عامل ضعفها و فشلها، ولكنها استمرت طيلة سبعة سنوات و نصف سنة متحدية كل الخطط و الأساليب العسكرية والسياسية الجهنمية التي اتبعهتها سلطات الاحتلال الفرنسي بهدف إجهاضها في المهد، والحقيقة أن الوجود الفرنسي في الجزائر هو القائم على أساس هذه النظرية المادية، ولهذا كان هذا العامل العنصر الجوهري في فشل السياسة الاستعمارية رغم قوة أساليبها وإمكاناتها. لعل الحديث عن أوضاع الجزائر عشية اندلاع الثورة، يجرنا إلى معرفة واستجلاء الواقع الجزائري في ظل وجود الاحتلال منذ أن وطأت أقدامه هذه الأرض الأبية، حيث كانت الدولة الجزائرية تبسط سيادتها على كل أراضي البلاد الشاسعة مما جعلها تتمتع بزخم

ثقافي و غنى حضاري أيضا وهي حضارات شعوب البحر الأبيض المتوسط الأخرى في ذلك الوقت. كما كان لتعاملاتها الاقتصادية و السياسية والعسكرية الواسعة، و يتضح ذلك من خلال المعاهدات و الاتفاقيات التي جَمَعَهَا مع مختلف دول العالم في افريقيا و اوروبا و اسيا وامريكا، بما فيها فرنسا من خلال التمثيل الديبلوماسي الذي جمع بينهما و الذي لم يتوقف إلا عشية الاحتلال سنة 1830، فهل يمكننا أن نقع في الشك الذي نصبه الاحتلاليون، وهو التساؤل حول ما إذا كانت الجزائر قبل سنة 1830 موجودة كدولة أم أن معالمها لم تتضح إلا بوجود فرنسا الأم؟ إذا كان الوقوع في مثل هذه الإشكالية التي تم اختلاقها -في الواقع- من طرف ساسة إدارة الاحتلال الفرنسي و بدعم

من كتاب و مؤرخين فرنسيين سقطوا في هذه الأغلوطة بحكم الذاتية المتسلطة التي طغت على كتاباتهم، فهل يحق لنا اليوم نحن كجزائريين أن يأخذنا هذا التيار وبحجة أخرى واهية إلا وهي الموضوعية؟ وكما يقول بعض الأخوة: « فالمشكلة لا تتمثل في نظرنا كون فرنسا قامت بغزو الجزائر و استعمارها، فهذا شيء ليس جديد في العلاقات بين الأمم والشعوب، ولكن المشكلة في الإدعاء بأن الدولة التي أطاحت بها فرنسا لم تكن موجودة، وأن الشعب الذي استعمرته لم يكن له سيادة.

ومن هذا المنطلق قامت فرنسا بأول خطوة لها بعد احتلال الجزائر، والمتمثل في إلحاقها بمقتضى مرسوم 22 جويلية 1834، الذي اعتبر الجزائر أرضا فرنسية، ثم جاء مرسوم 1885

الذي اعتبر الجزائريين رعايا فرنسيين، و اطلق عليهم اسم المسلمين الفرنسيين، وعليه فإن الاستعمار الذي طبق في الجزائر يعتبر من أخطر أنواع الاستعمار والاستغلال و السيطرة في العصر الحديث، لكونه لا يعترف بالشخصية الوطنية للشعب الجزائري أو أي حرية سياسية، وعلى الرغم من اعتبار الجزائريين رعايا فرنسيين -فإنهم لا يتمتعون بدرجة المواطنة- فإنهم مجردون من جميع الحقوق وذلك تحت ستار مجموعة من القوانين وضعت لتنظيم الطريقة المثلى للأستغلال و الاستعباد مثل قانون الأهالي، ولم يحضى بالمساواة إلا فئة قليلة تمثلت في الجالية اليهودية، ولم يسمح للجزائريين بحق الانتخاب إلا في سنة **1919** عقب الحرب العالمية الأولى، كمقابل لما بدلوه

من دماء دفاعا عن فرنسا ولم يمنح هذا الحق كذلك إلا لفئة قليلة جدا من الجزائريين، وتحت شروط تعجيزية. وخلال الحرب العالمية الثانية أدت التغيرات العميقة على المستوى المحلي والدولي إلى بلورة فكرة الكفاح المسلح في المغرب العربي وقد ظهرت إمكانيات جديدة للعمل الوحدوي السياسي بين أحزاب الأقطار الثلاث عبر العواصم الأوروبية والقاهرة. ومنذ نهاية عام 1942 أنشأ المناضلون التونسيون في برلين مكتبا للمغرب العربي بالتعاون مع أمين الحسيني و قام بنشاط إعلامي و دعائي واسع هدف منه إلى استقلال المغرب العربي و وحدته في نطاق الوحدة العربية، وقد أشرف هذا المكتب على تجنيد الجنود المغاربة في ألمانيا و إصدار جريدة المغرب العربي

وتنقل مناضلوه بين العواصم الأوروبية لنشر أفكارهم و استقروا مدة في باريس لتأطير الجالية المغاربية هناك و توعيتها بأهمية الوحدة وانتهاز الدعم الألماني لتحرير المغرب العربي، ومالبث أن انشأت بباريس فرعا لمكتب المغرب العربي غير أن انهزام ألمانيا وضع حدا لتلك الآمال العريضة، و اضطر الرشيد إدريس ولحبيب ثامر و رفاقهماء اللجوء الى اسبانيا بين اوت 1944 و جوان 1946 و هو تاريخ انتقالهم الى القاهرة لمواصلة نضالهم من أجل مشروع تحرير المغرب العربي.

وإن حدث تغيير نوعي على الصعيد الدولي أثناء الحرب العالمية الثانية، فإن الادارة الفرنسية لم تغير من سياستها إلا بصورة شكلية محاولة الإمساك بزمام الأمور في ظل

تزايد النشاط التحرري في الوطن العربي من جهة والحركة الوطنية الجزائرية من جهة ثانية و التي اصدرت بيان موحد يوم 10 فيفري 1943 تضمن مطالب إصلاحية مستعجلة ومطالب استقلالية مؤجلة، وكان رد فعل السلطات الفرنسية بعد سلسلة الاعتقالات التي تعرض لها قادة الحركة الوطنية، ومن أهم ما تضمنه البيان هو تطبيق مبدأ حق تقريرالمصير للشعب الجزائري و لجميع الشعوب المستضعفة بإلغاء الإستعمار و استنكاره و اعتباره أحد أشكال الإستغلال الجماعي الذي تطبقه دولة على حساب دولة أخرى. وكان رد فعل السلطات الفرنسية بعد سلسلة الاعتقالات التي تعرض لها قادة الحركة الوطنية هو عدم الإعتراف الرسمي بمطالب البيان، إذ اعتبر الحاكم العام

« كاترو » تلك المطالب سابقة لأوانها، أما الرجل الأول في فرنسا وهو الجينرال « شارل ديغول » فقد صرح من برزافيل في شهر جانفي 1944 بأن هدف السياسة الفرنسية هو تأهيل الشعوب المستعمرة لأن تحكم نفسها بنفسها في إطار إتحاد فيدرالي مع فرنسا، وبعدها تم اصدار أمر 7 مارس 1944 الذي منح حق التجنس بالجنسية الفرنسية دون شرط التخلي عن الأحوال الشخصية لشريحة من المجتمع الجزائري وقدر عددها بـ 61000 جزائري، وقد كانت تلك الاصلاحات التي أعلن عنها بعيدة كل البعد عما جاء من مطالب في بيان الشعب الجزائري. وبعد تحليلنا للأوضاع السياسية في الجزائر وقتها حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، يتضح لنا نوع الاستعمار الذي فرض في

الجزائر، وتبرز معالم السياسة الفرنسية جلية، وما مجازر 8 ماي 1945 إلا حلقة مستمرة لهذه السياسة الاستبدادية والتي لم تتغير في يوم من الأيام. فبينما كان العالم كله يحتفل نهاية الحرب العالمية الثانية، قامت مظاهرات رفع فيها العلم الجزائري لأول مرة وأراد الجزائريون من وراء ذلك، الإحتفال بنهاية الحرب العالمية الثانية من جهة و تذكير فرنسا بحقهم في الاستقلال من جهة أخرى، ورسمت جريدة البصائر لسان حال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في عددها 175 تتكلم عن مجريات المجزرة: « وما كاد ركب المظاهرات يتحرك في مدن سطيف وقالمة وخراطة ومدن أخرى بالجزائر حتى فوجئ بحملة عدوانية، فمزقت اللافتات و ديست،

وحصد حاملوها بالرصاص.. و انطلقت النيران بعد ذلك تحصد المتظاهرين بلا تمييز، وحلقت الطائرات المحملة بالقنابل و الدمار تدك المدن و القرى و تسوي الأرض بجثث الجزائريين ... و انتهكت الحرمات حتى خيل للناس أن الحرب قد انتلقت من اوروبا إلى الجزائر...   إذن فمن خلال هذا النص يتبين لنا بوضوح أن مظاهرات 8 ماي 1945 كانت عارمة شاركت فيها أعداد كبيرة من مختلف الشرائح الشعبية، ورفعت فيها اللافتات و الأعلام مطالبة بحق الجزائر في نيل الحرية و الاستقلال كغيرها من دول العالم التي حققت استقلالها، ومذكرة فرنسا في الوقت نفسه بوجوب وفائها بما قدمته من وعود للجزائريين أثناء الحرب العالمية الثانية مقابل المساعدات المادية و البشرية التي تلقتها من

الجزائريين عندما كانت تئن من مرارة الضعف و الهزيمة أمام القوات الالمانية النازية، خاصة بعد سقوط العاصمة الفرنسية باريس. و على الرغم من أن مجازر ماي 1945 كانت أكثر وحشية وفظاعة في الشرق الجزائري مثلما هو الحالة في قالمة وخراطة و سطيف..ومدن اخرى مثل تبسة وسوق اهراس و عنابة وخاصة منجم الحديد بالونزة و الفسفاط بالكويف...فهذا لا يعني انحصارها بهذه المدن فقط في الشرق الجزائري عموما بل إنها امتدت لتشمل الوسط و الغرب، وهذا يؤكد على شيء هو أن الشعب الجزائري بلغ درجة كبيرة من الوعي الوطني. وقد استمرت هذه المجازر في حق الانسانية طيلة عشرة أيام أو أكثر، لقد كانت فرق المليشيات تحفر حفر كبيرة وما

إن يتم حفر أحدها حتى ينطلق الرصاص ليسقط العشرين، فيتقدم عشرون أخرون يوارون عليهم التراب قبل أن يحفروا قبرهم بأيديهم، وهكذا توالت العمليات بهذه الوحشية و بتعزيز من الطائرات و المدفعية الجوية و البحرية كانت الأرض تدك و البيوت تهدم و الأرواح تزهق والدماء تهرق و الأعراض تدنس. هذه مأساة الشعب الجزائري التي ستصنع جيل جديدا جيل 1945 الذي سيحمل على عاتقه تفجير الثورة بعد تسع سنوات في ما بعد في الفاتح نوفمبر 1954. و خلاصة القول أن مجازر 8 ماي 1945 كانت الفاصل بين سياسة أنصاف الحلول -السياسة الإصلاحية- و السياسة الثورية حيث انطلقت الحركة الوطنية معتمدة على أسس جديدة و اتفق جميع الزعماء

الوطنيين على هدف واحد وهو الاستقلال، وتعد تلك نقطة تحول حاسم فبالنسبة للمستوطنين كانت تعبيرا صريحا عن قمة الوحشية التي طالما الصقوا تهمتها بالوطنيين وهي في الحقيقة الصفة التي تميزهم. لقد كان تاريخ 8 ماي 1945، بالنسبة للشعب الجزائري ، والطبقة السياسية بكل اتجاهاتها منعطفا حاسما نحو قناعات جديدة، وتطور كبير يكمن في إحداث تقارب بين مختلف الاتجاهات السياسية، وإن كانت الحركة الوطنية قبل ذلك تنطلق من ايديولوجيات متقاربة جدا كونها -على الأقل- جميعها تتناقض مع الواقع الاستعماري.

ولهـذا يمكننـا التسـاؤل عـن مـدى نجاعـة وفعالية سياسة التلويح بالاصلاحات التي إعتادتها السـلطات الإسـتعمارية الفرنسـية بعـد 8 مـاي 1945، ومن ذلك معرفة واستعلاء رد فعل الشعب الجزائري والحركة الوطنية خاصة على دسـتور ديسمبر 1947. إن قراءتنا للواقع السياسي يجعلنـا نفهـم حقيقـة التغييـر الـذي حـدث، وإن تضـمن دسـتور 20 ديسـمبر 1947 بعـض المـواد الـتي تنـص علـى المسـاواة بيـن المعمريـن و الجزائرييـن و القيـام بإصـلاحات اقتصـادية و سياسية مستعجلة، فإنه لـم يلـق أدنـى تجاوب مـن الطـرف الجزائرييـن لأنـه ببسـاطة كـان أولا قانونا عنصريا بالدرجة الأولى وثانيا لأنه تضمن مـواد ألغـت مـافيه مـن مـواد أخـرى ولهـذا فـإنه يسـتخف فعلا وصـف "المسـخ القـانوني" الـذي

أطلقــه عليــه الفيلســوف الفرنســي "فرنســيس جونســون" وزوجتــه كــوليت فــي كتابهمــا " الجزائــر الخارجــة عــن القــانون". فمثلا المــادة الثانية التي تعلن حق المساواة بين جميع سكان العمــالات (الولايــات) الجزائريــة دون تمييــز مــن حيــث الأصــل أو الجنــس أو اللغــة أو الــدين، ومــن جهــة أخــرى تعلــن مــادة أخــرى علــى أن "مجلــس الجزائــر" يتكــون مــن مائــة وعشــرين (120) عضـــو مقســـم بالتســـاوي بيـــن الجزائرييـــن والمســتوطنين، وهــذا هــو منطــق المســاواة بيــن اقلية لا تزيد عن مليــون مــواطن و بيــن الأغلبيــة تقـــدر بحـــوالي عشـــرة ملاييـــن مـــواطن مـــن الجزائريين. وإذا كان القانون الفرنسي الجديــد قــد منــح الجزائرييــن هــذا الحــق فــإن الادارة الفرنســية فــي الجزائــر قــد إلتجــأت الــى تزويــر

الانتخابات وتعيين عملائها في المجالس المنتخبة . والأستنتاج الذي يمكن أن نستخلصه من كل هذا هو عدم فاعلية النشاط السياسي و الوصول إلى باب مسدود، فلم يبق المجال مفتوحا إلا للاحتجاجات الحادة ضد هذا النظام الاستعماري و التنديد بتعسفات الإدارة، فغياب الحرية و التمييز العنصري والتزوير الانتخابي و القمع الوحشي أثار ضغط شعبي، تولد عنه قوة على المواجهة التي أعدت للقيام بالثورة، ونحن إذ نذكر هذه المشاركة الجزائرية في الانتخابات فهذا لا يعني أن الحركة الوطنية قد انتهجت طريقا واحدا لتحقيق الهدف بل يمكننا أن نميز إبتداء من سنة **1947** النشاط السياسي السري إلى جانب النشاط السياسي العلني -الشرعي- أما النوع

الثالث فهو نشاط حثيث لإعداد الثورة المسلحة والذي ستقوم به المنظمة الخاصة بأسلوب محكم و باحترام تام لعناصر الانسان والزمان و المكان و الوسيلة. وقد ادى هذا التنوع في النشاط السياسي لحركة انتصار الحريات الديمقراطية أحيانا إلى ظهور أو بروز نقاط خلاف بين من يمثل هذه الاتجاهات، فهناك مثلا من يرى في الانتخابات وسيلة من وسائل الدعاية و النضال السياسي وهناك راي معارض يعتقد بأن المشاركة في الانتخابات والإعداد لها ليس بالأمر الهين، ولهذا فهو يتطلب وقتا كبيرا و بالتالي سيعيقهم عن التفرغ للإعداد للعمل المسلح أو أنه سيؤثر عليهم سلبا بطريقة غير مباشرة بحكم احتكاك المنتخبين بالمدرسة الفرنسية، وهكذا فسيتحولون من وطنيين

ثوريين إلى إصلاحيين. وهذا ما يسمح لنا بمعرفة البداية الأولى لأزمة حركة اتحاد الحريات الديمقراطية، فبعد هذه التجربة العقيمة في الانتخابات كان على حركة انتصار الحريات الديمقراطية أن تعقد اجتماعا تقييما لما مضى و وضع برنامج لما هو آت، ولهذا الغرض تم عقد اجتماع سري يومي 15-16 فيفري 1947 طرحت فيه العديد من القضايا كان أهمها تحديد نشاط الحزب وعمله السياسي المعلن وغير المعلن، وأهم قرار تم اتخاذه هو الإعلان عن ميلاد المنظمة السرية الخاصة التي ستتحمل على عاتقها الإعداد للثورة المسلحة، كما تناول هذا المؤتمر مسائل سياسية أخرى واتخذ بشأنها قرارات حاسمة وهي كالآتي:

1- مواصلة الكفاح السياسي بجميع أشكاله

بما فيه الأنشطة القانونية كالاشتراك في الإنتخابات العامة و المحلية في الجزائر وفرنسا.

-2 مشكلة الأتحاد: وهي معالجة المسألة العويصة المتعلقة بتوحيد مختلف الحركات السياسية و الدينية الجزائرية في جهة واحدة متحدة.

- 3 تهيئة الجماهير العريضة ضد سياسة القوة والتعسف التي تمارسها الإمبرالية الفرنسية وهذا يعني الإعداد السياسي للجماهير التي يتوقف عليها نجاح النضال الوطني المسلح الذي بات وشيك الوقوع. وكان من أهم الإنعكاسات المترتبة عن هذا المؤتمر هو بروز تيارين متعارضين، تيار بزعامة أحمد مصالي الحاج، وآخر تحب قيادة الأمين دباغين، وقد برز هذا

الخلاف بصورة أكثر حدة أثناء ما عرف بالأزمة البربرية (1948-1949) والتي غذيت من النزعة الطائفية الرجعية، وقد شجعتها السلطات الفرنسية ضمن سياسة فرق تسد، وقد تم إسناد مهمة القضاء على هذه الأزمة إلى حسين لحول، بعدما عين أمينا عام لحركة انتصار الحريات الديمقراطية، وهذا في مؤتمر عقده الحزب في أواخر سبتمبر 1948، وفي سنة 1949 إستقال نائبين من الحزب هما الدكتور الأمين دباغين و جمال دردور، وفي شهر فيفري 1952 وقع خلاف آخر حول انقطاع جولة مصالي بالشرق بسبب معارضة القيادة، وكان خلاف آخر حول جولة مصالي في الجزائر التي أرادها للاتصال بالجماهير الشعبية بسبب خوف اللجنة المركزية من رد العدو في إطار الاستقبالات

الشعبية الحاشدة لمصالي كما حدث في الخروب و وادي زناتي و سوق اهراس بالقطاع القسنطيني و الجزائر العاصمة والبليدة ومناطق آخرى، وقابله تدخل الشرطة الفرنسية التي كانت بالمرصاد لتلك الحشود الجماهيرية. غير أن أخطر الحوادث تلك التي وقعت بالشلف وأسفرت عن قتل جزائريين و جرح الكثير منهم و شن حملة إعتقالات واسعة وكذا إبعاد مصالي مرة أخرى إلى فرنسا.

وبدأت القطيعة تتضح ابتداءا من مؤتمر أفريل **1953** بشأن عدة قضايا أهمها تلك التي تتعلق بتحديد صلاحيات رئيس الحزب و تعيين أعضاء القيادة، وحول هذا وجه مصالي مذكرة في سبتمبر **1953** للجنة المركزية ينتقد فيها السياسة الإصلاحية للقيادة و يعلن عن سحب

ثقته من الأمين العام و يطلب السلطة المطلقة، وكان الرفض هو رد اللجنة المركزية، وهكذا بدأت الأزمة تنتقبل من القمة إلى القاعدة سنة 1954 حيث سيبرز في الساحة تيار ثالث وهو فئة من المناضلين الشباب الذين لازموا الحياد وامتنعوا عن الإنضمام إلى أي طرف لاقتناعهم الوحيد بأن علاج كل المشاكل التي يتخبط فيها الحزب و الحركة الوطنية عموما هو التعجيل بإعلان الثورة، فعندما لا تصرف هذه الطاقات المهدورة فيما ينفع البلاد و العباد؟ ولماذا لا توجه الإصطدامات العنيفة والمواجهات الشرسة إلى العدو؟

وتجدر الإشارة هنا إلى أن ازمة حركات انتصار الحريات الديمقراطية لم تمس فروع القواعد في جهة الشرق (عمالة قسنطينة) التي

لم ينضم لأي جهة من الجهتين المتناحرتين، أما في القبائل و العاصمة التي يوجد فيهما مسؤولين مثل كريم بلقاسم و عمر أوعمران فقد كانت لهما علاقات مع الجهتين دون تعهد أو التزام حقيقي. وإن حسمت الأزمة حل مشاكل الحزب بقرار البدء في العمل المسلح، فإنها من جهة أخرى أعاقت مشاريع الإعداد لأنطلاق الثورة خاصة في مجال تجنيد الرجال وتنظيمهم وشراء الأسلحة مثل إحباط مخطط الحصول على أسلحة حربية من النمامشة، وإجهاض محاولة للأتصال بالفرسان السباهيين الجزائريين الذين كانوا يتمركزون في خنشلة.

وفي خضم هذه الأحداث المتسارعة يلقي وزير الداخلية الفرنسي فرانسوا ميتيران خطابا

في الجزائر يوم 19 اكتوبر 1954، ومما جاء فيه: « إن الجزائر هي في وسط المجمع الفرنسي الواسع،وهي قطب هام و مركز قوانا، إن فرنسا بالجزائر وبفضل الجزائر والجزائر بفرنسا» ، **وهكذا كانت فرنسا تطمئن إلى وضعها بالجزائر و تتنفس الصعداء و تطمئن على حد تعبير وزير الداخلية الفرنسي، فهل كانت محقة في ذلك أم أن الأحداث ستتجاوز هذه التصريحات؟**

وبكلمة موجزة، أن الأوضاع السياسية في الجزائر قد مهدت بطريقة أو بأخرى لقيام الثورة المسلحة فأزمة أقدم حزب في الحركة الوطنية جعلت هذه الأخيرة واقعة بين فكي رحى سياسة الاحتلال التي تميزت بتجاهل كبير لأبسط حقوق الشعب الجزائري و تضييق

الخناق على كل التيارات السياسية الوطنية وبالتالي فشل كل الآساليب و الوسائل التي اعتمدتها من أجل إفتكاك حقوقها، ومن جهة أخرى حدوث تلك الأزمة التي عصفت بأواصل الحزب و بدأت تنتقل من القمة إلى القاعدة، الأمر الذي جعل سلطات الاحتلال تفرح وتهلل بل و تطمئن لتلك الأوضاع السائدة في الجزائر، ولم يكن المخرج من تلك الوضعية الحرجة إلا القيام بالثورة ضد المتسببين فيها لأن العدو الأول و الوحيد - كما جاء في بيان أول نوفمبر- هو المحتل الفرنسي الذي وقف موقف المشجع و المتفرج في آن واحد. أما في المجال الاقتصادي و الاجتماعي فأحوال الجزائريات و الجزائريين لا تبشر بخير،و أحسن وصف لهذه الحالة المزرية للشعب

الجزائري تحت وطأت الإستعمار الفرنسي ما قاله الشيخ محمد البشير الابراهيمي و هو يخاطب الجزائريين، حيث يقول: « أيها الإخوة الجزائريون الأبطال، لم تُبق لكم فرنسا شيئا تخافون عليه، أو تدارونها لأجله، ولم تبق لكم خيطا من الأمل تتعللون به، أتخافون على أعراضكم و قد انتهكتها ؟ أم تخافون على الحرمة و قد استباحتها ! لقد تركتكم فقراء تلتمسون قوت اليوم فلا تجدونه؟ أم تخافون على الأرض وخيراتها و قد أصبحتم فيها غرباء حفاة وجياعا، أسعدكم من يعمل فيها رقيقا زراعيا يباع معها و يشترى ، وحظكم من خيرات بلادكم النظر بالعين و الحسرة في النفس؟ أم تخافون على القصور و تسعة أعشاركم يأوون إلى الغيران كالحشرات والزواحف؟ أم تخافون على الدين؟ **... » هكذا كانت معاملة**

السلطات الاستعمارية للشعب الجزائري فلا عرض قد صين و لا لقمة عيش محترمة و لا مأوى يليق بكرامة الإنسان وحتى الدين لم يسلم من الأذى. وهناك إحصائية وضعتها لجنة مساعدة ضحايا القمع التابعة لحزب الشعب الجزائري في الفترة الممتدة من 1936-1951 حيث جاءت فيها هذه الأرقام الرهيبة: 30232 معتقل حوكم منهم 14420 حكم على 22 بالسجن المؤبد، و 25 بالإعدام، و 85 موقوفا ماتوا في السجن، مجموع الأحكام 11300 عاما سجنا، و 2920 عاما حجزا في المعتقلات، 3206 عاما أشغال شاقة 5600 عاما حرمانا من الحقوق المدنية، غرامات مالية تقدر بأكثر من 33 مليارا فرنك، قد يبدو من الوهلة الأولى أن هذه الأرقام خيالية ولكن لا نستبعد ذلك إذا عرفنا

أن مجازر 8 ماي 1945 وفي أيام معدودة قد حصدت اكثر من 45000 ضحية، فهل سيبقى بعد كل ذلك أمل في تحسين هذه الأوضاع عن طريق الإصلاحات أو عن طريق السياسة الإصلاحية؟ نعم الحل كان في الثورة، وفي العمل المسلح، فكما رأينا الوضع الاجتماعي والاقتصادي قد وصل إلى درجة كبيرة من المعاناة و التأزم و بالتالي انفجار الجماهير الشعبية كان متوقعا في أي لحظة ضد ذلك الظلم الكبير المسلط على الأهالي الجزائريين بقسوة ضد النساء و الرجال على حد سواء، بل وحتى الأطفال لم يسلموا من هذه السياسة العنصرية الاستعمارية التي كان هدفها الأول و الأخير هو إبقاء الشعب الجزائري دائما مهمشا مستغلا من قبل فئة المستوطنين المالكة و

المهيمنة على كل الامتيازات والأموال.

المنظمة السرية

النواة الأولى لنظام

جيش التحريرالوطني

لقد كان تأسيس المنظمة السرية حدثا هاما في تحول الحركة الوطنية الجزائرية من نضال الكلمة إلى الكفاح المسلح من الناحية النظرية و التطبيقية، وإذا كان التنظيم العسكري قد تجسد في هذه المنطمة بصورة تطبيقية على أرض الواقع منذ سنة 1947 حتى سنة 1950 باحتضان التيار السياسي الذي واصل نضاله من مطلع الربع الثاني من القرن العشرين، فإن هذا الأسلوب لا يمكن فصله فصلا كليا عن المقاومات الشعبية المسلحة التي تلتقي معه في العديد من النقاط أو المعطيات على الأقل من حيث الهدف و الوسيلة. و باستقرائي للأوضاع السائدة في الجزائر قبيل الثورة التحريرية تتضح أمام القارئ فكرة حتمية هي مباشرة الإعداد للعمل المسلح خاصة

بعد المجازر التي ارتكبتها الإمبرالية الفرنسية في 8 ماي 1945، والتي كان من أهم نتائجها التفكير بعمق في اعداد ثوري استراتيجي متطور يكون بمثابة الند للند مع الاستعمار عن طريق تحضير قوة منظمة و متخصصة في مختلف الاعمال الثورية، بمعنى جهاز قادر على تحدي ومواجهة قوات الاحتلال.

فالهدف الذي أنشأت من أجله هذه المنظمة هو الإعداد للثورة التي سيتم إعلانها من خلال التنظيم السياسي لحزب الشعب الجزائري. ففكرة المقاومة المسلحة ظلت تشغل بال المناضلين و قيادي حزب الشعب منذ بداية الحرب العالمية الثانية، حيث شهدت الفترة الممتدة من 1939 إلى 1945 نشاطا حثيثا من أجل الحصول على بعض المساعدات العسكرية

لا سيما الالمانية، وتم وضع اللبنة الأولى على طريق الكفاح المسلح بتأسيس "لجنة العمل الثوري لشمال إفريقيا" سنة **1939** التي بدأت اتصالاتها الخارجية بأول دولة اوروبية وهي ألمانيا، حيث أقام بها أعضاؤها مايقارب الشهر في الفترة الممتدة من **20** جوان إلى **15** جويلية **1939**، وخلال هذه الفترة تمكنت من أخذ فكرة و اضحة عن تقنيات الحرب، كما تلقت وعدا بمعونة عسكرية عند بدء الكفاح المسلح بـــــــــــالجزائر.

ومن الشخصيات البارزة في هذا المجال المجاهد محمد بلوزداد الذي عمل منذ انضمامه للحزب على محاولة إقناع القيادة بضرورة إنشاء "هيئة طلائعية شبه عسكرية" داخل الحزب وأنشأ ما سمي "بالمجموعات التخريبية سنة

1944 » و الــتي هــي فــي الحقيقــة امتــداد لـ"جماعات الصدام" التي شكلها حسين عسلة، وفـي نفـس السـنة أسسـت قيـادة حـزب الشـعب الجزائـري منظمـة فـي العاصـمة مشـكلة مـن عشــرين عضــوا و مكونــة مــن مجموعــتين إحـداهما فـي القصـبة و الأخـري فـي بلكـور والمناطق المحيطة بها مثل حيدرة، حسين داي، القبة و العناصر، وهذه المجموعة كانت تسمى لجنـة شـباب بلكـور(CJB) و أوكلـت مسـؤولية هاتين المجموعتين لكل من أحمد بودة ومحمد طالب على التوالي، ووضع على رأسها محمد بلـوزداد. ومــن الأعمــال الــتي قــامت بهــا هــذه المنظمـة عمليـة جمـع الأسـلحة وكـانت البدايـة مــن ذخيــرة القــوات الأمريكيــة الــتي حلــت بــالجزائر ســنة 1942، أمــا بالنســبة لتنظيــم

المقاومة المسلحة و تحقيق مبدأ الشمولية عير أنحاء الوطن فيبدو أن ذلك مازال يحتاج للمزيد من الوقت و العمل، وإلا فلماذا لم يتم إعلان قيام الثورة المسلحة سنة **1945**، خاصة بعدما ارتكبه المستعمر من مجازر.

لقد كان هناك نشاط سري لحركة إنتصار الحريات الديمقراطية و الذي استمر منذ أن حل حزب الشعب الجزائري سنة **1939** واستمر حتى بعد إعادة تشكيل الحزب تحت اسم جديد، ولكن ظلت تعوزُه الموارد المالية الضرورية فضلا عن وجود إرادة مغايرة لدى قيادة الحزب الجديدة (حركة إنتصار الحريات الديمقراطية) ظلت تعارض هذا الاتجاه لاعتبارات ايديولوجية أو استراتيجية، مثلما هو الحال بالنسبة "للمجموعات التجريبية" التي

أقامها محمد بلوزداد. ولكن جاء المؤتمر السري لحركة إنتصار الحريات الديمقراطية في 15 فيفري 1947 وقرر هذا المؤتمر الإبقاء على المنظمة السرية ، وإنشاء تنظيم شبة عسكري "المنظمة الخاصة" و تم الاجتماع في اليوم الأول في منزل ريفي في بوزريعة للمناضل مهدي عماري، وفي اليوم الثاني في بلكور في محل المشروبات الغازية لصاحبه مولود ملايان، و أثناء الاجتماع برز اختلاف في الآراء حول أمرين:

-الأمر الثوري الذي أصبح ضرورة ملحة حسب ما تقدم به المناضل شوقي مصطفاي.

-قضية المشاركة في الانتخابات وقد دافع عنها حسين لحول.

ثم احتدم النقاش حول وسائل المقاومة،

ويمكـــــــن اجمالهـــــا فيمـــــا يلـــــي:

-وجوب أو عدم وجوب العودة إلى السرية بعد التجربة الانتخابية لحركة انتصار الحريات الديمقراطيـــــــــــــــــــــــــــــــة.

-مشكل المقاومة المسلحة، ولقد كان الرد من المناضل حسين لحول الذي أوصى باسم القيادة بعد أن بين مبادي المنظمة الأم و الغطاء الشرعي لحركة إنتصار الحريات الديمقراطية، بالإعداد للمقاومة المسلحة وذلك من خلال خلق المنظمة العسكرية المسماة المنظمة الخاصة (OS) و المسماة احيانا المنظمة السرية وهي نواة لجيش التحرير الوطني (ALN) فيما بعد، وأنه يجب ألا يتكرر ارتكاب خطأ عام 1945، حيث لم يكن للحزب جهاز عسكري في الوقت الذي كان يريد فيه المرور إلى الحركة المسلحة

على كل التراب الوطني، ولهذا لا يمكن أن نعتبر قيام المنظمة الخاصة كآخر مرحلة في النضـــال السياســـي.

وقد خلص المؤتمرون إلى أربعة قرارات حاســــــــمة هـــــــــي :

-1 مواصلة الكفاح المسلح بجميع أشكاله.

-2توحيد مختلف الحركات السياسية و الدينية فـــــي جبهـــــــة واحـــــــدة.

-3تهيئة الجماهير العريضة ضد سياسة القوة والطغيان، تلك الجماهير التي يتوقف عليها نجــاح النضــال الــوطني المســلح الوشــيك.

-4إنشاء التنظيم الخاص أو السري كما يسميه البعض و أسندت القيادة لـ محمد بلوزداد حيث باشر عمله في تأسيس المنظمة الخاصة حسب مبدأين: *الفصل التام بين المنظمة الخاصة

والتنظيمـات الأخـرى التابعـة للحـزب وهـذا للمحافظـة علـى السـرية.

****اختيـار أحسـن المناضـلين فـي الحـزب لتجنيدهم في المنظمة الخاصة، ولا يكون ذلك إلا بعـد المـرور بامتحانـات صـعبة و شـديدة، فكـان عليهـم أن يقسـموا علـى المصـحف و يتعهدون علـى خدمـة المنظمـة و القضـية الـتي يقـدمون حيـاتهم مـن أجلهـا.**

وقد بادر محمد بلوزداد بتنصيب أعضاء هيئة الأركان من الرجال الذين يثق فيهم وبدأ الاتصال أولا بـ أحمد بن بلة و حسين أيت أحمد، و تشـكلت هيئـة الأركـان مـن السـادة:

-حسـين أيـت أحمـد: رئيـس هيئـة الأركـان (المسـؤول السياسـي).

-بلحاج الجيلالي عبدالقادر: المدرب العسكري

العام (المسؤول العسكري).

-محمد بلوزداد: فكان دوره القيام بعملية التنسيق بين مختلف الهيئات إلى جانب ضبط الاتصال مع المكتب السياسي لحزب الشعب الجزائري، والذي يتم من خلال شخص واحد وهو حسين لحول.

فهؤلاء الثلاثة هم الذين يكونون قيادة الأركان، أما بقية الأعضاء المسؤولون على المستوى العمالات (الولايات الثلاث) وهم:

-محمد بوضياف: مسؤول قسنطينة.

-جيلالي رقيمي: مسؤول العاصمة وضواحيها (المتيجة و التيطري او كما يطلق عليها اسم الجزائر الأولى).

-محمد مروك: مسؤول الشلف و الظهرة (الجزائر الثانية).

-عمـار ولـد حمـود: مسـؤول منطقـة القبائـل.
-أحمـــد بـــن بلـــة: مســـؤول وهـــران.
-محمـد يوسـفي: مسـؤول شـبكات الاسـتعلامات والاتصـالات. وهنـاك رجـال آخـرون انضـموا إلـى هـــــذه المجموعـــــة وهـــــم:
-مصـــطفى بـــن بولعيـــد مـــن الأوراس.
-العربـي بـن مهيـدي مـن عيـن مليلـة (التابعـة للمنظمـــة الأولـــى أثنـــاء الثـــورة).
-مـراد ديـدوش (لـم يبلـغ 20 سـنة) وهـو مـن الشـــمال القســـنطيني.
-رابـح بيطـاط: مـن الشـمال القسنطيني.
- علـــى محســـاس: مـــن العاصـــمة.

وهذه التشكيلة لـم تتغيـر حتـى بعـد مجـئ أيـت أحمـد الـذي تسـلم المهـام خلفـا لمحمـد بلـوزداذ فـي نوفمـبر 1947، وسـتكون مهامهـا

متعددة من تدريب إلى جمع للأسلحة، و تنظيم إداري و حتى الاهتمام بالاستعلامات عن الطرف الآخر، و الإطلاع على تنظيماته وتحركات أهم أجهزته العسكرية و البوليسية و الإدارية. وتم البدء في تأسيس عدة فروع لها عبر كامل التراب الوطني و من ذلك، الأمر الذي اصدرته المنظمة بإنشاء فروعها في الأوراس سنة **1947** بقيادة مصطفى بن بولعيد الذي بدأ بدورة في تأسيس الخلايا في المساجد إقتداء بالرسول (صلى الله عليه و سلم) حيث أقسم المجندون على المصحف الشريف وعلى ضوء الشموع ألا يخونوا و لا يتراجعوا و لا يكشفوا سرا حتى الموت، وصفوة القول أن التحول من مرحلة النضال السياسي الممارس من قبل الحركات السياسية إلى فكرة الكفاح المسلح كان

نتيجة لفشل العمل السياسي الذي طال أمـده دون أن يحقق نتائـج ملموسـة، وبالتـالي بـدأ الانضـمام إلــى النشــاط او الحـركــة المســلحة مــن أجــل تكـوين مجموعـات عسـكرية مختلفـة مختصة فــي المنــاورات العســكرية، واســتعمال قــارورات مولوطــوف و قنابــل و أســلحة مختلفــة بــل وتكـوين علاقـات مـع جزائريـين مجنـدين فـي الجيـش الفرنسـي و حثهـم علـى الانضـمام إلـى المنظمة السرية (os).

فروع المنظمة الخاصة

لعل ما يجب الحديث عنه هنا هو العنصر البشري من الرعيل الأول في هذه المنظمة السرية و الصفات التي ألفت بين قلوبهم وجمعتهم من مختلف أنحاء الوطن، فبخصوص اختيار الاشخاص لهذا العمل و التنظيم السري فقد كان يتم على أساس مؤهلات بدنية ومعنوية دقيقة:

-1القناعة بالكفاح المسلح ومدى كتمان السر، و الشجاعة و الصبر استعداد لما هو آت.

-2الفطنة وقوة الذاكرة فضلا عن القدرة الجسدية كشرط أساس لاحتمال التعب و الجوع والنوم لساعات قليلة.

3-مراعاة الأقديمة في الحزب، وعدم معرفة رجالها من قبل الشرطة الفرنسية، وكان القبول النهائي للمجند يتم بعد اخضاعه لامتحانات صعبة حيث كان كل من يستعد للانخراط وتتوفر فيه الشروط المطلوبة يفرض عليه في النهاية أن يقسم بالله وعلى المصحف الشريف على أن يحفظ السر و أن لا يخون النظام وعل أن يواصل العمل ضمن صفوف المنظمة و لا ينسحب منها متى شاء و كيفما أراد، أي أن مدة التجنيد لم تكن محددة. وقد وضع الرئيس الأول للمنظمة الخاصة محمد بلوزداد أسسها بالتشاور مع الرجال الذين كان يثق بهم، وكانت البداية الاتصال بحسين أيت احمد من منطقة القبائل و أحمد بن بلة من وهران، متبعا الطريقة الهرمية التقليدية،

فالقائد يعرف ثلاثة رجال وهم بدورهم كل واحد منهم يدرب ثلاثة رجال في قسم، وهكذا تتكون ثلاثة أقسام، وكل قسم لا يعرف القسم الثاني و لا القسم الثالث و لا حتى القائد الأعلى و لا بقية القيادات التي لا تتصل به بصورة مباشرة، ولقد كانت هذه التقنية في الفصل بين الأفواج ولهذا ظلت مستعملة طيلة الثورة التحريرية في المدن و المناطق الحضرية بصفة عامة (أي الفداء). فبالإضافة إلى هذه الدرجة العالية من السرية التي تميزت بها المنظمة الخاصة، فإن البنية النظامية لحزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية، كانت تتمبز هي الأخرى بقواعد و أسس لا يمكن الحياد عنها في اختيار الرجال الأكفاء لتحمل المسؤولية، وهذه هي المراتب التي يمر بها المنخرطون

هي: متصل به، ومناسب ومعنى به يتلقى تكوينا خاصا، وصديق و محب متصدق، و محب منظم و منخرط ومناضل.

وقد كان المناضلون أي المجندون في المنظمة الخاصة موزعين على مجموع التراب الوطني، وتركيبتهم الهيكلية تبدأ من :

-نصف الفوج: و يتكون من مناضلين (2) أو ثلاثة (3) يرأسهم مسؤول.

-الفوج: ويتكون من أربعة(4) مناضلين يرأسهم مسؤول أي خمسة(5).

-الفرقة: و تتكون من ثلاثة (3)أفواج مسؤول و تساوي ستة عشر فردا (16).

-الفصيلة: وتتكون من ثلاثة (3) فرق، وتساوي تسعة و اربعون فردا(49). و تعد هيأة الأركان قمة الهرم الهيكلي.

و للمنظمة مصلحة عامة مقسمة إلى عدة شبكات هي: -شبكة الاشتراك و التواطؤ (complicité) وقائد هذا الجهاز أو الشبكة يقوم بتوفير الملاجئ السرية للفارين أو المطلوبين، وكذلك إعداد مخابئ للأسلحة والذخيرة.

-شبكة المتفجرات (les artificiers) والذين كانوا يمثلون الصفوة الذكية (العباقرة) كما يسمون، ومن مهامهم صنع وتركيب مختلف أنواع المتفجرات "القنابل المحرقة و الهجومية" و كذلك دراسة تقنيات تخريب الجسور، وكان على رأس هذا القسم السيد بلحاج جيلالي.

-شبكةالاتصالات (communication) وتعد من أكبر الشبكات لتعدد و اتساع المهام الموكلة إليها حيث نجد قسم الإشارة وهو

مختص بالراديو والكهرباء "استقبال الإشارات" و جمع المعدات و صنعها أو تركيبها، وكذلك قسم للإتصالات مهمته شراء أجهزة الاتصالات و التدرب على استعمالها، وقسم آخر مهمته رصد تحركات وتنظيمات الأجهزة الإدارية و البولوسية والعسكرية الاستعمارية، و معاقبة الخونة الذين يكونون آذانا و عيونا على تحركات أفراد الشعب لصالح المخابرات الاستعمارية حتى يتسنى لها معرفة أي تطور.

-قسم الفداء: ومهمته القيام بعمليات فدائية مثل تصفية الخونة و غلاة الإدارية الاستعمارية و القيام بتفجير مراكز تواجد العدو في المراحل القادمة. و قد كانت هذه الهيئات معزولة عن بعضها البعض حتى تكون

مفصولة فصلا تاما حفاظا على أمن المنظمة.

وإذا كانت المنظمة الخاصة قد اهتمت بتنظيم المجندين وإرساء أسس لنظام عسكري متين، فقد اقتضى الأمر أيضا تنظيما إقليميا لكل التراب الوطني، فمنذ البداية تم تنصيب أعضاء هيئة الأركان المسؤولين على المناطق وفقا للتقسيم الآتي: -محمد بوضياف: على منطقة قسنطينة وتضم ناحيتين شمال قسنطينة و الجنوب الشرقي أي الأوراس و بسكرة.

-عمار ولد حمود: منطقة القبائل.

-احمد بن بلة منطقة وهران.

-جيلالي رقيمي العاصمة و ضواحيها أي المتيجةو التيطري "الجزائر الأولى".

-محمد ماروك: مسؤول الشلف وضواحيها "الجزائر الثانية".

ومن هنا نلاحظ خمس (5) عمالات موزعة على التراب الوطني باستثناء الصحراء، وفيما بعد تم إدماج الجزائر وتولى قيادتهما جيلالي رقيمي، كما شكلت الصحراء منطقة أخرى بقيادة أحمد محساس، و تجدر الإشارة إلى أن هذا التقسيم يتضمن تقسيما جغرافيا آخر على مستوى الدوائر ثم ينزل إلى مستوى النواحي...

و بإمكاننا أن نتساءل عن جذور المنظمة الخاصة في منطقة الأوراس و لماذا لم تعتبر منذ البداية كمنطقة مستقلة خاصة و أن مصطفى بن بولعيد قد انضم الى المنظمة الخاصة في مرحلة متقدمة أي أن مشكلة إيجاد المسؤول لم تكن مطروحة؟. و إلى أي مرحلة قد وصل التنظيم السري في الأوراس أثناء هذه الفترة؟ و لماذا بقيت تابعة لمنطقة قسنطينة

-ولو نظريا- رغم ما يمزها جغرافيا و بشريا؟

و في ظرف حوالي سنة تمكنت المنظمة الخاصة من وضع الترتيبات الهيكلية والنظامية عبر كل التراب الجزائري و وصل عدد افرادها إلى حوالي ألف و خمسمائة (1500)مجندا يعملون في نظام محكم وفي سرية كاملة وتدريب مستمر، وهناك من يذكر أن عدد المجندين قد وصل الى الفين (2000) او تجاوز هذا العدد إلى ثلاثة آلاف (3000) مجند.

منجزات المنظمة

بعد إرساء دعائم المنظمة الخاصة كان على مناضليها تحقيق جملة من الأهداف الآنية و المؤجلة التي قامت من أجلها وكان لا بد لها أن تنتقل من المرحلة التنظيمية إلى المرحلة العملية بخطوات ثابتةو حثيثة، فكيف كانت طبيعة التكوين الذي تلقاه المجندون؟ وهل تم تخصيص مناطق محددة لتلقى التدريب؟ وماهي مصادر الأسلحة التي كانت تستعمل؟ و الى أي مدى استطاعت المنظمة الخاصة إنجاز ماكانت تطمح تحقيقه؟ لقد اهتمت المنظمة الخاصة بالتربية الاخلاقية المبنية على منهج الإسلام والإيمان بأن الله سينصرهم، ولهذا فقد أسس مصطفى بن بولعيد مثلا الخلايا العسكرية في الأوراس-إقتداءا بالرسول صلي الله عليه وسلم- في المساجد على الشموع، وأن يكون قسمهم

على المصحف بألا يخونوا و لا يتراجعوا، ولا يكشفوا سرا إلى الممات تصديقا لقول الله عز و جل: إن تنصروا الله ينصركم و يثبت أقدامكم (سورة محمد الآية 7) .

وانطلاقا من هذا التوجه الإسلامي في المنظمة تم إدراج التكوين الديني للمجندين الذي ارتكز على الاسلام و التاريخ الجزائري، وبالتالي فإن ماهو محرم دينيا مثل الخمر والقمار و الزنا و السرقة وغير ذلك، كان ممنوعا في المنظمة السرية، وكان السبيل إلى المعرفة في هذا التنظيم السري التفقه في الدين و محاولة فهمه بشكل صحيح عن طريق الدروس والمحاضرات التي تسلط الضوء على سيرة الرسول صلى الله عليه و سلم، ومراحل نشر الدعوة المحمدية، و أخذ العبرة من كل

ذلك، أما دروس التاريخ فتركزت أساسا على المراحل التاريخية للجزائر منذ ماقبل الاحتلال و خاصة تاريخ المقاومة الوطنية و أهم قادتها.

وفيما يخص التدريب العسكري فإن المناضلين كانوا يتلقون دروسا نظرية وتطبيقية من قبل معلمين ومدربين، ومن ذلك مثلا تنظيم هيئة الأركان لدورتي تدريب الأولى في نهاية جانفي **1948** التي تمحورت محاضراتها حول الحركات الثورية في إيرلندا و الاتحاد السوفياتي، أما الدورة الثانية فقد انتظمت في شهر أوت **1948** في جبال الظهرة، و الذين أشرفوا على التدريب معظمهم كان قد عمل بالجيش الفرنسي سواء في الحزب العالمية الأولى أو في الحرب العالمية الثانية، ولذلك فإن الخبرة لم تكن تعوزهم لأنهم قد اكتسبوا

فنون الحرب بما في ذلك أسلوب حرب العصابات فـــــي الميـــــدان.

يقوم التدريب على برنامج مهيأ من طرف هيئة الأركان يطبق بكل صرامة حفاظا على السرية حيث كان يتم أيضا لبس الأقنعة ووضع أغطية للوجه، ولا تتم التدريبات التطبيقية إلا إذا سمحت الظروف. وقد شمل التكوين العسكري أمرين أساسيين:

-1 التدريب على استعمال السلاح من حيث فكه و تركيبه و طريقة استخدامه و تدريبات حول عوارض الرمي، لأن البارود المحزن لمدة طويلة لا ينطلــق بســبب البلــل و الرطوبــة، وكــذلك تركيب وصناعة المتفجرات، و استعمال الراديو مــن حيــث الارســال و الاســتقبال، و تزويــدهم بمعلومـات عسـكرية وخاصـة فـي ميـدان حـرب

العصابات، و يجب الاشارة هنا إلى أن التدريبات كانت تتم تحت غطاء من السرية في أماكن معينة تختار بدقة مثلا بالقرب من الأودية حتى إذا سمعت السلطات الاستعمارية الطلقات النارية ظنت أنها طلقات صيد كما قال عمر أوعمران في حديث له مع احدى المجلات.

-2أما الأمر الثاني فهو القيام بعمليات تدريبية في الجبال، و الغابات و الوديان والشعاب... الخ ، وذلك بهدف معرفة المناطق التي ستكون قواعد للمعارك وخاصة أن أسلوب حرب العصابات يتطلب معرفة جيدة بطبيعة الأرض وتضاريسها وشعابها و سفوحها... الخ. وبطبيعة الحال كان لابد من مراقبة جيدة لسير هذه الأعمال من قبل هيئة الأركان باستمرار و الحرص على تطبيق الأوامر

والمداومة على حضور الاجتماعات واحترام الوقت و النظام، وهذا مايدعم التربية النفسية والسياسية، و يطور قدرات الثوريين، أما قادة هيئة الأركان مثل حسين أيت أحمد ومحمد بوضياف و أحمد بن بلة و محمد ماروك وأحمد محساس...وغيرهم فإنهم كانوا يتمتعون بمستوى سياسي لا بأس به بإعتبار أنهم كانوا مناضلين في صفوف حزب الشعب الجزائري قبل تأسيس المنظمة الخاصة ،ولكن هؤلاء الرجال في الواقع كانوا عمليين أكثر منهم سياسيين مشدودين نحو تحقيق الهدف أكثر من المشاركة في النقاشات الداخلية للحزب لا سيما المعنيين بذلك مثل أيت احمد و محساس و لد حمود، ولهذا كانوا ينتظرون من قيادة الحزب الأمر بالانتقال إلى الثورة خاصة و أنها الجهة

المخولـة بإتخـاذ مثـل هـذا القـرار.

هكذا كان تكوين الرجال، ولكن ذلك لم يكن كافيا لمواجهة قوة عسكرية تتوفر على الأسلحة الحديثة لقواتها البرية و البحرية و الجوية، وبالتالي اعتبر جلب السلاح من أكبر المهام و أخطرها، وقد عملت المنظمة الخاصة منذ البداية على جمع الأسلحة التي خزنت من قبل في مطامر- لا سيما في بعض المناطق مثل الأوراس- و التي تم جمعها ، خاصة من الذخيرة الامريكية بعد نزول قوات الحلفاء في شمال افريقيا سنة 1942، وكان لزاما على مناضلي المنظمة البحث عن الأسلحة سواء دخل الوطن أو خارجه عبر الحدود الليبية و التونسية و المغربية قصد جمعها أو شرائها مهما ارتفع ثمنها، و تقضي الخطة المتبعة بتركه في

الجهة الشرقية إذا كان مصدره في الحدود الشرقية ، و الشيء نفسه إذاكان من الحدود الغربية، ويترك السلاح في المنطقة التي تحصل عليه حيث يتم تخزينه في المناطق الجلبية في الاوراس و الشمال القسنطيني، والقبائل وفي المدن الكبرى، الجزائر العاصمة و وهران و قسنطينة و عنابة ... الخ. وهذا بلا شك فيه يعد بعد نظر من أجل تحقيق مبدأ الشمولية، وكان من الصعوبة بمكان إخفاؤه في المناطق التي يكتظ بها السكان أي في المدن، لوجود الجواسيس و خاصة من الجزائريين والذين يقدمون المعلومات لأجهزة الاستخارية الفرنسية مقابل الحصول على بعض الامتيازات، وقد تولى مسؤولية القضاء على هؤلاء الجواسيس ومتابعتهم أينما كانوا قسم خاص

بهذه المهمة من شبكة الاتصالات بالإضافة إلى قسم الفداء، كما تولت بعض الشبكات الأخرى من قسم المتفجرات مهمة صناعة و تدريب المناضلين على تقنية المتفجرات والتخريب، فمثلا تم إنشاء ثلاث ورشاب في الوسط -أي في منطقتي الجزائر و القبائل- و كان يعتمد في تمويلها على قدرات المناضلين. أما قسم الإشارة الذي كان مختصا بأجهزة الإرسال و الأستقبال فقد اصطدمت طموحات مناضليه برادءة الوسائل، ولهذا تم الاعتماد في أغلب الأحيان على الرسائل المشفرة وكان التدريب على استعمال الرموز و كيفية قراءتها، ولكن ذلك لا يعني الوقوف عند هذا الحد بل جرت عدة محاولات للبحث عن عناصر قامت بالخدمة العسكرية في سلاح الإشارة وعثر على العديد

منهم مثل محمد مشاطي الذي سيكون عضوا في لجنة 22 لمفجري ثورة التحرير المباركة.

وفـي الفـترة الممتـدة بيـن عـامي **1948-1949**واجهت المنظمة الخاصة مشكلة التمويـل بحـدة وذلـك لعـدة أسـباب أهمهـا:

أ- المبـالغ الباهضـة الـتي أنفقهـا حـزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية فـي الـدفاع عـن مناضـليه المسـجونين وعلـى الحملات الانتخابيـة الكـثيرة النفقـات.

ب- كون مصادر هذه الأموال كانت عبـارة عـن هبـات و تبرعـات تقـدم مـن المناضـلين والمؤيـدين الـذين تعرضـوا للقمـع و الأضـطهاد بقيـادة الحـاكم العـام « نـايغلين **Naiglin** » وبالتـالي تقلـص المـداخيل الماليـة.

ج-إتسـاع المنظمـة وتزايـد الحاجـة إلـى تمويـل فروعهـا عبـر أرجـاء الـوطن، الشـيء الـذي سرع عملية الاستلاء و مهاجمة البنوك ومراكـز

البريد الاستعمارية من اجل تموين الثورة و تفجيرها. ولكل هذه الأسباب وبعد تفويض من الحزب إثر اجتماع اللجنة المركزية في شهر ديسبمبر **1948** تم مهاجمة مركز بريد وهران ليلة **5** افريل **1949**، ورغم خطورة العملية فإنها لم تعد إلا بمبلغ قدره **3,070,000** فرنك فرنسي عكس ماكان متوقعا، و المهم أن هذه العملية لم تكن الوحيدة من نوعها بل هناك عمليات أخرى قامت بها المنظمة الخاصة. خلاصة القول أن المنظمة الخاصة استطاعت في وقت قصير تحقيق منجزات هامة خاصة تلك المتعلقة بالتجنيد و التدريب والتسليح، وبالتالي وضعت أسس التنظيم العسكري و كونت النواة الأولى لنظام جيش التحريرالوطني، ورغم نقص الإمكانات المتاحة فقد تمكنت خلال الفترة

الممتدة من سنة 1947 إلى غاية سنة 1950 تكوين المئات من الرجال على فنون القتال و طرق استعمال الأسلحة رغم نقصها و كيفية تفكيكها وتركيبها، بل إنها تمكنت من تنفيذ بعض العمليات النوعية ضد الخصم، وبذلك برهنت على قدرة رجالها و كفاءتهم العالية على التخطيط و التنفيذ معا. إن المنظمة الخاصة قد حملت على عاتقها مسؤولية تعبئة الطبقات الشعبية عن طريق النخبة الثورية من مناضلي حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وبعد قطع أشواط كبيرة في التنظيم و أحيانا المرور إلى العمل الميداني من خلال بعض العمليات -التي سبق ذكرها- لم يبق إلا تحقيق الهدف الرئيس وهو الانتقال إلى الثورة، وبما أن القاعدة أو الأرضية النضالية

موجودة في الواقع بكل قوة و الاستعداد كان على أهميته، فلماذا التفكير في تأجيل العمل المسلح؟ لقد تم اكتشاف المنظمة الخاصة يوم 18 مارس 1950، و الحق أن هناك، غموض حول كيفية اكتشافها من قبل السلطات الفرنسية بسبب السرية التي احيطت بها، وهذا يمكننا أن نتساءل عن الحادثة التي تسببت في اكتشاف المنظمة السرية؟ وقد ظهرت عدة روايات اهمها او اوثقها هي حادثة تبسة، وهي الحادثة التي اتفق حولها الكثير من المؤرخين و المناضلين الذين عاصروا الحدث ومن بينهم المناضل عمار بن عودة الذي صرح في حديث له:

« إن اكتشاف المنظمة الخاصة كان في مارس 1950 إثر عملية تبسة وهي عملية نفذت بأمر من قيادة المنظمة الخاصة على مستوى عمالة

قسنطينة و المتمثلة في الثلاثي :محمد بوضياف، ومحمد العربي بن مهيدي و مراد ديدوش" » فأثناء عملية تأديبية قام بها مسؤولو المنظمة الخاصة ضد أحد أعضائها وهو « عبدالقادر خياري » من مدينة تبسة، بدأت سلسلة من الاعتقالات الواسعة من تبسة إلى سوق اهراس و عنابة و أخيرا كل الجزائر بإستثناء بعض المناطق التي لم تطلها يد المخابرات الاستعمارية. بعد هذه الحادثة أعلنت فرنسا عن اكتشافها المنظمة الخاصة رسميا و قامت باستجوابات مكثفة استغرفت قرابة الأسبوعين، وعن طريق التعذيب تمكنت الشرطة الفرنسية من القبض على المئات من المناضلين أو ما يقارب الأربعمائة (400)مناضل، منهم عدد كبير من المسؤولين المهمين وأعضاء هيئة

الاركان مثل أحمد بن بلة، وجيلالي رقيمي قائد تنظيم العاصمة، وعمار ولد حمود من منطقة القبائل، وبلحاج جيلالي مدرب وطني، وحمو بوتليليس قائد المنظمة الوهرانية، واحمد محساس قائد منطقة الجزائر الجنوبية، و أعضاء من المصلحة العامة منهم محمد يوسفي مسؤول عن شبكة التواطؤ، ومحمد عراب قائد مصلحة العباقرة... الخ.

وكما هو ملاحظ فإن الاعتقال قد مس أكبر المسؤولين، وهذا ما سهل من مهمة الشرطة الفرنسية و جعلها تسير بصورة أسرع كونها استعملت طرقها في التعديب الجسدي والنفسي من أجل افتكاك المعلومات، وفعلا فقد نجحت في عملها و استطاعت أن تكشف على أهم مراكز و مخابئ الاسلحة و الدخيرة

وأماكن التدريب وتمركز قيادة المنظمة الخاصة. و بإختصار فإن أعضاء المنظمة الخاصة قد تعرضوا للقمع و التعذيب منذ الاكتشاف و صدرت ضدهم الأحكام الجائرة مثل الأعمال الشاقة و السجن المؤبد منهم أحمد بن بلة، ومحمد خيضر و حسين آيت احمد، وبوجمعة سويداني و غيرهم كثير، و لاذ بعضهم فيما بعد بالفرار الى الخارج و خاصة نحو القاهرة و فرنسا مثل احمد بن بلة ومحمد خيضر و حسين آيت احمد و مصطفى بن عودة ومحمد بوضياف ومراد ديدوش، و بعضهم الآخر ظل يعيش في حالة تخفي إلى غاية اندلاع الثورة التحريرية مثل العربي بن مهيدي وعبدالحفيظ بوالصوف، و رمضان بن عبدالمالك في منطقة وهران، ورابح بيطاط و بلحاج بوشعيب

وسويداني بوجمعة في مقاطعة الجزائر، ولحضر بن طوبال و العربي الميلي و عبدالسلام حباشي و عمار بن عودة و محمد مشاطي في قسنطينة، و التزم مصطفى بن بولعيد و بيطاط السرية في الاوراس.

و الجدير بالذكر أن المنظمة الخاصة لم تكتشف في منطقة الأوراس و القبائل و كذلك العاصمة، وهذا مايثير الكثير من التساؤل حول كيفية احتفاظ هذه المناطق بسرية النظام دون بقية المناطق الأخرى؟ و ماذا يميزها عن غيرها؟ وهل كان الحفاظ على التنظيم السري بالدرجة نفسها في هذه المناطق؟

لعل الرجوع زمنيا إلى الخلف يمكننا من إيجاد بعض التفسيرات لذلك حيث نجد حل المنظمة الخاصة في منطقة القبائل سنة **1948**

مـــن طـــرف الحـــزب أثنـــاء قضـــية مايســـمى بـــ « المـؤامـرة أو الأزمـة البـربـريـة » وكـان حلهـا ولو بشكل رمزي قد أضفى عليها من السرية أو تركها على الأقل في حالة احتياط. أمـا منطقـة الأوراس فيمكـن أن نفسـر بقاءهـا و اسـتمرارها بكـل قـوة حـتى بعـد سـنة **1950** إلـى طبيعـة التـركيبـة الاجتماعيـة المتينـة « الأعـراش » التي لم يستطع الاستعمار التوغل فيهـا لصعوبة عنصـرها البشـري و طابعهـا الجغرافـي المنيـع، بينما لم تتسرب الاخبار إلى سلطات الاحتلال في منطقـــة الجزائـــر العاصـــمة. وبعـــد اكتشـــاف المنظمـة الخاصـة مـن طـرف العـدو الفرنسـي، ابتعـدت القيـادة الحزبيـة أكـثر عـن الاهـداف الثورية التي سطرتها منذ البداية، وهذا مـا جعـل أعضـاء المنظمـة الخاصـة يفكـرون فـي اتخـاد

موقف مستقل نهائيا عن المنظمة السياسية، وكانت بداية الانفصال بداية صعبة لأنهم أصبحوا يعيشون عزلة تامة عن كل الأطراف، وواصلت بعض المناطق نشاطها العسكري مثل الأوراس إذ رفض بن بولعيد قرار الحزب، ومن الأعمال التي أقيمت في منطقة الاوراس احتضانها مجموعة من إطارات المنظمة الخاصة من بينهم لخضر بن طوبال، سي المكي بن الطرشة، رابح بيطاط، عبدالسلام حبشي، فضلا عن وجود مجموعة أخرى من القبائل الكبرى، كما إلتحق بها الفارون من سجن عنابة مثل مصطفى بن عودة و يوسف زيغود و سلمان بركات وغيرهم. وهكذا ظلت منطقة الأوراس معقلا للمناضلين الثوار الذين كانوا على اتصال دائم مع بعضهم البعض و رغم ماحل بهم

فإن عزيمتهم و إرادتهم لم تقهر و سيمثلون الطلائع القيادية في الثورة التحريرية الجزائرية لأنهم أمنوا بمبدأ أن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بمثلها. وبعد كل هذا يتبين بوضوح الدور المهم الذي قامت به المنظمة الخاصة في ارساء قاعدة ثورية صحيحة كانت كفيلة بضمان نجاح العمل المسلح فيما بعد، بفضل الأعمال الكبرى التي أنجزتها -بكل سرية وجدية- ففي ظرف قياسي استطاعت أن تكوّن عددا معتبرا من الرجال و قامت بتدريبهم على أساليب القتال وطرق استعمال السلاح، وحتى الجانب النفسي و التكوين العقدي كان مدرجا في نظامها الداخلي.

إندلاع الثورة المسلحة

لقد كانت المنظمة الخاصة بمثابة المخبر الذي تكون فيه الرجال وفي وقت أصبح الشعب الجزائري فيه مستعدا للثورة و استيعاب فكرة الكفاح المسلح سقطت القيادة السياسية في مهاوي البحث عن الشرعية و تكريس سياسة الحوار مع المستعمر و بالتالي كان على بعض رجالها الاحتراس من التورط في هذه السياسة العقيمة و مواصلة شق الطريق الذي رسمت معالمه من خلال تجربة و معاناة سنوات طويلة. ففي سنة **1952** تم إعادة تنظيم الحركة السرية -دون علم الحزب- من قبل أعضاء المنظمة الخاصة و يبدو أن ذلك له علاقة وثيقة بالحركات التحريرية فيكل من تونس والمغرب الاقصى، خاصة عندما بدأت الثورة في هذين البلدين تتدرج نحو الانفجار، أما في

المؤتمر الثاني لحزب حركات انتصار الحريات الديمقراطية الذي انعقد بين 4-6 افريل 1953 فقد طالب بعض أعضاء الجناح العسكري في الحزب ومنهم رمضان بن عبدالمالك بإنشاء منظمة عسكرية لأن الحزب على حدّ قوله يقوم على رجل واحدة و الرجل الثانية مهملة، وبذلك بدأت المنظمة الخاصة تبرز من جديد على الصعيد السياسي حيث استطاع مناضلوها اختراق كل الحواجر. وإذا كان الكفاح المسلح بمكن أن يخلص إلى نتيجة فإن العمل السياسي التمهيدي كان أمرا ضروريا قبل الشروع في العمل العسكري، فكل نشاط لا بد أن تسبقه فلسفة أو أسلوب نظري لأنه يمر من مرحلة نظرية سياسية إلى مرحلة تطبيقية، ومن هذا فقد شرع الجناح الثوري في عمل

سياسي مستقل لم يخرج عن الإطار النظامي لتوعية الجماهير و إعدادها نفسيا و تنظيميا، في وقت اندلعت فيه الاعمال الثورية في كل من تونس و المغرب الاقصى، وتعمق الخلاف داخل حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية بين المصاليين والمركزيين، وهنا تحرك تيار ثالث ليفصل في هذا النزاع و تمت عدّة لقاءات بين أعضاء من المنظمة الخاصة وهما محمد بوضياف ومصطفى بن بولعيد مع عضوان من اللجنة المركزية هما محمد دخلي مسؤول عام للتنظيم و مساعده رمضان بوشبوبة مراقب التنظيم، و انتهت هذه اللقاءات بالأتفاق على بعث المنظمة الخاصة من جديد لدى القاعدة -وهذا ما عرف بالقوة الثالثة- للحفاظ على وحدة الحزب، وكان ذلك أصل إنشاء اللجنة

الثورية للوحدة و العمل و التي تأسست في 23 مارس 1954 في مدرسة الرشاد بالعاصمة، وكان الهدف من هذه اللجنة كما يدل عليها اسمها إعادة وحدة الحزب و إنقاذه من التفكك و إعادة تأسيس القاعدة العسكرية، فهل ستنجح هذه المرة في مهمتها؟

وقد وضعت اللجنة الثورية للوحدة والعمل ميكانيزمات جديدة لتحقيق الأهداف التالية:

أولا- إصدار جريدة الوطني " « Le Patriote » وهي جريدة خاصة مهمتها التعريف بهذه اللجنة و أهدافها و مساعيها والتأكيد على أنها تنظيم مستقل عن الجهتين المتناخرتين و تحسيس المناضلين بضرورة إلتزام الحياد بن الجناحين المتصارعين.

ثانيا- السعي إلى عقد مؤتمر موسع يضم

الأطـراف المتنازعـة فـي الحـزب وذلـك لاعـادة الالتحـام و الخـروج بقيـادة ثوريـة موحـدة.

ومـن هـذه المنطلقـات بـدأ الاتصـال بالمركزيين و المصاليين لإنهاء الخلافات لكـن لك طرف اتجه إلى عقد مؤتمر خاص بـه وبـذلك فشلت اللجنة الثوريـة للوحـدة و العمـل فـي هـذا المسـعى الـوطني الهـام.

وبعـد فشـل هـذه اللجنـة وقـع خلاف بيـن بعض قادتها لاسيما بين محمد بوضياف ومحمـد دخلـي، فبينمـا كـان يـرى محمـد دخلـي ضـرورة استمرار اللجنة في مهمتها في جمع الشمل بين الأخـوة الفرقـاء كـان يـرى محمـد بوضـياف انـه يجـب تجـاوز هـذه الازمـة و التفـرغ للتحضـير المباشـر لإعلان الثـورة، و يمكـن القـول أن الرغبـة الحقيقيـة لبوضـياف و بـن بولعيـد لـم

تكن في استرجاع وحدة الحزب بقدر ماتكمن في انشاء قوة ثالثة للتخلص من كلا الطرفين و الخروج بقيادة ثورية كفأة وجديدة.

وهكذا قام محمد بوضياف بعمل دؤوب للم شمل قدماء المنظمة الخاصة فطلب من ديدوش مراد العودة إلى الجزائر كما ضاعف اتصالاته بمختلف إطاراتها السابقة أمثال رابح بيطاط و عبدالحفيظ بوصوف و رمضان بن عبدالمالك و لخضر بن طوبال و زيغود يوسف ومصطفى بن عودة و شيحاني بشير بالإضافة الى بن بولعيد الذي استطاع المحافظة على منطقة الأوراس النمامشة بعيدا عن النزاع، كما اتصل بوضياف أيضا بالثلاثي الموجود في مصر و المتكون من احمد بن بلة، ومحمد خيضر وحسين آيت احمد.

أما على المستوى الداخلي فقد شهدت مختلف مناطق الوطن تلاحما بين الشرائح الشعبية و أعضاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل الذين وجدوا من يقوم بإيوائهم اقتسام الطعام والمال معهم من البسطاء و الفلاحين، هؤلاء الذين لم تكن لهم معرفة بأسماء و شخصيات ضيوفهم، وهكذا لعبت اللجنة الثورية للوحدة والعمل دورا هاما في إعادة ربط الاتصال بين قادة المنظمة الخاصة و بين كل الذين يؤيدون فكرة العمل المسلح. ومن أهم الأعمال التي قامت بها اللجنة الثورية للوحدة والعمل هو عقد اجتماع الاثنين و عشرون (22) بحي صلانبي (بلدية المدنية بالجزائر العاصمة) في منزل احد المناضلين « الياس دريش » يوم 25 جوان 1954 و ترأس هذا الاجتماع مصطفى بن بولعيد

وقدم التقرير العام محمد بوضياف بالتناوب مع العربي بن مهيدي و مراد ديدوش وتناول التقرير المسيرة النضالية للمنظمة الخاصة و كيف انتهت إلى الحل و لماذا؟ ومصير أعضائها و الجهود المبذولة لإبقاء الاتصال بين إطاراتها من 1950-1954، وكذلك الحديث عن الاوضاع في كل من تونس و المغرب الاقصى ومايجب القيام به، أما بن بولعيد فقد قدم أيضا تقريرا عن زيارته لمصالي و تناول أزمة الحزب و أسبابها العقيمة و النتائج المترتبة عنها و الموقف اتجاهها و السبيل للخروج منها، وكان النقاش بينهم حادا فمنهم من كان يرى أنه يجب الشروع العاجل في العمل و منهم من كان يفضل الانتظار، أو التأجيل لأن الظروف غير مناسبة، وقد كان الإشكال الأول الذي طرح في

هذا الإجتماع هو مسألة هل يجب أن تكون الثورة غير محدودة إلى غاية الإستقلال أو أنها يجب أن تتوقف بعد فترة من اندلاعها بغية التفاوض مع السلطات الاستعمارية؟ وفي الأخير تمّ الإتفاق بالإجماع على أن تكون ثورة مستمرة إلى غاية تحقيق الإستقلال. أما الإشكال الثاني الذي تباحثه المجتمعون فهو قضية السلاح، لأن الكمية الموجودة لدى المنظمة لا تكفي إلا لفترة زمنية قصيرة، وهنا ردّ مراد ديدوش قائلا: « يجب على كل مجاهد أن يستعمل مالديه من دخيرة، وإن نفذت فيجب أن يتدبر أمره ليحصل على سلاح عدوّه» ، الأهم هو أن يتم جمع أكبر عدد من المجندين وتحضيرهم نفسيا وعسكريا للثورة، و بفضل صدق من كان مجتمعا كان الفيصل بهذه

الكلمات التي رددها سويداني بوجمعة: «هل نحن حقا ثوريون أم لا؟ إذا كان الأمر كذلك، إذا كنا صادقين مع أنفسنا، فماذا ننتظر إذن للقيام بهذه الثورة؟»، وانتهى المجتمعون بإتخاذ قرارات حاسمة وهي:

-1 إدانة المتسببين في الإنشقاق داخل الحزب.

-2 القيام بالثورة المسلحة وهي الوسيلة الوحيدة لتجاوز الصراعات الضيقة، وتحرير الجزائر.

-3 انتخاب مسؤول وطني و تكليفه بوضع قيادة تقوم بتطبيق هذه القرارات.

والهدف من هذا الاجتماع هو محاولة جمع كل الأعضاء الممثلين لكل أنحاء الوطن للتنسيق بين المناطق أولا و تحقيق مبدأ

الشمولية ثانيا و التأكيد على مبدأ القيادة الجماعية و الحفاظ عليه لجعل الثورة المسلحة تنبع من أعماق الطبقة الشعبية. و أنبثقت عن اجتماع الإثنين و عشرون (22) لجنة تنفذية أو لجنة الخمسة (5)، فبعد تعيين سي الطيب كمسؤول وطني استدعى بدوره في اليوم الموالي كل من مصطفى بن بولعيد و مراد ديدوش و العربي بن مهيدي ورابح بيطاط وكان على اللجنة أن تخطوا أول خطوة وهي استمالة منطقة القبائل و كسب قادتها ومسؤوليها إلى جانب التنظيم الجديد. والحق أن منطقة القبائل كانت مؤيدة للثورة منذ عهد المنظمة الخاصة، ولكنها لم تشارك في اجتماع الإثنين و عشرون (22) باعتبارها قد مالت في البداية إلى الطرح المصالي، كما أن قائدها

كريم بلقاسم كان متحفظا من لجنة الثورية للوحدة و العمل من جهة و من محمد بوضياف من جهة أخرى، بسبب وجود علاقة كانت تربطهم باللجنة المركزية للحزب، ولكن نظرا لكون منطقة القبائل تكتسي أهمية استراتيجية بالغة سواء من حيث موقعها الجغرافي أو من حيث أصالة مناضليها لم يكن بالإمكان الاستغناء عنها، و الحقيقة أن محاولالت الاتصال بمنطقة القبائل بدأت قبل انعقاد اجتماع الإثنين وعشرون (22) ولكن اختلاف وجهات النظر بين الطرفين كان سببا في غياب جرجرة عن هذا الاجتماع -وإن كان هذا الغياب ظرفيا فقط- وقد خلصت جهود اللجنة التنفيذية إلى اعداد استبيان و طرحه على الطرفين المتنازعين لتوضيح المواقف

بشكل جلي، وقد تضمن هذا الإستبيان الأسئلة التاليــة:

-1 هل انتم مع الثورة؟ وإلا لماذا؟

-2 ماهو نوع المساعدة التي يمكن أن تقدموها للثورة في حالة اندلاعها؟

-3 كيف يكون موقفكم إذا اندلعت الثورة من خارج صفوفكم؟ لقد كان طرح هذه الأسئلة واضحا في تحديد موقف كريم بلقاسم و عمر أوعمران و غيرهما من مسؤولي منطقة القبائل، وبقي إذن على هذه الثلة تجنيد الرجال و إعدادهم لفكرة العمل المباشر وتعبئة الشعب للثورة المسلحة فكان أوّل اجتماع للجنة الستة (6) يوم 10 أكتوبر 1954 الذي ترأسه كل من مصطفى بن بولعيد ومحمد بوضياف، و تجدر الإشارة إلى أن هؤلاء

الأعضاء لم يكن أحدهم يعرف الأخر قبل هذا الإجتماع بأسمه الحقيقين ولم يكن الإتصال بينهم إلا من خلال محمد بوضياف المدعو سي الطيب، وتوالت الاجتماعات إلى غاية 25 أكتوبر 1954 بـ "يوانت بيسكاد" la pointe Piscade، بالجزائر العاصمة المعروفة اليوم بالرايس حميدو، أفرزت عن اتخاذ قرارات حاسمة تمثلت فيما يلي: أولا: تحديد يوم اندلاع الثورة.

ثانيا: وضع بيان أول نوفمبر.

ثالثا: تعيين المنسق بين الداخل والخارج.

رابعا: التقسيم الإداري للبلاد.

خامسا: تسمية الحركة السياسية الثورية باسم جبهة التحرير الوطني و الذراع العسكري للجبهة باسم جيش التحرير الوطني.

سادسا: إقرار مبدأين لتنظيم العمل

العسكري وهما اللامركزية و أولوية الداخل علـــــى الخـــــارج.

وبهذه القرارات الثورية الحاسمة تم تجاوز كل العقبات للإعلان عن انطلاق الثورة والشروع في العمل العسكري لإنقاد الحركة الثورية من التصدع و الأنهيار، باعتبارها الوسيلة الوحيدة لتجاوز الصراعات و تحرير الجزائر، وبالنسبة لبيان أول نوفمبر فقد كان بمثابة شهادة ميلاد للشعب الجزائري و دعوة موجهة له لتقديم يد العون و توحيد صفوفه تحت لواء جيش التحرير الوطني وكل من يحاول الاعتراض يعتبر خائنا للثورة، و أما عن اختيار اسم الجبهة فذلك لفتح الانخراط أمام كل جزائري مهما كان انتماؤه السياسي، كما أن مواجهة القمع الاستعماري ستكون بجبهة واحدة. ومن الملاحظ أنه لم

يكن هناك فصل تام بين الجبهة والجيش في المرحلة الأولى من إندلاع الثورة على الأقل أو في بعض المسؤوليات التي تتداخل فيها المهام، فمثلا الرجال الذين أعلنوا الانطلاقة يوم أول نوفمبر 1954 و المعروفين بإسم الثوريين هم أنفسهم الذين كانوا ينظمون الشعب سياسيا وعسكريا، ورغم الإعلان عن قيام تنظيمين يوم أول نوفمبر 1954 أحدهما سياسي و هو الجبهة و الثاني عسكري وهو جيش التحرير الوطني، فإن الجهات السياسية في الأوراس على سبيل المثال كانت تحت قيادة بشير شيحاني ، فقادة الأوراس لم يرو الفرق بين المنظمين لأن المهم بالنسبة لهم تحقيق الهدف، كما أن القيام بالعمل العسكري يتطلب حتما وضع مجموعات منظمة لها قوانين و تكوين خاص ونظام محدد

ولهـذا ففـي الكـثير مـن الأحيـان تكـون مهـام المســؤولين مزدوجــة و الأعمــال متكاملــة والعسـكري قـد يكـون سياسـي و السياسـي قـد يكــون عســكري.

وبطبيعة الحال فإن جيش التحرير الـوطني قـد تكـون تـدريجيا علـى مـر سـنوات الثـورة التحريرية و بمرور الوقت اختلف هذا التكوين بسبب تجدد عناصره و قيادته عدة مرات نظـرا للخسـائر الكـبيرة فـي صـفوفه، فالمجموعـات الأولـى فيـه كـانت مشـكلة بصـفة عامـة مـن مناضـلين كـانوا أعضـاء في مختلـف الأحـزاب الوطنية و خاصة حزب الشعب الجزائري وحـزب حركة انتصار الحريات الديمقراطيـة ولاسـيما الشباب الذي اسس المنظمة الخاصة. وخلاصة القـول أن تكـوين المجاهـد كـان مزدوجـا ممـا

أعطى لجيش التحرير الوطني قوة و فعالية على أرض الميدان، فالرجال الذين فجروا الثورة كان لهم رصيد لا بأس به، وعلى سبيل المثال لا الحضر إذا نظرنا غلى لجنة الستة (6) المكونة من محمد العربي بن مهيدي و مراد ديدوش ومصطفى بن بولعيد و محمد بوضياف و رابح بيطاط و كريم بلقاسم، لوجدنا كل أعضاءها كانوا منخرطين في تنظيمات حزبية سابقة وخاصة في حزب الشعب الجزائري، وهذا دليل قاطع على وجود أبعاد فكرية و سياسية وتنظيمية في العمل المسلح قد حددت نقطة البداية فيه بكل وضوح و شكلت البنية الهيكلية التي سينخرط ضمن صفوفها كل الشعب الجزائري بأشكال مختلفة ومتنوعة.

التجنيد و تنظيم

جيش التحرير الوطني

أكيد أن الذي يعرف ظروف ميلاد الثورة الجزائرية المباركة يعي تلك الجهود التي بذلها الرجال خاصة منذ سنة **1947** بل و منذ **1945**، فالاعداد لها كان بطرق مختلفة لتصل في الأخير نحو هدف موحد و مشترك، وكانت أولى المهام الملقاة على عاتق اللجنة التنفيذية هي تجنيد الرجال في صفوف جيش التحرير الوطني، فيا ترى كيف تمت هذه العملية الكبرى؟ و ماهي مراحلها و شروطها؟ وأين كانت تجري عمليات التدريب؟ و ما نوع التدريبات التي كانت تقدم للمجندين؟

في الواقع ان الاستعداد للالتحاق بالثورة كان متوفرا لدى كل مناضلي المنظمة الخاصة، ولكن حتى لا يكون الالتحاق بشكل

عفوي فقد سطر برنامج عمل لذلك يقوم على :

اولا : توزيــع المهــام بيــن اعضــاء اللجنــة التنفيذيــة، تأكيــدا للعمــل الجمــاعي والقيــادة الجماعية.

ثانيا : هيكلة و تنظيم الاعضاء السابقين من المنظمة الخاصة ضمن جيش التحريرالوطني.

ثالثا : استئناف التكوين العسكري بالاعتماد على الرصيد التنظيمي للمنظمة الخاصة و من ذلك استغلال كتيبات المنظمة الخاصة و اعادة طبعها و توزيعها.

وقد كان التجنيد يتم وفقا لشروط ومعطيات يجب أن تتوفر في المناضلين، و في هذا اعطي بعض الاسئلة التي كانت توجه للمناضل قبل تجنيده :

-هل تعلم انك ستلتحق بالثورة لتستشهد في سبيل الوطن و الدين و اللغة؟

-أنك ستموت بين عشية وضحاها.

-إن كنت متزوجا و لك أولاد فإنك لن تراهم أبدا.

-إنك لا تتقاضى أي مرتب و لا نضمن لك حياة غذائية منظمة، فأنت معنا ما تيسر لنا فهو بيننا بالتساوي ولا فرق بين الجندي و الضابط في اللباس و الأكل و العلاج.

-تطبيق الآوامر بدون نقاش و تطيع المسؤول في كل الأعمال.

-لك الحق في الشهادة وحدها.

- لا عدو لك فوق أرض الجزائر إلا الجندي

الفرنسي أو الذي سانده.

-تلتزم بالصلاة في وقتها و تجعل في تصورك قوة الله فوق لك القوى و هو معنا حيث أمرنا أن نكون، و نبتعد حيث نهانا ألا نكون.

هذه الشروط التي يجب أن يوافق عليها المجند دونما شرط او قيد ثم بعدها يتم تكليفه بعمل فدائي حتى تقطع عليه العودة إلى منزله.

ولأن نظام جيش التحرير الوطني منذ البداية قائم على الصرامة فلا بد من احترام تام للقرارات و الاوامر التي يصدرها المسؤول، فالعمل العسكري مبنى على قواعد و اسس محكمة، وكما قال المجاهد الكبير محمود قنز رحمه الله : يجب العمل منذ اليوم الأول على احترام الشيوخ و النساء و الاطفال

والمدنيين، يجب ان لا يكون عملنا ضربا من اليأس أو تعبيرا عنه، بل يجب أن يكون عملنا واعيا و عقلانيا و منظما..، كما أنه لا مكان للحزازات داخل جيش التحريرالوطني وهذا ما يجب أن يفهمه المجاهد و كل العناصر المكملة للجيش، فالعدو هو الجندي الفرنسي و كل من يدعمه.

وإذا تحدثنا عن صفة التدريب الذي يتلقاه المجندون في هذه الفترة الزمنية القصيرة فإنه يمكننا معرفته من خلال تدريبات المنظمة الخاصة التي اشتملت النقاط التالية :

* التدريب على الرماية و التسديد.
* التدريب على القتال المتلاحم و المبارزة.
* اكتشاف المناطق و الجبال.

* صنع القنابل المحلية و المتفجرات و التدريب عليها.

* التدريب على مختلف الاسلحة، من تفكيك وتركيب و استعمال.

إن عملية التدريب شملت كل ماهو ضروري لتأهيل الثوار على احتمال المصاعب، مثل السير الطويل على الاقدام، و التحكم بالعواطف، وتدريب الثوار على استخدام قدراتهم الفكرية في اتحاد القرارات المناسبة. وهذه التدريبات كانت تتم بطبيعة الحال ضمن هيكلة خاصة لصفوف جيش التحريرالوطني، حيث تم منذ البداية تقسيمه الى وحدات حسابية :

-نصف الفوج (sous groupe) : ويتشكلك من

أربعة (4) مجاهدين يقودهم جندي أول، وهذه الوحدة تم تطبيقها من قبل اندلاع الثورة في المنظمة الخاصة، وكانت بالخصوص في الهجمات الاستطلاعية و لاسيما في المدن.

-الفوج (le groupe): ويتكون من احدى عشرة (11) مجاهدا بالإضافة الى قائد الفوج برتبة نقيب و نائبه برتبة عريف اول، و تقوم هذه الوحدة بالعمليات العسكرية الاستطلاعية، وعمليات التخريب التي تستهدف خاصة الاجهزة الاقتصادية للعدو، ولهذا فهم يحملون اسلحة خفيفة.

-الفصل(la division) : كانت مكونة من خمسة و ثلاثون (35) مجاهدا أي ثلاثة افواج و كل فوج له مهام، فالفوج الاول كان مكلفا

بالاستكشاف و عادة ما يتنقل بسرعة و يختفي بين الصخور و تحت أغصان الاشجار و يتقدم المجموعة ببعض المسافة، و الفوج الثاني يحمل الاسلحة الخفيفة، و الثالث يحمل اسلحة نصف ثقيلة بالاضافة الى المؤونة وكثيرا ماكانت الفرق تجتمع في مكان واحد، اما قائد الفصيلة وهو مجاهد يحمل رتبة عريف أول، يقوم بدراسة جغرافيا المنطقة حيث يتواجد قسمه و له مساعدان احدهما سياسي مكلف بكل الاعمال السياسية و الاجتماعية و الثقافية وله دور حيوي وهو العمل على رفع معنويات المجاهدين وكذا معرفة اخبار العدو وجواسيسه، اما المساعد العسكري فمهامه كما تدل عليها التسمية كلها عسكرية، كدراسة ساحة المعركة و التخطيط للمعركة

مـع قائـد الفصـل بالاعتمـاد علـى التقـارير الـتي يقـدمها كـل مسـؤول و الـتي يتـم جمعهـا بعـد الدراسة في تقرير واحد.

والجـدير بالـذكر أن لكـل مجاهـد ملـف خاص به، تجمع فيه كل المعلومـات الهامـة عـن سـيرته قبـل التحـاقه بجيـش التحريـر الـوطني وايضـا عـن عـائلته و تاريـخ التحـاقه بـالجيش، وتسجل الجـزاءات و كـذلك العقوبـات و نـوع أي مخالفـة يرتكبهـا أثنـاء تواجـده ضـمن صـفوف جيش التحرير الوطني..

أما فيما يخص وحـدتي الكتيبـة و الفيلـق، فحسـب علمـي فإنهمـا استحدثتا إلا بعـد مـؤتمر الصومام. وكما كـان لجيـش التحريـر التـوطني وحـدات نظاميـة عدديـة كـان لـه أيضـا تشـكيل

خاص من حيث المهام يتكون من :

- المجاهد بلباس عسكري.

- المناضل الذي له مهمة خاصة وقد يكون له مهام كمسبل او كفدائي و لباسه مدني.

ولكن من الأهمية بمكان القول بأن المراكز العسكرية تكونت بشكل تدريجي، حيث ان المسبل الذي كان يقطن في المدينة مثل -تبسة و الونزة- مثلا، كان في بداية الثورة يعيش وسط السكان و في بيته، وبذلك فهو أقرب إلى صفة المناضل .

أما المناضل المسبل في المدن الصغرى و الارياف فقد تم انخراطه ضمن جيش التحرير الوطني ويعمل في أماكن تواجده، وهو بدلك يعد كالعصب في الجسم البشري ويقوم بدور

جد مهم إذ يقدم خدمات عديدة من نقل المؤونة وحراسة المجاهدين أثناء فترات راحتهم، ويحملون الاسلحة و الجرحى و يقدمون المعلومات عن تحركات العدو، كما يقومون باستدراج قوات العدو الى الكمائن و يقطعون أعمدة الهاتف والكهرباء و كل أجهزة ووسائل الاتصال، ة تدمير الجسور و تخريب الطرقات و تخطيم البنية التحتية للعدو بصفة عامة.

ومهمة الفدائي في المدن و القرى فيتجل من خلال خططه المحكمة و هجماته الفعالة على مراكز الشرطة و الجندرمة، وتخريب المباني و حرقها، و قتل المستوطنين و الخونة من الجزائريين، فهو يعمل وسط الكيان الاستعماري لاضعاف بنيته.

وللفـداء أهـداف عـدة منهـا علـى سـبيل الـذكر اخبـار المـترددين و المتشـككين مـن الجزائريين في الثورة التحريرية المباركة على تحديـد مـواقفهم مـن الثـورة، لأن الحياديـة فـي هـذه الفـترة أمـر مرفـوض، و كـذلك ترهيـب الجزائريين المتعاونين مـع الاسـتعمار، وخلاصة القـول أن مهـام المناضـل المتعـددة لـم يتضـح إلا بعد مؤتمر الصومام اي بعد 20 أوت 1956.

والـى جـانب هـذه الترتيبـات الـتي تهتـم بالنظـام العـام للجيـش فـإنه لا يمكننـا إهمـال العنصـر الجغرافـي أي الأراضـي الـتي سـتكون سـاحة المعـارك و ارض المواجهـة مـع قـوات الجيش الاستعماري و لهذا خضعت كل الأراضي الجزائريـة و بـدون اسـتثناء، الـى تقسـيم

عسكري، و اداري و سياسي في نفس الوقت، وهذا التقسيم كان بشكل سري حماية للثورة. وكانت الجزائر منذ البداية مقسمة الى ست مناطق و كل منطقة مقسمة الى نواحي وهكذا حتى تصل الى الدواوير و المشاتي وكان ترتيب المناطق كما يلي :

* المنطقة الأولى : تضم منطقة الأوراس النمامشة بقيادة مصطفى بن بولعيد ونائبه الأول بشير شيحاني.

* المنطقة الثانية : تضم الشمال القسنطيني يقودها مراد ديدوش و نائبه زيغود يوسف.

* المنطقة الثالثة : منطقة القائل الكبرى بقيادة كريم بلقاسم و نائبه عمر أوعمران.

* المنطقة الخامسة : تضم منطقة وهران

يقودها العربي بن مهيدي و نائبه رمضان بن عبدالمالك، ثم عبدالحفيظ بوالصوف.

* المنطقة السادسة : و تضم القسم الشرقي من الصحراء و تعرف بمنطقة الصحراء، واسندت قيادتها لمنطقة الأوراس النمامشة، ونظرا لخصوصبتها الجغرافية المكشوفة و الواسعة فقد تقرر أن تبقى الصحراء مركز للتموين بالسلاح وأن تكون مشروعا قابلا للتطوير، وهذا ما ستؤكده التقارير المقدمة أثناء مؤتمر الصومام 20 أوت 1956، والتي قامت بحصر كل المعطيات من 54-56، ومنها أن المنطقة السادسة حديثة التكوين.

وهنا أؤكد أن للعنصر الجغرافي دورا هاما في دعم قوات جيش التحرير الوطني، لأن

الاستراتيجية العسكرية اعتمدت على عناصر عدة منها عنصري التعميم و الانتشار، بالاضافة الى عناصر أخرى مثل المفاجأة، التمويه، اللامركزية... مما جعل العدو الفرنسي يتخذ بعض السياسات مثل عمليات القمع و الابادة الجماعية المطبقة ضد الجزائريين، ساعدت في التفاف الجزائريين حول جبهة التحرير الوطني.

وقد انتهج جنود جيش التحرير الوطني منذ البداية تكتك حرب العصابات، وهنا اود ان اوضح للقراء، ما المقصود بحرب العصابات؟ ولماذا تم اعتماد هذا الأسلوب؟ و متى يتم اللجوء لهذه الطريقة؟ وماهي قواعده و أسسه؟ وهل هذا الأسلوب جديد أم قديم؟ وهل هو خاص

بـالجزائريين أم طبـق فـي منـاطق أخـرى مـن العالم؟

إن الحـديث عـن تكتيـك حـرب العصـابات، هـذا الأسـلوب الـديناميكي و الحيـوي، لتطلـب الأمر تأليف كتاب كاملا خاصا بهذه الطريقـة، ولكن على الأقل يمكننـا أن نقـول ان المقصـود من حرب العصابات، هـذه الجملـة المركبـة مـن كلمـتين -حـرب- و معناهـا عمـل عسـكري وسياسي و نحو ذلك، و العبارة الثانية -عصابات- فهي جمع لكلمة عصابة، و العصبة هـي جماعـة تعمل بشكل جماعي و تتحـرك بشكل منفـرد، إنـه أسـلوب يقـوم علـى عصـابة مـن الاشـخاص المتمردين قليلة العدد و السلاح، لا تقتال القتال الكلاسيكي، فالسـرية هـي سـلاحهم الأساسـي،

وتستعمل في هجوماتها طريقة الكر و الفر او الهجوم المباغث و السريع من خلال الكمائن وذلك بطريقة مفاجئة.

الدعم اللوجستي

من مستلزمات العمل العسكري -كما سبق الذكر- قوة التنظيم والتخطيط، وإذا كانت السياسة الديبلوماسية لجبهة التحرير الوطني قد عملت على فك الحصار السياسي والمعنوي عن جيش التحرير الوطني بتوجيه الأضواء الكاشفة عن أسباب الثورة وأهدافها والتعريف بها في المحافل الدولية، فقد كان لابد أيضا من فك الحصار المادي الذي تفرضه سياسة الاحتلال ويطبّقه الجيش الفرنسي في الميدان -ولاسيما عند اندلاع الثورة- قبل أن تمد الثورة بجذورها في الأوساط الشعبية.

ونعني بالدعم اللوجستي الفن العسكري المتعلق بتموين الجيوش ونقلها وإيوائها ، فكيف كانت تتم عملية التمويل والتموين؟ وخاصّة فيما يتعلق بجمع الأسّلحة وتخزينها ؟

وكـــذا أجهـــزة الاتصـــال ومختلـــف المـــواد الغذائيـــة ؟ وهـــل كـــانت هنـــاك أجهـــزة معينـــة أسندت لها هذه المهام ؟

فـــي الحقيقـــة أن الحـــديث عـــن البـــدايات الأولـــى للثـــورة الجزائريـــة وكيـــف بـــدأت تشـــق طريقهـــا نحـــو المســـتقبل لهـــو أمـــر فـــي غايـــة الصعوبة نظـرا لتشعباته وتـداخل أحداثه وتعدّد اتجاهـاته وغايـة سـرّيته، فكيـف يمكـن كسـب تأييـد الشـعب الجزائـري ودعمـه للثـورة وهـو لا يعرف عنها إلا جزئيات معينة وهو منقسم بيـن الأحـــزاب السياســـية والحركـــات الجمعويـــة المختلفـــة الاتجاهـــات، بـــل فكيـــف يمكنـــه أن يســـارع لاحتضـــان الثـــورة وهـــو لا يعـــرف قادتهـــا، والزعماء الذين كانوا معروفين عنده ما يزالون على المسـرح السياسـي والثقـافي لا يلـوون بشـيء

عن هذه الثورة، إنها الخوارق بل المعجزات في سرعة انضمام الشعب إلى الثورة واحتضانه لفعاليتها السياسية والعسكرية، هذا من جهة ومن جهة أخرى كيف يمكن تعريف الثورة في المحيط المغاربي والإفريقي بل والدولي ومن ثمة كسب الدعم والتأييد المحلي والخارجي خاصّة في العام الأول من عمر الثورة ؟

إذن فالحصول على التأييد الشعبي على المستوى الداخلي والتأييد الدولي على المستوى الخارجي في السنة الأولى من حياة الثورة لم يكن عملية ميسرة، بل واجهتها الكثير من الصعوبات على كافة الأصعدة السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية، فجمع الأموال في بداية الثورة على سبيل المثال قد تمّ بمشقة كبيرة، ففي أوّل جولة قام بها محمد

خيضر إلى الأقطار العربية انتهت بخيبة أمل كبيرة ولم يتم جمع سنتيما واحدا، وهذا الأمر في الحقيقة كان متوقعا في البداية لهذا إقتضت الضرورة واستلزم المنطق الاعتماد على الإمكانات الذاتية مهما كانت ضئيلة لأن بداية الثورة وانطلاقتها القوية ينبغي أن تنطلق من عمق الشعب الجزائري، ويمكن التنويه هنا بما قدمه مصطفى بن بولعيد للثورة -الذي كان من أكبر الأثرياء- حيث قام برهن جزء من أملاكه وأقدم أيضا ديدوش مراد على رهن جزء من مخبزته، وقدّم الحاج بن عّلة مبلغا قدره 1.500.000 فرنك جمعها من سكان منطقة الظهرة بوهران فيما بعد، وبناءا على التقارير التي قدمت في مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 فإن حجم المبالغ التي تم جمعها عند الانطلاقة

سنة 1954 كانت على النحو الآتي:

في منطقة القبائل قدّر المبلغ ب 1.000.000 فرنك، وفي منطقة وهران فكان المبلغ حوالي 80.000 فرنك، وحسبما ورد في المؤتمر فإن المنطقة الثالثة هي التي تفوقت في هذا المجال.

وإذا أجرينا مقارنة بين الإمكانات المالية في المناطق الستة للثورة سنة 1956 فإننا سنجد في الصدارة منطقة القبائل بمبلغ قدره 445.000.000 فرنك ومنطقة الشمال القسنطيني ب 203,5 مليون فرنك، وتتوسط منطقة الجزائر القائمة ب 100.000.000 فرنك، أمّا منطقة الأوراس فتبقى مبالغها المالية غير محددة نظرا لغياب قيادتها عن المؤتمر، وفي المؤخرة نجد كل من وهران ب 35.000.000 فرنك والصحراء 10.000.000 فرنك.

وميزانية الثورة في مرحلة الانطلاق لم تجمع في الأشهر الأولى، كما أن الأسلحة لم تصل إلى المناطق حسب الوعود المضروبة ولهذا كانت أكبر مراكز تموين جيش التحرير الوطني هي منازل أفراد الشعب المخلصين وذلك طيلة الفترة الممتدة من سنة **1954** إلى أواخر سنة **1955** ، و استطيع القول وهذه شهادة لاحد القادة البارزين في منطقتنا وهو المجاهد محمود قنز حيث قال :"كان كل اعتمادنا على المواطنين المخلصين... فكنا نغشى منازلهم نأكل ونتزود ونأخذ ما نريد وهم عيون ساهرة علينا... وهم يقدمون لنا أعزّ ما لديهم وقد كان هذا الدعم الشعبي المادي والمعنوي اللامشروط في حدّ ذاته انتصارا ساحقا ضد الدعاية الفرنسية، التي كانت تسيطر على

وسائل الإعلام وأجهزته، وهذا إن دلّ على شيء فإنما يدلّ على تعطش الجماهير الشعبية إلى الكفاح المسّلح والالتفاف حول قادة الثورة، كما يدل على مدى قوّة الثورة ونشاط قادتها وسرعتهم في عملية الاتصال بمختلف الشرائح الشعبية، خاصّة أن فصل الشتاء الذي تلى أحداث ليلة أول نوفمبر **1954** سيكون عاملا مساعدا في التعريف بالثورة وأهدافها.

وهكذا اقتضت استراتيجية الثورة على أنه سيتم إعلانها عسكريا ثم الشروع في عملية التوعية السياسية والتعريف بطبيعة الثورة ورجالها وأهدافها، على أن تكون هناك مرحلة أخرى يتم فيها التركيز أساسا على العمل العسكري بالدرجة الأولى، وبطبيعة الحال لن تكون المحطة الأخيرة، ومع هذا كان التنظيم

العسكري يسير بخطى ثابتة نحو التقدم.

المهم في كل هذا هو أن المراكز الشعبية، ستستمر حتى بد استحداث أنظمة جديدة (بعد مؤتمر الصومام)، وستكون لها مهام متعددة سواء في تموين المجاهدين بالمواد الغدائية المختلفة، والألبسة و القيام بعملية التطبيب او في جمع المعلومات و الأخبار عن العدو، وبذلك فقد شكلت هذه المراكز الشعبية حلقة وصل بين المجاهدين و المدنيين، ولكن ذكاء القيادة السياسية الحكيمة للثورة التحرير المباركة، انشأت ميكانزمات مالية سمحت بإقامة مراكز خاصة لتموين كانت لها مصادر تموينية متعددة اهمها:

أوّلا- الزكاة والهبات: التي تجمع بعناية ودقة وفقا لتقارير ترفع إلى المسؤول السياسي

بالمنطقة وتكون هذه المواد نقدا أو عينا مثل المواشي أو مواد غذائية متنوعة وألبسة وأحذية... إلخ.

ثانيا- الاشتراكات: وتدفع عن طواعية كما هو الحال بالنسبة للمحبين والمناضلين والفدائيين والمسبلين وبقية أفراد الشعب كواجب اتجاه الثورة وهي مبالغ بسيطة بالنسبة لذوي الدخل المحدود مقدارها ديناران أي **200** فرنك قديم، وقد يتم الدفع بصورة إجبارية لمن يرفض أو يعارض النظام وتكون له القدرة على المساهمة وفقا لإمكاناته التي يكون مسؤول المال قد حدّدها بدقة في كل دوار أو مدينة، أمّا مسؤول التموين فيقوم مثلا بعملية إحصاء لعدد المزارعين حيث يتم تسجيلهم في سجلّ خاص، وعند موسم الحصاد "موعد الزكاة" يُأخذ

العشر من الحبوب (القمح والشعير) بالإضافة إلى بقية المحاصيل الأخرى مثل التمر والزيت، وكان القمح المادة المفضلة للثورة نظرا لقيمته الغذائية ولأنّه أكثر مقاومة للتلف إذا ما تم تخزينه لمدة طويلة.

ثالثا- التبرعات: كانت النساء تتبرعن بكل ما تملكن من حلي وملابس ومدّخرات أخرى طالما حافظن عليها في بيوتهن، أمّا التاجر فكان يتبرع بجزء من السلعة التي يبيعها أو بمبالغ مالية.

نعم إنها تنظيمات الجبهة حيث يجمع مسؤول المال المعلومات عن أي شخص غنيا كان أو فقيرا، فإذا كان هناك ألف (1000) شخص مثلا ويقدّم كل واحد منهم ألف فرنك (1000 فرنك) وجب على مسؤول المال أن يجمع

1.000.000 فرنـك كـل شـهر، وإذا لـم يـدفع شخص معين يكتب بسجل في قسم التخلفات حتى يُعرف سبب التخلف في ذلك ويُحَاسْب المتأخر، وكما أنّ للغني مكانة في نظام الثورة فللفقير أيضا مكانة حيث يتم تقسيم الأموال والمؤونة حسب الأولويات، فالغني

تحسب أمواله وتسجّل وتحدّد زكاتها بالضبط كل سنة، أمّا الفقير فيُسجَّل بدوره للإستفادة من هذه الأموال، إذا كان مكلَّفا بأي عمل في الثورة أو له صلة مباشرة بها لاسيما أرامل الشهداء وأبنائهم والمنكوبين من المواطنين كأبناء المعتقلين والمسجونين، أمّا الفائض من المؤونة فيحتفظ به في مخازن خاصّة بالثورة أو في (مراكز الجيش حيث توجد المطامر والجدير بالذكر أن تموين الثورة بالحبوب

والسلع المختلفة ونقل الأسلحة والذخيرة كان يتمّ كله بواسطة البغال والحمير التي كانت تمثل العمود الفقري في وسائل النقل لاسيما في الجبال والأرياف والمناطق الصعبة، أمّا في المدن والمناطق الحضرية الأخرى فقد كانت الثورة تستعمل السيارات والشاحنات وحتى القطارات أيضا لنقل مختلف السلع، في الوقت الذي كان فيه الجيش الفرنسي يستعمل كل الوسائل الحديثة في شحن البضائع والأسلحة ونقل الأشخاص من مكان إلى آخر، وهي السفن والطائرات التي تجوب حوض البحر المتوسط، والشاحنات والقاطرات والسيارات، وتتميز هذه الوسائل بالسرعة ونقل الحمولات الكبيرة، وبمقارنة بسيطة بين وسائل الثورة ووسائل الاحتلال يتجلى للقارئ اليوم أن انتصار

الجزائر على جحافل القوّات الفرنسية لم يكن انتصارا ماديا بقدر ما كان انتصارا للعزيمة والإيمان بالقضية الوطنية العادلة.

ونظرا لأهمية هذه الحيوانات في تطوّر الثورة وتوسّعها يوما بعد يوم فقد عملت سلطات الاحتلال على وضع إحصاء دقيق للثروة الحيوانية في كثير من المناطق ووضعت أرقاما تسلسلية للبغال خاصّة وكان ذلك يسجل في حافر البغل، أمّا أذنه فيسجل فيها اسم مالكه، وهكذا يمكن التعرّف عليه ومعرفة الكثير من المعلومات إذا انتقل الحمار والبغال من منطقة إلى أخرى وبالتالي يكتشف أمر صاحبه تحدد المنطقة التي تكون مصدرا للتموين، ولكن هذا الإجراء الذي أقبلت عليه السلطات الفرنسية جعل المسبّلين يسلكون الطرق

الصعبة بعيدا عن أعيّن العدو التي كانت منبّثة في كل مكان.

أمّا التموين أثناء المعارك وخلال تنّقل وحدات جيش التحرير الوطني فقد كان يتحمّل عبأه الجنود أنفسهم حيث كان كل جندي يحمل على ظهره كمية من الدقيق، الزيت، البقول، البصل... بقدر الإمكان حسبما هو متوفر كغذاء يومي بالإضافة إلى القهوة والسكر وبطبيعة الحال الماء والسلاح والدخيرة، وقد تصل الحمولة إلى سبعة عشرة كيلوغرام (17 كلغ) أو تزيد، ومع ذلك كنا نتنقل بخفة وقوة، ونتكيف مع الظروف البيئية والجيوعسكرية. والحق أن التضامن الفعّال بين أفراد جيش التحرير الوطني كان من العوامل الأساسية في استمرار الثورة وقوّتها.

هكـذا إذن كـان حـال التمويـل والتمـوين ولهذا فـإن المرتبـات لـم تـكـن تـدفع فـي البدايـة، أمّـا بعـد مـؤتمر الصـومام فقـد أصبحت الرواتـب تصـرف للجنـود كـل حسـب رتبتـه العسـكرية أو المهنية في الجيش ولو لم يتم تعليق الشـارة، أمّـا بخصـوص الـبزّة العسـكرية الـتي يرتـديها كـل جندي فإنها لم تكن موحّدة بين كل المناطق، بـل وحـتى بيـن الجنـود فـي المنطقـة الواحـدة لاسيما قبل مؤتمر الصومام، ففـي البدايـة اعتمـد بالأسـاس علـى الملابـس القديمـة الـتي تبـاع بـالميزان وبأثمـان زهيـدة، ولكـن تفطـن إدارة الاحتلال لهـذا الأمـر جعلهـا تسـارع لمنـع دخولهـا إلى السوق الجزائرية، ورغم أنّ الضرورة الملحّـة كـانت تـدعو إلـى توحيـد اللبـاس حـتى يظهـر الجنـود بمظهـر الجيـش النظـامي (المقـاتلين

الحقيقيين) ولإضفاء المزيد من الشرعية والتنظيم على جيش التحرير الوطني.

أمّا السلاح وهو الشيء المهمّ في الثورة بالدرجة الأولى وقبل الحديث عن تفاصيله يمكن طرح التساؤلات الآتية:

أوّلا: ما هي مصادره وأنواعه لدى نظام جيش ت.و في بداية الثورة؟

ثانيا: كيف كانت تتمّ عملية تهريبه وتخزينه في المرحلة الأولى من عمر الثورة ؟

ثالثا: هل كان التسليح بالدرجة نفسها لدى كل المناطق سواء عند اندلاع الثورة أو بعدها ؟

رابعا: ما هي التطورات التي عرفها مجال التسليح ؟

لاشك أن مشكلة التسليح كانت من أهم الصعوبات التي واجهت الثورة في السنوات الأولى

على الأقل،

حيث كان المصدر الأساس في التسليح هو ما بقي من عمل المنظمة الخاصة، ففي سنة 1947 تمّ شراء أسلحة بقيمة 2.000.000 فرنك فرنسي قديم من ليبيا خزّنت في واد سوف، وكانت حمولتها تحتوي على مئة وثلاثون (150) بندقية حرب من نوع سطاتي (Stati)، واربعة صناديق دخيرة، و قد نقلت على ظهور الجمال من وادي سوق إلى منطقة بالقرب من الأوراس "زريبة حامد بين بسكرة وسيدي عقبة" ليتسلمها مصطفى بن بوالعيد بنفسه ويتم تخزينها بقرية الحجّاج، ثم كانت الحمولة الثانية بعد فترة وجيزة وتم شراؤها من الوادي، احتوت على ثلاثة وثلاثون (33) بندقية من نوع سطاتي وصندوق دخيرة ونقلت من مدينة

بسكرة الى قسنطينة في شاحنات مخبّأة بين التمور وأحيانا داخل الحصير.

ويبدو أن هذه الأرقام قد عرفت زيادة مستمرة نظرا للنشاط الكبير الذي بدله رجال المنظمة الخاصة حيث اخبرنا محمود كنز بان نفس العمليات وقعت في مناطق مختلفة من الوطن وخاصة على الحدود الشرقية و الغربية.

وقد ساعدت شساعة طول الحدود الشرقية والغربية في نجاح تهريب الأسلحة فالحراسة المشدّدة على طول الحدود تتطلب إمكانات ضخمة ووسائل متطورة وهذا ما لم يكن متوفرا لدى القوّات الفرنسية في بداية الثورة على الأقل رغم أنها كانت تسيطر على البلدان المجاورة.

والحق أنّ جمع الأسلحة قبل اندلاع الثورة

وبعدها كان يتم بوتيرة بطيئة ولكنه كان في سباق مع قوات الاحتلال من أجل جمع بنادق الصيد التي كانت تمتلكها الكثير من الأسر -ولاسيما قبائل الشاوية في منطقة الأوراس والقبائل الكبرى في المنطقة الثالثة- حيث لا يكاد يخلو بيت واحد من بندقية صيد، ولولا الفقر المدقع الذي كانت تعاني منه الأغلبية الساحقة من المجتمع الجزائري لكان الناس كلهم يمتلكون البنادق لحماية أنفسهم من الاعتداءات والسرقات وقطاع الطرق.

والجدير بالذكر ان نقول بأن النبدقية كانت تعتبر بمثابة الوسيلة الوحيدة للدفاع عن شرف العائلة و القبيلة، ولهذا كانت اغلبية العائلات الجزائرية وخاصة القاطنة بالقرى و المشاتي تملك هذا النوع من السلاح جزء منها مصرح به

عند ادارة المستعمر و جزء غير مصرح به، وعدد الافراد الذين يملكون بنادق مصرح بها كان قبل اندلاع الثورة التحريرية المباركة يقدر بحوالي **80000** شخص، فهذا الرقم كان إيجابيا بالنسبة للثورة في بداياتها الأولى رغم أنها كانت بنادق صيد لا بنادق حرب، فالشيء المهم عند الثوريين في ذلك الوقت هو انتشار الثورة بين الفئات العريضة من الشعب بل وحتى بين الفرنسيين أنفسهم، وأصعب الأمور بداياتها.

وخلاصة القول أن مصدر السلاح في بداية الثورة التحريرية المباركة هو الشعب ومراكز الاحتلال و نكناته، فمن كان يريد الالتحاق بصفوف جيش التحريرالوطني، فما عليه إلا أن يقوم بشراء سلاحه أو الحصول عليه مباشرة من

العدو عن طريق عملية فدائية يتسلح من خلالها. وهذا ما يسمى بالتسليح الذاتي، و قد بلغت نسبة السلاح المستعمل من قبل جيش التحرير الوطني و الذي أخذ من العو حوالي 75% و 25% المتبقية من فئات الشعب، ومن هنا تتضح قوة ارادة المجاهدين في تسليح أنفسهم من عدوهم، و هي عملية مزدوجة: قتل الجندي او الشرطي الفرنسي ثم أخذ سلاحه لقتل الجنود الفرنسيين بالسلاح ذاته.

وإن كانت الأسلحة المحصّل عليها في بداية الثورة أسلحة بسيطة، فإنها كانت من بلدان مختلفة أمريكية بلجيكية، إيطالية، ألمانية، وبطبيعة الحال فرنسية، ونذكر على سبيل المثال "القارة" الأمريكية والمسكوطو و PM38 الفرنسية أيضا، وهي عبارة عن بنادق

عتيقة بل إن بعضها كان مربوطا بأسلاك ومسامير وبعضها الآخر غير صالح؛ لأنها مصنوعة من الحديد فقط ومنها ما يتعطل عند الرمي ولهذا أستعملت أيضا في التدريبات التي كانت تجرى في أماكن سرية مختلفة، بالإضافة إلى كميّات قليلة من الأسلحة الآلية ولكن مصادر التسّلح لم تتوقف عند هذا الحد، بل وبكل موضوعية نقول أن جيش التحرير الوطني قد استحدث ورشات لصناعة الأسلحة -وخاصة بعد مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 وقد انتشرت ورشات الأسلحة والمتفجرات في مختلف الأماكن: في الجبال، وفي القرى، وفي المدن... إلخ.

ومع مطلع سنة 1955، بدأت الجهود الديبلوماسية لقادة الثورة في الخارج تتكلل

بالنجاح، لا سيما مع البلدان العربية التيت أبدث استعدادها لدعم الثورة و تزويدها بالأسلحة اللازمة، و كانت البداية في شهر فبراير 1955، عندما قدم يخت المملكة « ديانا » عاهلة الأردن محملا بالسلاح و الذخيرة الحربية، حيث تم الإفراغ في ميناء كابوديااوا في منطقة مليلية المغربية المحتلة من اسبانيا، وقد وضعت هذه الحمولة أسلحة حديثة، تنوعت بين مدافع رشاشة ثقيلة و بنادق رشاشة خفيفة « Thomson» و بنادق عشارية 30.3 الانجليزية الصنع و صناديق الدخيرة. و بعد هذه العملية توالت عمليات جلب السلاح حيث كانت عملية المركب « دافاكس» ثم اليخث « الحظ السعيد Good Hope» ثم اليخت « انتصار» و السفينة « فاروق» و معظم

هذه السفن كانت مصرية.

المهم أن تهريب الاسلحة كان يتم أساسا عبر الحدود الليبية و التونسية و نحن نعلم أن هذين البلدين كان مركزا لقتال بين دول الحلفاء و دول المحور أثناء الحرب العالمية الثانية، و لهذا نشطت بهما تجارة الاسلحة لا سيما بالصحراء الليبية، حيث وجد بها ما تبقى من مخازن للأسلحة البريطانية و خاصة في برقة و طرابلس، و هذا ما أدى بدوره الى تكوين شبكات للتسلح بليبيا بمساعدة بعض مهربي الاسلحة الليبيين.

ومما سبق ذكره يتبين لنا بوضوح أن طرق التهريب التي اعتمدتها الثورة التحريرية المباركة منذ الأشهر الأولى قد كانت متنوعة برية و بحرية عبر الحدود المغربية و التونسية

و الليبية و شملت حتى بعض السفن الاوروبية.
و لقد تميزت بكمياتها القليلة و بفعاليتها الى حد ما لأنها لم تقتصر على الاسلحة البسيطة بل ضمت نبادق رشاشة، و قدائف اليد الدفاعية و كميات معتبرة من الدخيرة.

وكما رأينا أن عمليات التسليح فد مست الجهة الشرقية و الجهة الغربية و من ثمة يتم توزيعها الى بقية المناطق، غير أن الجهة الشرقية كانت أوفر حظا لا سيما منطقة الاوراس النمامشة باعتبارها بوابة نحو بلدان المشرق العربي و لقوة التنظيم السري بها قبل اندلاع الثورة، و لاعتبارات اخرى سبق ذكرها.

وإذا تطرقنا لعمليات التمويل و التسليح فإنما نسعى الى تحديد و معرفة مستوى و حجم الامكانيات المادية المتوفرة في بداية الثورة،

وهـي فـي اعتقـادي ليسـت شـيئا أمـام الخصـم الكـبير و امكانيـاته الهائلـة، و معنـى ذلـك أن القـوة المعنويـة كـانت أقـوى مـن الاسـلحة الحربيـة، فسـلاح الايمـان بالقضـية العادلـة هـو أكبر و أقوى سلاح لا سيما إذا امتزج بالإيمان في قوة الله سبحانه و تعالى و نصرخ، فلا تهزمه الطائرات بأنواعها و الا الذبابات بأشكالها و لا احدث الاسلحة المخترعة.. اليست هي الإرادة القويـة و الايمـان العميـق بعدالـة القضـية الجزائرية الـتي كافـح الشـعب الجزائـري مـن أجلها 125 سنة قبل الفاتح من نوفمبر 1954؟

العمليات العسكرية

بعد طول انتظار جاء وقت اتخاذ القرارات الحاسمة، و كانت ليلة أول نوفمبر **1954** ليست كغيرها من الليالي التي مرت على الشعب الجزائري منذ احتلال البلاد يوم **5** جويلية **1830**، فقد تم إعلان الثورة التحريرية الكبرى في ذلك اليوم المشهود و لا أحد يدري هل أنها ستستمر وكم من شهر او سنة ستدوم؟ وهل سيكون الطريق سهلا أم محفوفا بالمخاطر؟ وكم سيكون حجم التضحيات؟ وماهي النتيجة التي سيؤول إليها هذا لنزاع المسلح؟ إنها اسئلة كانت محيرة حقا لا أحد يستطيع الاجابة عنها في ذلك الوقت. وقد حيرت جل الزعامات و الشخصيات الوطنية و مناضلي الاحزاب السياسية و الجمعيات الثقافية والدينية، وهي تنتظر بيان الخيط الابيض من

الخيط الاسود، لتتخذ القرارات الحاسمة للانضمام الى الثورة او مقاومتها او الوقوف على الحياد.

وعلى الرغم من نقص الامكانات فإن القرار كان حاسما لا رجعة فيه فالمهام قد تحددت و الاسلحة قد أخرجت من مخابئها، والأهداف قد وضعت نصب الأعين واضحة جلية، ترى كيف ستكون المواجهات الأولى مع أعنف قوة استعمارية في ذلك الوقت؟ و هل ستستطيع هذه الثورة المباركة الفتية تحقيق أهدافها المبدئية؟ وهل الانطلاقة كانت قوية و حاسمة بنفس الدرجة في كل المناطق شرقا و غربا وشملا و جنوبا؟

حقا لقد كان الإعداد للثورة التحريرية

المباركة يجري في الخفاء ولكنه على قدم وساق كما يقول المثل عندنا، وكلمة السر قد اعطيت وهي إسمان للفاتحين «خالد» و«عقبة»، وأعطى لكل مناضل رقم تمويهي مشفر (فمثلا المناضل الذي رقمه 10 فإن رقمه الترتيبي الحقيقي هو 10010)، وتم تقسيم الافواج وتعيين القادة و توزيع الاسلحة في الثلث الاخير من شهر اكتوبر، حيث قام مصطفى بن بولعيد بتوزيع كميات من الاسلحة على بعض المناطق و تخصلت مثلا منطقة الشمال القسنطيني على ثلاثون 30 قطعة تسلمها كل من زيغود يوسف و لخضر بن طوبال يوم 26 اكتوبر 1954 في دار «بولعراس» بدوار بوكركرة (السمندو، بلدية زيغود يوسف اليوم)، و استفادت منطقة القبائل

بكمية من السلاح من الاوراس تضم ثمانون بندقية و استلمها عمر اوعمران، كما قامت قيادة المنطقة الثالثة أيضا بشراء بعض الاسلحة من العاصمة من عند عثمان بلوزداد، تضم اربع رشاشات و حوالي ستمائة عبوة، و وزعت الأسلحة في كل جهات الأوراس النمامشة، أما الناحية الغربية ففضلت انتظار الأسلحة التي تعاقدت على شرائها من الريف المغربي بعد أن استغنت عن حصتها لصالح المنطقة الثالثة.

المهم أن العمليات العسكرية الأولى قد توزعت على كل المناطق حتى يتحقق مبدأ الشمولية منذ اليوم الأول، ولم تبق إلا منطقة الصحراء و ذلك كاستراتجية تجعل منها وسيلة للتموين بالسلاح و قاعدة احتياطية، وتم ضبط

العمليات وفقا لمبدأ اللامركزية أي على مستوى القيادات الجهوية.

وقد استهدفت الثكانات للحصول على الاسلحة و هوجمت وسائل الاتصال و المواصلات و الشركات الاستعمارية الاحتكارية و المنشآت العمومية و الأجهزة القمعية مثل الشرطة والدرك و مراكز الاستنطاق، بمعنى أن المستهدف الأول هو قوات الاحتلال و ليس المدنيين الفرنسيين أو الاوروبيين.

ولمعرفة مدى قوة هذه العمليات عبر التراب الوطني كله، يتطلب منا ذلك سلسلة كبيرة من الكتب لتحرير كل العمليات الحربية التي نفذها جيش التحرير الوطني ضد العدو الفرنسي، وعليه فإنني هنا سأذكر فقط

بعض العمليات الكبرى التي شاركت فيها بعد انضمامي الى الثورة التحريرية المباركة، وهذا في الولاية الأولى الأوراس النمامشة المنطقة الخامسة الناحية الثانية.

وهكذا انطلقت الأفواج الاولى و التي بلغ عددها في منطقة الاوراس النمامشة خمسة وثمانون 85 فوجا، وهو أكبر عدد مقارنة بالمناطق الأخرى عبر الوطن و التي ضمنت سبعة و ثلاثون 37 فوجا، ولاشك أن هذا الرقم الكبير في منطقة الاوراس النمامشة والمتميز عن باقي المناطق الأخرى عبر الوطن، يؤكد بأن التحضيرات الأولى في منطقة الاوراس النمامشة كانت أكثر عمقا و شمولية مست شرائح واسعة من المجتمع الريفي في جبال

الاوراس و النمامشة كون لدى سلطات الاحتلال الفزع و الرعب من منطقة الاوراس النمامشة في بداية الثورة التحريرية المباركة اكثر من المناطق الأخرى من الوطن، لأن مفهوم الثورة في جبال الاوراس و النمامشة قد أدخل في أذهان الناس منذ أمد بعيد، ربما يقدر بأربع سنوات او أكثر قبل اندلاع الثورة التحريرية المباركة.

وقد توزعت هجومات هجوما المنطقة الأولى لتشمل كلا من بسكرة، خنشلة، تبسة، سوق اهراس، باتنة و عيرن مليلة.. وجهات اخرى و استطاع ثلاثة و ثلاثون 33 قوجا من مجموع خمسة و ثمانون 85 أن تحقق النجاح التام، و الحق أن هذا النجاح الباهر كان نتيجة حتمية لمجهودات مكثقة تميزت بالتنسيق

والتنظيم و الرزانة.

ورغم وجود ميزات توحي بحدوث تغيير فعلي و تحول كبير في مسار الكفاح التحرري للجزائر، فإن الجمهورية الرابعة الفرنسية لم تدرك جوهر هذا التحول و ردت بأعمال أشد تدمير لم تسلم منها حتى الطبيعة، وكان ذلك في حد ذاته أمرا إيجابيا رغم سلبيته، زاد في التحام الجماهير الشعبية بالثورة التحريرية المباركة، وفي هذا سمعت مقولة كان يرددها كثيرا الناس في منطقتنا عين الزرقة، وهي لمصطفى بن بولعيد : « .. يجب ان لا نفشل، ومما سيزيدنا ثباتا هو أن العدو الفرنسي، إذا قابل ثورتنا بالظلم و القمع فابشروا بأن الثورة ستنتصر، وإذا قابلها بوسائل الاغراء فإنها

ستفشل لا قدر الله »، وقد فضلت السلطات الاستعمارية اختيار الطريق الأول و اختارت شعار القمع أولا و الإصلاح ثانيا، و في المقابل فإن رجال الثورة اختاروا من البداية طريق الحرب و استعمال حرب العصابات.

مخطط الرائد إيدير

وهجوم «الفارين»

إن فكرة انشاء جيش قوي، على الحدود الجزائرية التونسية بالذات، التي اقترحها الرائد إيدير (رئيس الديوان العسكري لكريم بلقاسم حينها)، والتي تبناها ودافع عنها بعد ذلك كريم بلقاسم كانت في طريق التنفيذ. إن الواقع السياسي والعسكري لتلك الفترة يشجع في الواقع تجسيد تلك الفكرة التي تستهوي الجميع.

وبما أن الرائد إيدير كان يتمتع بدعم كريم بلقاسم وثقته، ويساعده أصدقاؤه «الفارون» من الجيش الفرنسي، فقد أعد برنامجًا دقيقًا يهدف إلى إنشاء قوة عسكرية في الحدود الشرقية. لقد كانت استراتيجية حقيقية للاستيلاء على الحكم. كان هذا

المخطط يحتوي على ثلاثة جوانب: -ضمان تدريب عسكري لإطارات وجنود جيش التحرير الوطني في معسكرات تدريب مختلفة مع العمل على التفريق بين الضباط ووحداتهم. فمدرسة الإطارات (الموجودة قرب مدينة الكاف) مخصصة لتدريب الضباط وضباط الصف، بينما كانت معسكرات التدريب لملاق وقرن الحلفاية وواد مليز تستقبل الجنود فقط.

-تكوين وحدات جديدة (فيالق وكتائب..إلخ) مع السّهر على ضمان مزج الجنود وقادتهم لعزلهم عن وحداتهم الأصلية وإضعاف تضامن الجنود مع رؤسائهم.

- إسناد قيادة هذه الوحدات إلى «الفارين» من الجيش الفرنسي الذين تم تقديمهم بالمناسبة على أنهم «متخصّصون» و «خبراء».

ولضمان نجاح هذا المخطط، كان المشرفون عليه يعتمدون على الجانب السابق ذكره. لم يكن التدريب العسكري يهدف إلى التكوين التقني للمحاربين الذين سبق وأن قدموا البرهان على أرض الميدان لكن يهدف إلى غرس ذهنية الخضوع في أذهانهم (تحت غطاء الطاعة التامة) وإلى تعويدهم على نمط حياة يعاكس سلوكهم التقليدي كمحاربين.

كان الهدف في الحقيقة هو تدجين بعض العناصر التي كان يعتبرها المشرفون على ذلك المخطط غير مأمونة الجانب.

كان كريم بلقاسم والرائد إيدير يعتمدان من جهة أخرى، لتنفيذ استراتيجيتهما، كثيرًا على أحمد بن شريف، ضابط سابق في

الجيش الفرنسي، الذي تمت ترقيته حديثًا إلى «قائد الحدود الشرقية» (1959).

بالنسبة لكريم، الذي كان حينها وزيرًا للقوات المسلحة، كان هدفه من اعتماده على رئيس ديوانه الرائد إيدير، إنشاء قوة ضاربة من شأنها أن تكون له، في الوقت المناسب، سندًا للزعامة داخل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية على حساب زميليه «العسكريين» الآخرين ومنافسيه بن طوبال وبوصوف. وهكذا سيصبح جيش الحدود امتدادًا للولاية الثالثة وسيغير موازين القوى في القمة لصالحها.

كان هدف الرائد إيدير وشركائه هو إعادة تنظيم وتأطير وحدات جيش التحرير الوطني الموجودة، وتعزيز قوة عسكرية تتلاءم

ومبتغـــاهم، وذلـــك بقيـــامه بـــالتوظيف ودون استشارة أحد، من بين اللاجئين الجزائريين في تونس ومن بين المهاجرين الذين استقدموا من فرنسا لهذا الغرض.

كـان يبـدو أن السـياق السياسـي والعسـكري يشجع تجسيد الفكرة الرائعة المتمثلة في إنشاء جيش عصري قوى على الحدود الشرقية.

أما على الصعيد العسكري، فإن قيام الجيش الفرنسي ببناء حاجز مكهرب على الحدود الجزائرية التونسية والجزائرية المغربية، أي خط موريس ويعززه خط شال، قد حدّ كثيرًا من حركة فرق جيش التحرير الوطني بين الداخل والخارج وأعاقت تمرير السلاح إلى الجبال في الداخل.

فضلا عن ذلك، فإن التمركز القوي للفرق الفرنسية على الحدود الموجه إلى تقوية كتامة التراب الجزائري وعزل جيش التحرير الوطني في الداخل، قد دفع الثلاثي، كريم وبن طوبال وبوصوف، إلى النظر بجدية إلى فكرة إنشاء جيش عصري في الحدود، لكن لدوافع أخرى. وبصفة عامة، فإن التحسين الذي عرفه تسليح وحدات جيش التحرير الوطني المقيمة على الحدود الشرقية التي تم تزويدها ابتداء من 1959 بمدافع هاون 81مم وبازوكات ومدافع 57مم و 75مم، من جهة، واستعمال الضباط «الفارين» (الذين بقوا بعض الوقت دون تعيين) لتأطير هذه الوحدات تحت قيادة موحدة وممركزة والتي يُنظر إليها كذات كفاءة، من جهة أخرى، قد شجع الثلاثي في تحليلهم

وتفكيرهم.

لكن تنفيذ هذا البرنامج الذي أعدّه الرائد إيدير بمعية «الفارين» من الجيش الفرنسي قد اصطدم بعدة عراقيل.

- فشل مخطط الرائد إيدير:

كانت معارضة هذا المخطط تظهر، على العموم، في ثلاثة اتجاهات:

- كان قادة الفيالق مثل عبد الرحمان بن سالم وصالح سوفي والشاذلي بن جديد وغيرهم يبرهنون على نجاعة استقلالية وحدات جيش التحرير الوطني وسرعة مناورتها، زيادة على روح المبادرة للقيام بحرب عصابات بصفة جيّدة. فحسب رأيهم، تكون حرب العصابات هي التي بوسعها المساهمة في إضعاف الفرق الفرنسية

المتمركزة على طول الحدود وليس إنشاء عدد كبير من الوحدات الثقيلة المصطفّة في حرب مواقع.

ومن جهة أخرى، فإن حذرهم من هذا المخطط ناجم من كونه قد أعدّ في تونس بعيدًا عن أرض الواقع. هذا الحذر يفسّر خصوصًا بكونهم لم يُستشاروا، وكانوا يخشون، فضلا عن ذلك، أن يتم القضاء عليهم أو إقصاؤهم من النظمة الجديدة التي يجهلون محتواها في تفاصيله، كما كانوا يجهلون كل شيء عن النوايا الحقيقية لمعدي هذا المخطط.

وقد زاد من شدة هذا الحذر التجربة التي عاشوها في منطقة معروفة بعدم استقرار قيادتها وبمؤامراتهم.

- ثم كان هناك حوالي عشرة مجاهدين ضباط متخرجين من أكاديميات عسكرية عربية يعارضون هذا المخطط. كان هؤلاء الضباط موافقين على عصرنة جيش الحدود وتدعيمه على أن يكون مبنيا على التوظيف الإرادي للجنود، وعلى تطبيق برنامج تكوين عسكري وسياسي ومدني وكذلك على ترقية المجاهدين الضباط الذين أثبتوا كفاءتهم.

وقد أعلنوا، فضلا عن ذلك، عن رفضهم لعسكرة جيش التحرير الوطني وضد كل محاولات إلغاء شخصية المجاهدين. فحسب رأيهم، من المستحيل في حرب تحرير شعبية فصل الجانب السياسي عن الجانب العسكري. أما فيما يخص التكتيك العسكري، فكانوا يرفضون مبدأ

حرب المواقع ويحبذون بالمقابل حرب العصابات القائمة على الاستعمال الدقيق لوحدات متنقلة تدعمها وحدات طليقة مجهزة بأسلحة نصف ثقيلة (مدفع هاون 81مم ومدافع 57مم و 75مم ومدافع رشاشة مضادة للطائرات من عيار 12,5مم) حسب الأهداف المتوخاة وحسب طبيعة الأرضية.

وأخيرًا، فقد اصطدم مخطط كريم -إيدير في الميدان بحركة معارضة واسعة من طرف المجاهدين على طول الحدود. في الحقيقة، إن بعث برنامج تكوين عسكري ومحاولات إعادة تنظيم وحدات الولاية الأولى المقيمة في المنطقة الحدودية الجنوبية قد قوبلت بالرفض التام وبحركة انتفاضة ضد الضباط «الفارين»

من الجيش الفرنسي، والتي انتشرت بالتدريج لتمتد إلى وحدات من الولاية الثانية والقاعدة الشرقية المتموقعة في المنطقة الشمالية.

اندلعت موجة العصيان من جراء حدثين متزامنين كانا يشكلان المرحلة التمهيدية لإعادة تنظيم الوحدات.

من جهة، إبعاد ضباط مجاهدين من الولاية الأولى عن فرقهم، ومن جهة أخرى، إجبار الوحدات التي تم بترها على تلقي تربص تدريب عسكري يقوم به «فارون» من الجيش الفرنسي، «فكتائب كثيرة التحقت بقمة الجبل». وقد اشتدت حركة الفرار بشدة على مدى أسابيع وشهور. لقد تدهور الوضع إلى حد دفع كريم مدعومًا ببن طوبال وبوصوف إلى

الـذهاب إلـى المنطقـة الجنوبيـة للحـدود لإقنـاع مجاهـــدي الولايـــة الأولـــى بقبـــول التـــدريب العسكري على يد الفارين من الجيش الفرنسي، رفض المجاهدون الدعوة واستمروا في رفضهم.

لقـــد كـــان مـــآل مهمـــة كريـــم وبـــن طوبـــال وبوصـوف الفشـل، لكـن كـريـم ورئـيـس ديـوانه واصلا الدفاع عن مخططهما. وهكـذا تخلـى بـن طوبال وبوصوف، اللـذان كانـا أكـثر تـأثرًا بـرد فعل المجاهدين وأكثر حذرًا على الحفـاظ علـى وحـــدة جيـــش التحريـــر الـــوطني، مـــن كريـــم، وطلبنـــا منـــه إنهـــاء مهـــام الرائـــد إيـــدير لإعـــادة النظام على الحدود.

بضع أسابيع بعـد ذلـك، كنـت شـاهدا علـى حادثـة في غايـة الخطـورة، تمـس سـلطة كـريـم بلقاسـم،

الذي كان حينها وزيرًا للقوات المسلحة.

حدث هذا في مركز التدريب بملاق (كان يشرف عليه النقيب عبد المومن يساعده النقيبان عبد المجيد علاهم ومحمد اليسين، كلاهما «فار» من الجيش الفرنسي) حيث كنت حاضرا، الرائد علي منجلي، في ساحة المعسكر وبالقرب من مكتب النقيب عبد المومن دخل كريم بلقاسم وعلي منجلي في نقاش حول وضعية جيش التحرير في الحدود وعدم النظام وحول الحالة النفسية للوحدات. وفي لحظة ما تدخل الرائد إيدير لإبداء وجهة نظره، وفي هذه اللحظة استفزه علي منجلي ثم صفعه صفعة احتقار أمام رئيسه كريم، فثارت ثائرة كريم، فنادى على الجنود الموجودين

بالقرب من مكان الحادثة وأمرهم بتوقيف الرائد علي منجلي، فلم يكتف الجنود الموجودون بتجاهل أمره بل اعترت وجوههم علامات الابتهاج، وسمعنا أحدًا منهم يقول: «بفضل اللّه مازال هناك رجال في جيش التحرير الوطني».

ومن جهة أخرى، كانت عمليات التمرد عن الضباط «الفارين» تتضاعف وتتشابه، فحالة زرقيني، الذي رفضه مجاهدو الولاية الأولى، تبعتها حالات أخرى كثيرة، نذكر بعضًا منها.

فعلى سبيل المثال، نذكر النقيب محمد بوتلة الذي عُيّن في الفيلق الأول تحت قيادة سي نوار في المنطقة الشمالية، قام الجنود بتوقيفه وإعادته إلى قاعدته الأصلية، وفي مركز

التدريب بواد مليز، ثار الجنود ضد الملازمين العربي بلخير ومداوي، وتعرض الملازم الأول مصطفى بن مصابيح إلى تعنيف من طرف المجاهدين في معسكر التدريب بقرن الحلفاية.

ومن جهة أخرى، فقد وقعت حوادث كثيرة بين ضباط مجاهدين وضباط «فارين»، بعض الأمثلة جديرة بالذكر لتدعيم ذلك، فقد أهين النقيب عبد المومن وتلقى صفعة من العقيد محمدي السعيد في مقر قيادته بغار ديماو بحضور عدد كبير من المجاهدين الضباط صف، الرائد علي منجلي وابلا من الشتائم على الملازم الأول سليمان هوفمان ووجه له صفعة بعد مشادة كلامية بمقر قيادة الفيلق الثاني

الذي كان يقوده النقيب عبد الرحمان سالم، بحضور هذا الأخير والملازم الأول بن يزار، فضلاً عن مجاهدين آخرين. تبين هذه الحوادث المتكررة، في الواقع، الاختلاف العميق والجدي بين المجاهدين و»الفارين» من الجيش الفرنسي، حول سلوكات هؤلاء «الفارين» داخل جيش التحرير الوطني.

بالفعل، فسمتهم التطاول والاحتقار والتسلط، ولا يتمتعون بأدنى تكوين سياسي، مقطوعون عن حقيقة الميدان وتطلعات الشعب، هذه صفات الجنود «الفارين» من الجيش الفرنسي الذين قاموا بكل الممارسات، من العمل البسيكولوجي إلى الرشوة (عن طريق توزيع الامتيازات على المجاهدين لتحييدهم، مرورًا

بالخـداع والتخويـف بغيـة «إخضـاع» (حسـب مصـطلحاتهم الخاصـة) المجاهـدين بهـدف «الاستيلاء» على جيش التحرير الوطني في الحدود، لكن الملاحظ أنهم فشلوا فشلاً ذريعًا في هذه المرحلة، وهكذا عمّت الفوضى والخلاف في داخل الوحدات على طول الحدود، وسواءٍ كان ذلك في معسكرات التدريب أو في الوحدات التي تم تعيين ضباط سابقين في الجيش الفرنسي بها، فإن العصيان كان عامًا ووصل إلى ذروته في جويلية - أوت **1959**.

إعادة تنظيم

جيش التحرير الوطني

تعـود الأزمـة السياسـية فـي القمـة خلال الفـترة (1959-1960) إلـى أسـباب قديمـة، ودون العودة إلى اندلاع الثورة في 1954، فإن مؤتمر الصومام يمثل منعرجًا حاسمًا في تطور مسار الأحداث التي طبعت فيما بعد جيش وجبهة التحرير الوطني في القمة.

- السياق السياسي: الصراعات في القمة:

واصل كريم بلقاسم تدعيم دوره الريادي في جيش التحرير منذ مؤتمر الصومام في 1956، حيث استفاد من الدعم الثمين لعبان رمضان، في الحقيقة، فعبان وبدعم من بن يوسف بن خدة هو باعث هذا المؤتمر ومهندس أرضية الصومام، لقد اشتغل الثنائي كريم-عبان جيدا إلى غاية 1957 قبيل دورة اللجنة الوطنية للثورة والعمل

(CNRA) المنعقدة في أوت 1957، فكانت تلك هي اللحظة التي أظهر فيها كريم أوراقه ليصبح رقم 1 في الثورة. فكان يعتقد أن تصفية عبان جسديًا في ديسمبر 1957 والتي شارك فيها من شأنها أن تسهل له تحقيق أهدافه.

لقد كرس اجتماع اللجنة الوطنية للثورة والعمل في أوت 1957 مبدأ أولوية جيش التحرير الوطني، على عكس مؤتمر الصومام الذي كان قد تبنى مبدأ أسبقية العمل السياسي على العمل العسكري وأسبقية الداخل على الخارج. وابتداء من هذه اللحظة سيقوم المسؤولون العسكريون، وهم كريم وبوصوف وبن طوبال، بقيادة جيش وجبهة التحرير

الوطني في الخارج باسم الشرعية التاريخية والأسبقية في العمل. أصبحت القيادة ثلاثية، بعد وفاة عبان رمضان، تعمل بصفة جيدة نوعًا ما.

وعند إنشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 18 سبتمبر 1958، لم ينجح كريم في الحصول على الرئاسة التي أوكلت إلى فرحات عباس، وكان عليه الاكتفاء بمنصب نائب الرئيس، ومنصب وزير القوات المسلحة مؤقتًا...

في 1959، دخلت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في أزمة، وفي جويلية قامت القيادة الثلاثية المكونة من كريم وبوصوف وبن طوبال بتنظيم اجتماع العقداء للتحكيم في

الخلافات الداخلية.

خلال الاجتماع الماراطوني للعقداء العشرة، قُزّمت سلطة كريم من طرف زميليه بوصوف وبن طوبال اللذين كانا يعتمدان على العقداء الموالين والمخلصين لهم، وهم بومدين وكافي ولطفي لمواجهة الطموحات السلطوية لكريم الذي كان يتمتع بدوره بدعم عقداء موالين له مثل محمدي السعيد ويزوران ودهيلس. أما مشاركة الرائد إيدير التي كان يساندها كريم، فقد اصطدمت برفض بوصوف وبن طوبال.

عرف «اجتماع العقداء العشرة» مناورات من كل نوع وانقطاعات عديدة، وهذا ما تمتاز به كل أزمة عميقة، وهو ما جعل الاجتماع يدوم

حوالي أربعة شهور.

ولما كان بومدين وكافي ولطفي يقلقون كريم بمواقفهم المعادية، قرر القيام بتوقيفهم بدعم من «الفارين» من الجيش الفرنسي، إيدير وبن شريف وزرقيني وعبد القادر شابو وسليمان هوفمان.

الملازم الأول يزيد بن يزار هو الذي أخبر بن طوبال عن المخطط السري لكريم، لقد فجّر خبر المؤامرة الوضع ودفع بضباط جيش التحرير الوطني قادة الوحدات المقيمة على الحدود الشرقية إلى مضاعفة الحذر.

أصبح الوضع في الميدان في غير صالح كريم و»الفارين» من الجيش الفرنسي، هذا الوضع يضاف إليه ضغوطات بوصوف وبن طوبال

أدّى بكريم إلى التخلي عن مشروعه في الحين.

واصل العقداء العشرة أعمالهم وانتهوا إلى الاتفاق حول إعادة تشكيل اللجنة الوطنية للثورة والعمل، حيث طبعها دخول العسكريين بقوة، أما ترشيحات «الفارين» من الجيش الفرنسي المقترحة من طرف كريم فقد رُفضت بقوة لاسيما من طرف بن طوبال والعقداء بومدين وكافي ولطفي، واستثني من ذلك بن شريف الذي كان قد التحق أولا بجيش التحرير قبل الذهاب إلى تونس، حيث عُيّن في 1959 قائدًا للحدود من طرف كريم الذي كان حينها وزيرًا للقوات المسلحة.

لقد سمح هذا الصراع في القمة «للفارين» من الجيش الفرنسي باختراق

المؤسسات في هذا المستوى العالي، مسدين في ذلك خدماتهم و«خبرتهم العسكرية» إلى وزير القوات المسلحة في ذلك الوقت.

عقدت اللجنة الوطنية للثورة والعمل المعينة الجديدة اجتماعًا في طرابلس في ديسمبر 1959، لكن قبل التوجه إلى طرابلس ونظرًا للمناخ المتوتر بالحدود الشرقية، أعطى الرائد علي منجلي لضباط الولاية الثانية ووحداتهم المتموقعة في الحدود تعليمات بأخذ الحذر والحيطة وبالرد في حالة الاستفزاز من طرف قيادة الحدود، التي يتولى قيادتها بالنيابة الملازم الأول مداني وهو نائب أحمد بن شريف الوفي لكريم.

لتعزيز وضعية كريم في اللجنة الوطنية

للثـورة والعمـل، كـان مـداني يخطـط لتوقيـف ضباط مـن الولايـة الثانيـة. تـمّ تنبيه يزيـد بـن يـزار الـوفي لبـن طوبـال وعلـي منجلـي إلـى تلـك المـؤامرة. فسـارع قبـل تنفيـذ المخطـط وقـام باعتقال مداني ونقله مباشرة إلى أوشطاطا غيـر بعيد عن مقر قيادة الفيلق الثاني لعبد الرحمان بـن سـالم حيـث تـم حجـزه مـن طـرف مجاهـدي الولاية الثانية.

وقام بن يزار في نفس الوقت بشل حركة عضوين آخريـن مـن قيـادة الحـدود، وهمـا سـعيد عبيد وموسى حساني تحت طائلة التوقيف.

وعلمـت اللجنـة الوطنيـة للثـورة والعمـل بخبـر توقيـف مـوالين لكريـم مـن طـرف ضباط من الولاية الثانية، وهكـذا كـان كريـم العـاجز

في الميدان والضعيف داخل اللجنة الوطنية للثورة والعمل يرى آفاق سيطرته على جيش التحرير الوطني تبتعد، وحلمه في أن يصبح القائد الأعلى للثورة يتبخر.

من القرارات التي اتخذتها اللجنة الوطنية للثورة والعمل، والتي تتعلق بموضوعنا نذكر:

إعادة تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، حيث كان كريم الخاسر الرئيسي. لقد فقد وزارة القوات المسلحة وأصبح وزيرًا للشؤون الخارجية.

إنشاء قيادة عامة للقوات المسلحة مسندة للعقيد بومدين يساعده الرائد علي منجلي والرائد أحمد قايد والرائد رابح زراري المدعو عزالدين. لم يلتحق هذا الأخير بالقيادة العامة

العليا التي كان مقر قيادتها موجودًا في غار ديماو على الحدود الجزائرية التونسية.

عندما قبل بوصوف وبن طوبال تشكيل قيادة عامة يشرف عليها بومدين، هذا الرجل الوفي، فإنهما لم يكونا يشكان مطلقًا في أن مرحلة جديدة للثورة قد بدأت وستؤدي إلى القضاء عليهما.

لقد تمّ استبدال اللجنة الوزارية المشتركة للحرب (C.I.G) بوزارة القوات المسلحة تحت قيادة مشتركة تتكون من كريم وبوصوف وبن طوبال، وأسندت أمانتها العامة للحاج عزوط الموالي لبوصوف.

القيادة العام للأركان

لقد تشكلت القيادة العامة على أسس أزمة، بالموازاة مع الأزمة السياسية على مستوى الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية واللجنة الوطنية للثورة والعمل، عرف جيش التحرير الوطني بالحدود حركة شبه عامة من العصيان والفوضى.

يبدو في هذا السياق، أن إنشاء القيادة العامة العليا قد جاء في وقته.

لقد كانت التشكيلة القيادة العامة العليا متناسقة، فهواري بومدين كان ثوريًا مقتنعًا، وقائدًا عسكريًا وسياسيًا شجاعًا صارمًا شديدًا، وكان يفكر في أن يحدث توازنًا بجيش التحرير الوطني للحدود مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، من أجل الحفاظ على

الثورة من الانحرافات التي تتربص بها الدوائر.

وكان ينوي من جهة أخرى تدعيم الجيش بالوسائل البشرية والمادية ـلاسيما بالأسلحة العصرية) للقيام بعمليات عسكرية واسعة ضد الجيش الفرنسي والتنفيس هكذا عن جيش التحرير الوطني بالداخل الذي يتوفر على تجهيز جيد والمقطوع عن الخارج بحاجز مكهرب مزدوج على طول الحدود وهما خط موريس وخط شال.

لقد كانت لهواري بومدين على ما يبدو خطة شاملة ومتناسقة، سياسية وعسكرية، بغية «إنقاذ الثورة». كان هذا يبدو انشغاله الأساسي.

كان بومدين يبدو هادئا، باردا، وكان

سلطويا بعيد النظر ورجل نظام يسانده داخل القيادة العامة العليا كل من علي منجلي وأحمد قايد المدعو سليمان وقد أصبح واعيا بأهمية الدور الذي بوسعه القيام به في المستقبل، منذ اجتماع «العقداء العشرة» واجتماع اللجنة الوطنية للثورة الجزائرية، حيث تم إضعاف مواقع الثلاثية من جراء الهجومات العديدة التي وجهها لها لاسيما على منجلي وأحمد قايد.

وبعد تعيينه على رأس القيادة العامة العليا، بدأ بومدين منذ تلك اللحظة في العمل ، كان يهدف آنذاك إلى إعادة تنظيم جيش الحدود وجعله قوة ضاربة ضد الجيش الفرنسي، وقوة سياسية بوسعه الإعتماد عليها بعد الاستقلال.

أصبحت قياد الأركان العامة منذ إنشائها

مركز تلاقٍ بين القوى المتعارضة. وهكذا كانت قيادة الأركان العامة تمثل عامل توحيد.

كانت قيادة الأركان العامة من جهة تعتمد على الضباط المجاهدين. كان بومدين مدركا لأهمية قوة المجاهدين وتمثيلهم.

كان أعضاء قيادة الأركان العامة يريدون استرجاع «الفارين» من الجيش الفرنسي رغبة في استعمالهم لصالحهم من أجل تنفيذ مشروعهم في إعادة تنظيم جيش الحدود وعصرنته.

قررت قيادة الأركان العامة منذ تنصيبها أن تنشئ على مستواها «مكتبًا تقنيًا» أسند الإشراف عليه إلى «فارين» مثل زرقيني وسليمان هوفمان ومحمد بوتلة الذين كانوا قد

فشلوا في كسب ثقة المجاهدين كما بيناه آنفا. وتم تعيين «فارين» آخرين مثل حمو بوزادة ومصطفى شلوفي في مصلحة التسليح. وآخرون مثل النقيب عبد المومن والملازمان الأولان بورنان والعربي بلخير حافظوا على مناصبهم منذ تعيينهم بهذه المراكز في 1959. رقي الملازم الأول عبد القادر شابو الذي كان يشرف على المعسكر «الزيتون» قرب غار ديماو، إلى عضو في قيادة المنطقة الشمالية في نفس الوقت مع ضابطين مجاهدين وهما الشاذلي بن جديد وبن أحمد عبد الغني.

بعد تعيين «فارين» في هذه المناصب الحساسة المختلفة، كلفت قيادة الأركان العامة أعضاء «المكتب التقني»، وهم زرقيني

وهو فمان وبوتلة، بالقيام بإعادة تنظيم وحدات جيش التحرير الوطني في فيالق وبتشكيل الكتائب الثقيلة، وهي مايقال لها الفيالق لكنها مجهزة بأسلحة ثقيلة كانت إعادة التنظيم هذه تخضع لمنظمة وافقت عليها مسبقا قيادة الأركان العامة.

يتم تكوين كل فيلق أو كتيبة ثقيلة في موقع قريب من منطقة نشاطها بحضور بومدين ومنجلي.

يتم تشكيل المجموعات والفرق والكتائب فضلا عن قيادة كل فيلق، عن طريق تعيين جنود وضباط صف وضباط بالإسم في مناصيهم ويتم تجهيزهم بالسلاح اللازم. كانت تدوم عملية تشكيل الفيلق أو الكتيبة الثقيلة يوما

كاملا.

وهكذا كان أعضاء قيادة الأركان العامة، يرافقهم بوتلة وبراهيمي وهوفمان وزرقيني، وتزويدهم بالسلاح اللازم.

قسمت الحدود الشرقية إلى منطقتين:

«منطقة العمليات في الشمال» وأسندت قيادتها لعبد الرحمان بن سالم، محمد بن أحمد عبد الغني والشاذلي بن جديد وعبد القادر شابو.

«منطقة العمليات في الجنوب» وتم إسناد قيادتها لصالح سوفي مع نائبين، وهما سعيد عبيد ومحمد علاق.

المنطقة الشمالية كانت تتميز بتمركز قوي للوحدات، وهذا بديهي جدا نظرا للتضاريس

ولطبيعة الأرض. فعلا فمنطقة الشمال منطقة جبلية كبيرة وبها منحدرات وأحراش كثيرة حيث أن الغابات بها كثيفة، على عكس المنطقة الجنوبية حيث الأرض منبسطة، وإن وجدت بها جبال فهي عارية.

أما أقصى الجنوب فهو عبارة عن صحراء، وقد اسندت قيادة الوحدات العاملة بها للمجاهد محمد قنز.

تتطلب طبيعة الأرض تأقلم الوحدات بصفة ملائمة. كان الدعم اللوجيستيكي للوحدات وتموينها تتكفل بهما هيئة متخصصة تسمى «قيادة الحدود» يوجد مقرها بكاف.

ترتب عن إعادة تنظيم جيش التحرير الوطني بالحدود، بصفة عامة، اختلاط الجنود وضباط

الصف والضباط، وتشكيل وحدات تحت قيادة موحدة وممركزة. لقد تم في الواقع تنفيذ المخطط الذي أعدة «الفارون» من الجيش الفرنسي والذي كان قد رفض من قبل من طرف المجاهدين في صيف 1959 لأنه صادر عن وزارة القوات المسلحة وتطبعه خلفيات سياسية في مناخ متأزم. وفي عام 1960 تغيرت الظروف السياسية بإلغاء وزارة القوات المسلحة وإنشاء قيادة الأركان العامة التي يشرف عليها ضباط مجاهدون.

لقد رمت قيادة الأركان بكل ثقلها من أجل توحيد الفرق وتكوين جيش عصري مدرب ومجهز جيدا.

كان لإعادة تنظيم جيش التحرير الوطني

بالحدود من طرف قيادة الأركان من دون شك أثر إيجابي عموما على حالة الجنود النفسية وعلى روحهم القتالية. فقد تم استعادة النظام والطاعة. وتم تحسين حالة التسليح وتموين الوحدات المقاتلة. وتم فرض مزيد من الصرامة في التسيير المادي والمالي لمناطق العمليات والفيالق. وتضاعفت الهجومات على خط شال المكهرب وضد الفرق الفرنسية المكلفة بحراسته. وكانت أخبار الخسائر المادية والبشرية في صفوف الجيش الفرنسي ترد يوميا إلى قيادة الأركان ومنطقتي العمليات للشمال والجنوب بفضل جهاز تصنت وضعته أجهزة للإتصالات. وكان لهذه المعلومات بعد ذلك أثر رهيب على مسؤولي الوحدات التي قامت بتلك الهجومات، وقد كانت النتائج مشجعة. وزادت

عمليات مضايقة جيش العدو الفرنسي.

وكانت الهجومات التي يقوم بها قادة الفيالق بمبادرة منهم ترافقها عمليات واسعة تقررها قيادة الأركان أو قيادة منطقة العمليات المعنية والتي كانت تتطلب المشاركة المتزامنة لعدة فيالق تسندها كتائب ثقيلة مزودة بأسلحة ثقيلة بعيدة المدى. هذه الانتصارات العسكرية التي سجلتها وحدات جيش التحرير الوطني المتموقعة في الحدود اعترفت بها السلطات الفرنسية كما يشهد على ذلك تقرير رسمي موجه إلى مجلس الشيوخ الفرنسي. «قبل 1960، كانت الموانع الكهربائية والحواجز غير العميقة تكفي ضد خصم تلك الفترة، الذي كان يقوم بمحاولات عبور منعزلة أو

بمجموعات صغيرة فقط، وابتداءً من خريف 1960 ونظرًا للوسائل التي يستعملها جنود جيش التحرير الوطني، فإن وسائل الاستشعار والمراقبة قد أثبتت عدم دقتها، فالهجومات التي تتعرض لها الآليات المصفحة المكلفة بالحراسة والتدخل قد استخدم فيها عتاد أكثر قوة وأصبحت أكثر فعالية.»

بلغ تعداد جيش التحرير الوطني على الحدود الجزائرية التونسية 16000 رجل، منظمين في 23 فيلقًا و 5 كتائب ثقيلة تدعمت في 1961 بفرق ذاتية مزودة بمدافع من عيار 87مم ذات مدى بعيد ومدافع هاون من عيار 120مم، ولم يتجاوز تعداد جيش التحرير الوطني على الحدود الجزائرية المغربية 8000 رجل قبيل

الاستقلال.

يضاف إلى الوحدات القتالية، هياكل أخرى مثل قيادة الحدود (CDF) (إدارة المالية، نشاطات اجتماعية) والمحافظة السياسية (كان مقرها موجودًا بالمقر العام لقيادة الأركان) ومراكز التدريب العسكري ومصالح الاتصالات والأمن العسكري... إلخ

وفي الوقت نفسه الذي كانت تقوم فيه قيادة الأركان بتعزيز القوات التي تتوفر عليها في الحدود، كانت تنوي أيضًا توسيع سلطتها إلى الولايات بالداخل،

ولا يسعني في هذا السياق ان اذكر حادثة وقعت بين القيادة الأركان والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية. ففي جوان 1961 أسقط

جيـش التحريـر الـوطني طـائرة فرنسـية فـوق مركـز التـدريب بـواد ملاق حيـث كـانت تقـوم بمهمة استطلاعية وتم اسر طيارها.

وطلبـــت الحكومـــة المؤقتـــة للجمهوريـــة الجزائرية من قيادة الأركان بتسليم الأسير إلـى السـلطات التونسـية. رفضـت قيـادة الأركـان الاستجابة وحاولت ربح الـوقت مدعيـة أن الطيـار قد مات. فهددت الحكومة التونسية تـدعمها فـي ذلـك الحكومـة المؤقتـة للجمهوريـة الجزائريـة قيـادة الأركـان بالتـدخل عسـكريا ضـد جيـش التحرير الوطني ان لم يسلموا لها الطيار حيـا أو ميتـا. وأمـام إلحـاح اللجنـة الوزاريـة المشـتركة للحـرب، قـرر بومـدين (الـذي بقـي محافظـا فـي تلك اللحظة على علاقة طيبة يشوبها الحـذر مـع

بوصوف،) تسليم الطيار الأسير. لقد أبرزت هذه الحادثة علانية إختلاف التصورات داخل قيادة الأركان. فمن جهة كان بومدين الحذر والهادئ والمتبصر يريد تفادي كل مواجهة مع الحكومة المؤقتة للجمهور الجزائرية ومداراة بوصوف وبن طوبال، ومن الجهة الأخرى كان على منجلي وقايد أحمد، رغم اختلاف طباعهم، يمتازان بمزاج اندفاعي وقتالي متحمس. فكانا لايخشيان المواجهة مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

كانت الأزمة بين الهيئتين تزداد تفاقما مع مرور الأيام والأسابيع في جويلية من **1961** عقدت قيادة الأركان اجتماعا بمقرها في غارديماوى دعي إليه أعضاء قيادتي منطقتي

العمليـات للشـمال والجنـوب وكـل قـادة الفيـالق والكتـائب الثقيلـة. خلال هـذا الإجتمـاع العلنـي، وبعد قيامهم بتحليل للوضعية وابرازهم لطبيعة الأزمة الموجودة بين الحكومة المؤقتـة وجيـش التحرير الجزائـري، أبلـغ أعضـاء قيـادة الأركـان مسـؤولي جيـش الحـدود قرارهـم بتقـديم استقالتهم للحكومـة المؤقتـة، وطلبـوا منهـم أن يلـتزموا الحيطـة والحـذر وأن يحـافظوا علـى وحدتهم في غيابهم،.

فخلال هـذا الاجتمـاع كـأن بومـدين، الـذي كان يرتـدي نظارات سودا ، قـد اكتفـى بافتتـاح الجلسـة ببعـض الكلمـات تطبـع عليهـا لهجـة مـؤثرة لـم نعهـدها فيـه قبـل إحالـة الكلمـة لمنجلي. وقام منجلي في خطاب حماسي طويل.

فضح فيه تصرفات الحكومة المؤقتة التي وصفها بأنها تناقض المصالح العليا للثورة باعتماده على مبررات دقيقة وفق تسلسل منطقي لتأكيد نية الحكومة المؤقتة في إضعاف جيش التحرير الوطني وقيادته. كان على منجلي يهدف، بكلام مباشر واضح وبالغ التأثير، إلى التجنيد التام لكل قادة الفيالق حول قيادة الأركان بعد استقالتهم.

وقبل انساجمهم، قام أعضاء قيادة الأركان بتعيين لجنة بالنيابة مكونة من ثلاثة أعضاء يرأسهم عبد الرحمان بن سالم، قائد منطقة العمليات بالشمال.

وفي الحقيقة فإن المحرض الأساسي على المواقف الثورية لقيادة الأركان ضد اللجنة

المشتركة والحكومة المؤقتة لم يكن سوى علي منجلي يسانده قايد أحمد. على عكس بومدين الذي كان فاترا ودقيقا في الحسابات حيث كان يتحرك إلى الأمام بحذر كبير.

وفي اجتماع ضم قادة الفيالق والكتائب الثقيلة نظمته قيادة الأركان كان الرائد علي منجلي، وهو عضو في الوفد الجزائري في مفاوضات إيفيان، يتحدث عن الاستسلام ويتهم الحكومة المؤقتة برغبتها في القضاء على جيش تحرير الوطني، كان يرى أن الإمتيازات الممنوحة لفرنسا في المجال الاقتصادي والعسكري والثقافي غير معقولة لأنها ترهن الاستقلال وتلغمه. كانت قيادة الأركان ترى أن الحكومة المؤقتة قد خانت الثورة ليس بقبولها

تلك التنازلات فحسب، بل لأنها كانت ترغب كذلك في إقامة نظام بورجوازي من النوع الرأسمالي موال لفرنسا بعد إحراز الاستقلال.

وبفعل حدة النزاع المتزايد تحولت الاختلافات بين قيادة العامة والحكومة العامة المؤقتة حول إتفاقيات إيفيان إلى المواجهة.

لقد بدأ الصراع حول السلطة وانطلق السباق نحو الحكم بين الهيئتين بعد اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي انعقد في فيفري 1962 للموافقة على اتفاقيات إيفيان.

وأصبح جيش التحرير الوطني، الذي يعتبر أساس كل شرعية، الرهان الأساسي.

خطي

شارل و موريس

إن الباحث عن أحداث الثورة الجزائرية ووقائعها في الشريط الحدودي كما في باقي الجهات بدءا من القاعدة الشرقية إلى آخر نقطة منه، في القاعدة الغربية من البلاد لا يجد مشتقة في الإهتداء إلى الآثار و المعالم المتبقية من الثورة التحريرية، فحيثما ولت وجهة يجد هذه الآثار التي مازالت عالقة على جذوع الأشجار و فروعها، و في أعمدة و أسلاك الخطوط المكهربة المطروحة على أطراف الطرق والممرات، و عبر مسالك و قمم الجبال والتلال، كما يجدها مائلة للعيان في بقايا وسائل التدمير والإبادة كالخراطيش و شظايا المدافع و القنابل المحرقة، و في الآثار الجسدية المتبقية عن المجاهدين من جراء

التعـذيب و حمـل السـلاح، ضـمن دوريـات جيـش التحرير، كما نجد تلك الآثار جلية واضحة فـي رفات الشهداء، المنتشرة هنا و هناك بين الشعاب و فـي داخـل الكهـوف، و دهـاليز المعتقلات والسـجون و زنزاناتهـا، و مراكـز الإسـتنطاق والتعـذيب و المراقبـة المنتشـرة فـي مختلـف جهات الوطن، كما يجد تلك الآثـار محفـورة فـي ذاكـرة ووحـدات المجاهـدين الأحيـاء الـذين مـازالوا يرونهـا بكـل أمانـة و إخلاص رغـم تقدمهم في السـن بعـد مـرور مـا يفـوق **53** سـنة عـن إسـتقلال الجزائـر.

1.-تطويـق الاسـتعمار الفرنسـي للحـدود الجزائرية: لقد كـانت المنـاطق الحدودية خلال الثورة التحريرية مشتعلة بنار المعارك الـتي لـم

تتوقف و لو لحظة واحدة، و بعدها أصبحت مناطق محررة من طرف المجاهدين بعد أن كانت محرمة. و سارعت فرنسا إلى الرمي بكل ثقلها تجاه الشريط الحدودي، فبالإضافة إلى الحشود العسكرية ومختلف المعدات الحربية التي دفعت بها لإفشال حركة المجاهدين و منعهم من عبور الحدود حتى لا يتمكنوا من التزود بالسلاح و الدخيرة بصفة منتظمة، فقد تم التوصل على ضوء الخطة التي اهتدى إليها العدو، و في ظرف سنة كاملة من صيف 1956م إلى سبتمبر 1957م إلى إقامة حزام من الأسلاك المكهربة تمتد من الناحية الغربية إلى مسافة 150كلم. أما شبكة الشرق فتمتد على مسافة 320كلم. و من خلال هذا الإستعراض الموجز لكيفية

تطويق الإستعمار الفرنسي للحدود الجزائرية ومحاولة القضاء عليه بشتى الطرق و مدى صموده أمام هذه الشباك و الوسائل الصعبة ندرك مدى قوة الثورة وشدتها و إحباط فرنسا وفشلها أمام المقاومات المتتالية للثورة والجزائريين.

2. الظروف العامة لإنشاء الخطين :لقد مهدت فرنسا لنجاح سياستها العسكرية الجديدة بحملة دعائية واسعة النطاق حيث جندت لها جميع الوسائل المادية، المعنوية و البشرية للقضاء على الثورة الجزائرية بحيث إعتبر هذا الإنجاز وسيلة وابتكار جديد و فعال كفيل بالقضاء على التمرد و هذا ما يفسر لنا حماس الساسة العسكريين الفرنسيين لهذا المشروع.

و الجدير بالذكر أن الحرب تقوم على

إستراتيجيتين: إستراتيجية دفاعية و أخرى هجومية وتعتمد الأولى على العوائق كوسيلة مادية لها، و ضمن هذا الإطار قامت القوات الفرنسية ببناء سد مكهرب بعد أن أجريت دراسات على المواقع و الأماكن التي يمر بها الخطان، فحددت معالمها ورسمت حدودها ونطاقاتها على الخرائط و سرعت في إنجاز خط موريس ووحدات الهندسة العسكرية التي تكلفت بهذه المهمة ذات الأبعاد المختلفة تحت إشراف خبراء و مهندسين مهرة في كافة الميادين، إلى جانب الحركة و العملاء و بعض من وظفوا تحت ستار القضاء على البطالة كما نجد المساجين والأسرى و المدنيين والمعتقلين الذين اضطروا إلى ذلك و كذا فرق من اللفيف الأجنبي والجلادين من أصحاب القبعات

الخضــراء و الحمــراء تحــت حراســة الجيــش الفرنسي، كل هذه الطاقات البشرية وفرت من أجل اختصار فترة الإنجاز وقد كانت نسبة مشاركة الجزائريين في إنجاز الخطين قدرت ب 90% و 6500 جزائري، كما تمت العملية في إطار منظم و دقيق حيث يبدأ العمل صباحا على الساعة السابعة تحت رقابة جنود الإستعمار عن قــــــــــــرب و باســــــــــــــــــــتمرار.

و لدفع عملية الإنجاز أوجدت ورشات توزعت على 3 مجموعات على رأس كل مجموعة رئيس فــرع مــن المــدنيين يحســن اللغــة الفرنســية وتكفلــت المجموعــة الأولــى بتمــوين العمــال وتزويــدهم بالوســائل الضــرورية لســير العمــل (الإسمنت، الأعمدة، القضبان الحديدية، الأسلاك الشــائكة). بينمــا إكتفــت المجموعــة الثانيــة

بالحفر في الأماكن السهلة، الوعرة، الصلبة والصخرية، أما المجموعة الثالثة فقد تكفلت بوضع الأسلاك الشائكة و مدها، فكانت كل ورشة تعمل في إتجاهين قصد الإسراع في الإنجاز، فمثلا ورشة تعمل من مرسط باتجاه سوق اهراس و على هذا المنوال تكونت في الحدود الشرقية أكثر من 20 ورشة. لكن عمل المساجين و الأسرى و حتى المدنيين لا يخرج عن نطاق الأسلاك الشائكة، أما مسألة الألغام و الكهرباء فإن جنود الإستعمار هم الذين يقومون بها نظرا لما تتطلبه من تقنيات يفتقد إليها غيرهم إلى جانب عدم ثقة الفرنسيين في الجزائريين بحيث أن عملية زرع الألغام كانت تتم بعزل عنهم حتى لا يشاهدون مواقع زرعها. و لقد قسم منجزوا الخطين

سحب المناطق التي يقطنون بها، فالعمال الذين يقطنون بالماء الأبيض ينجزون فقط المسافة التي تربطهم بالمنطقة التي تليهم. كما ارتدى الكثير منهم الزي العسكري الفرنسي دون أن يجندوا في صفوف الإستعمار فكانت كل ورشة تعمل في اتجاهين، و لمنع عمليات العبور أو الإختراق عبر الخطان بالألغام ففي نهاية شهر أفريل زرع 913000 لغم في الحدود الشرقية و 42000 لغم في الحدود الغربية و 40900 لغم في جبال القصور، و تراوحت قوتها من 5000 إلى 7000 فولط فأصبح هذا المجال صعب الحركة خاصة و أن الردادات مدت في الحدود الشرقية على مسافة 140كلم ابتداءا من الماء الأبيض إلى غاية شط الغرسة على طول طريق تبسة، تقرين، الوادي.

3. تعريف الأسلاك الشائكة و المكهربة:

تعتبر شبكة الأسلاك الشائكة من الموازع الإصطناعية و هي تتألف من أوتاد معدنية أو خشبية مغروسة في الأرض على 4 أو 5 صفوف، و يصل بينها جبهيا و قطريا أسلاك شائكة معدنية و تكون المسافة بين الأوتاد 1.5م كما تكون المسافة بين الصفوف 1.5م أيضا. تنصب شبكة الأسلاك الشائكة على مسافة 50/60م أمام مواقع المنشأة، و يكون قبلها عادة حقل ألغام مضادة للدبابات و نقل ألغام مضادة للمنشأة، و تدعم الشبكة نفسها بفخاخ وألغام مضادة للأشخاص لمنع العدو اجتيازها، كما تدعم بألغام منيرة تتفجر و تضيء المكان إذا ما حاول العدو إجتياز الشبكة أو قطع

أسلاكها، و تكمن مهمة الأسلاك الشائكة في منع العدو من مفاجأة المدافعين والحد من سرعة إندفاع المهاجمين خلال مرحلة الإنقضاض (الهجوم). و لا تستطيع شبكة الأسلاك الشائكة إيقاف الدبابات التي تستطيع سحقها و تجاوزها، و لمنعها من المغامرة في مثل هذه العملية تعزز بألغام مضادة للدبابات تزرع وسط الشبكة نفسها.

و لشبكات الأسلاك الشائكة الثابتة حسب إرتفاعها 3 أنواع هي:

أ- الشبكة العادية: و تنصب في الأرض العادية و يكون إرتفاعها أوتاد فوق سطح الأرض 120سم، و عمق الشبكة 4.6 إلى 6م و هي تدعم من الجانبين بأسلاك شائكة أو عادية للشد مربوطة بأوتاد قصيرة و مغطاة بأسلاك

شائكة.

ب- الشبكة العالية: التي يكون إرتفاعها فوق سطح الأرض من 160 إلى 180سم، و عمقها يتراوح من 1.5 إلى 3م وتنصب هذه الشبكة في مناطق التشكل الحساسة و حول المعسكرات والمطارات و تدعم من الجانبين بأسلاك شد و بشبكة عادية.

ج- الشبكة المنخفضة: و تنصب في الغابات و المناطق المغطاة بالأعشاب، كما تنصب تحت الماء على الشاطئ أو على ضفاف الأنهار و يكون إرتفاعها عن سطح الأرض حوالي 30 إلى 40سم وتتميز هذه الشبكة بإمكانية إخفائها بحيث تفاجئ العدو خلال الإنقضاض (الهجوم)، بالإضافة إلى الشبطات الثابتة المذكورة فإنه من الممكن إستخدام شبكات متحركة قابلة

للطي . و هي عبارة عن شبكات أسطوانية يبلغ طولها 10م و قطرها يتراوح من 70 إلى 90م وتمتاز هذه الشبكة المتحركة القابلة للطي عن شبكة الأسلاك الثابتة بأن نصبها في مكان آخر عند تبديل الموقع لا تتطلب غزو أوتاد كثيرة في الأرض و لذا فهي تستخدم في الجبال و المناطق الصخرية.

أ- خط موريس: تعود فكرة إنشاء هذا الخط إلى وزير الدفاع في حكومة بورجيس مونوري الفرنسي " أندري موريس" الذي اقترح إنجاز خط مكهرب يفصل الجزائر عن الحدود الجزائرية التونسية في نهاية 1956م و بداية عام 1957م، وبعد مصادقة البرلمان الفرنسي على هذا المشروع أصبح يحمل إسم صاحبه "خط موريس" و انطلقت فيه الأشغال في أوت

1956م فـي منـاطق متعـددة، يمتـد الخـط مـن الجهة الشـرقية علـى مسـافة 320كلـم مـن عنابـة مـرورا ببـن مهيـدي، فالـذرعان، شـيحاني، دريـان، ليتفـرع بعـدها لحمايـة الطريـق و السـكة الحديديـة و يمتـد حتـى بوقمـوزة، بوشـقوف إلـى سوق اهراس فتبسة بإتجاه الكويف، بئر العاتر، ليمتـد نحـو الصـحاري بواسـطة أجهـزة الـرادار، كمـا يـتراوح عـرض الخـط بيـن 6 إلـى 25مـتر حسب نوعية الأرض، أما ارتفاعه فحوالي مترين، يتكـون مـن شـبكة مـن الأسـلاك الكهربائيـة الشائكة الدائرية و أخرى ممتدة أفقيا وعموديـا مدعمة بأسلاك مكهربة تصل قوتها إلى 12000 فـولط، كمـا وضـعت هنـاك عـدة مفاصـل تقنيـة تتحكم قوة التيار الكهربائيـة، بحيـث إذا قطـع سلك التيـار الكهربـائي فـي مفصـل معيـن بقيـت

المفاصل الأخرى مشتعلة وسليمة، و نفس الشيء في حالة إجراء بعض الإصلاحات فإن التيار يقطع من المفصل الذي تجرى فيه الإصلاحات فقط. بينما الأماكن الأخرى تبقى ممونة بالتيار بالإضافة إلى هذا فقد أحيط الخط بحقول لألغام متفرعة حسب إستراتيجية الأماكن منها ألغام مضادة للأفراد و أخرى مضادة للجماعات و أخرى كاشفة و مضيئة إلى جانب وجود أجهزة إلكترونية كالرادارات و أبراج المراقبة

لقد شرع في إنجاز خط موريس وحدات من الهندسة العسكرية تحت إشراف خبراء في كافة الميادين إلى جانب الحركى و العملاء و بعض من وظفوا تحت ستار القضاء على البطالة.

ب- خط شال: أطلق على هذا الخط إسم "شال" نسبة إلى الجنرال الفرنسي "موريس شال " قائد القوات الفرنسية في تلك الفترة بين (1959-1960)، الذي شرع بدوره في إنجاز ثاني خط مكهرب خلف الخط الأول من الجهة الشرقية من الشمال إلى الجنوب لتدعيم خط موريس و ذلك في بداية سبتمبر 1959 إنطلاقا من غرب وشرق (القالة) ليتجه الجزء الأول منه نحو أقصى الشرق ليبلغ نقطة الحدود التونسية ثم يعود على شكل دائري ليتجه مع الجزء الآخر نحو الجنوب محتضنا كل المدن و القرى الواقعة على الشريط الحدودي حتى يقترب من خط موريس بالقرب من مدينة سوق أهراس ليتجهما معا نحو الجنوب. يتكون خط شال من أسلاك مكهربة شائكة

تحمي الدبابات من النيران و القذائف التي يطلقها جيش التحرير، و بجوار هذا الخط المكهرب يوجد حقل الألغام المضيئة و الألغام المضادة للجماعات يتراوح عرضه ما بين 12 إلى 400م و ربما يتجاوز ذلك حسب طبيعة و نوع المكان هذا إضافة إلى إقامة حزام من الأسلاك الشائكة لحماية تسرب الحيوانات إلى حقل الألغام عرضه حوالي 4 أمتار شرع في إنجاز الخط بنفس الطريقة التي اتبعها الجنرال "موريس" بحيث يقوم بالعملية المساجين والمعتقلين والعملاء تحت إشراف الجيش الفرنسي و خبراء مختصين في الهندسة العسكرية، هذا و لقد قسم منجزوا خط "شال" و حتى خط "موريس" حسب المناطق التي يقطنون فيها، فالعمال الذين يقطنون مثلا بعين

الزرقاء ينجزون فقط المسافة التي تربطهم بالمنطقة التي تليهم حتى (سوق أهراس) و يتولى عمال المنطقة الموالية مواصلة الإنجاز و هكذا تتم العملية.

فكرة إنشاء خط موريس و شال: تعود فكرة إنشاء الخطين إلى الجنرال "فانكسام Vanuxem قائد منطقة الشرق القسنطيني الذي أراد تطبيقها في الفيتنام أثناء حرب الهند الصينية غير أن ذلك لم يتم بسبب هزيمة فرنسا في ماي 1954 هناك، لكن الفكرة بقيت في ذهنه، و هكذا طبقت هذه الفكرة الجهنمية في الجزائر على يد "أندري موريس" الذي اقترح إنجاز خط مكهرب يفصل الجزائر عن الحدود الجزائرية المغربية التونسية في نهاية عام 1956م و بداية 1957م بعد تقديمه للبرلمان

الفرنسي الذي صادق عليه فأصبح هذا المشروع يحمل اسم صاحبه " خط موريس" كما عرف ب"سد الموت" أو "السد القاتل" أو "الثعبان العظيم".

و لقد استفاد "أندري موريس" شخصيا من هذه الصفقة المربحة باعتباره شريكا في مصنع الأسلاك الشائكة التي تزود الخط المكهرب بالمواد الأولية ، و يصرح وزير الدفاع أنه استوحى قراره هذا (إنشاء الأسلاك) من قرارات مؤتمر الصومام القاضية بأولوية الداخل على الخارج، و الذي رأى فيه وسيلة يمكن من خلالها تشتيت شمل قادة الثورة الجزائرية تبعا لمقولة "إن إصدار أي قرار يستوجب إطلاعها على قرار الخصم".

و لقد انطلقت الأشغال في أوت 1956م في عدة

مناطق لتمديد الخط المكهرب بواسطة الأسلاك الشائكة، يصل طولها إلى حوالي 750كلم من عنابة إلى نقرين. ليصل إلى الصحراء الجزائرية، وعلى عرض يتراوح من 30 إلى 60م.و يعود سبب تدعيمه إلى أهمية القواعد الخلفية الموجودة بالقاعدة الشرقية التي كانت توفر للثورة جميع الإمدادات و المساعدات المتاحة، و ترجع أهميتها كذلك إلى موقعها الإستراتيجي المتاخم للدول المجاورة و الشقيقة منها: تونس، ليبيا، مصر، المملكة العربية السعودية، سوريا الأردن و العراق.

4. خريطة انجاز الخطوط المكهربة:

أ- خط موريس: يمتد من الجهة الشرقية من عنابة فوادي الكبير، حيث يتصل بمنطقة "موريس" (إبن مهيدي) ليمر عبر (زريزر) و

"روندون" "بسياس" و "موندي" (الدرعان) و ابتداءا من هذه القرية يتفرع عنه قسمان يحميان الطريق و السكة الحديدية من "موند و في" سان جوزيف (بوقموزة) دوفيفية (بوشقوف) سوق أهراس "مونتيسكيو" (مداوروش) حتى تبسة،، ثم نقرين ليتجه فيما بعد صوب شط الغرس على مسافة يبلغ طولها 460كلم بينما يختلف العرض تبعا لطبيعة الأرض حيث يتراوح ما بين 6م و 12م.

ب- خط شال: أما خط شال فهو يمتد خلف خط موريس من الناحية الشرقية (أم الطبول) مارا بالعيون فشرق القالة "فرمل السوق" ثم "عين العسل" فالطارف" ليصل إلى "بوحجار" و سوق أهراس" و قبلها بحوالي 2كلم عند "وادي الجدرة" ينطلق باتجاه "حمام تاسة" ثم يتجه

شرق الطريق الرابط بين تاورة "وسوق أهـراس" و عند الكيلومتر 28 يتحول نحـو سـيدي أحمـد مارا بالمريج "و تقرين" حتى نهايـة وادي سـوف عـــــــــــابرا بســـــــــــوق تبســـــــــــة.

و المسـافة الفاصـلة بيـن الخطيـن تتسـع حينـا و تضيق في بعض الأحيـان حيـث تـتراوح بيـن 70 و 9كلم و هو يتكون من خط مكهـرب قـوته 30 ألف فولط، مـكون في الوقت نفسه مـن 5 أسـلاك متركـبة تفصلها بعـوازل يبلـغ ارتفاعهـا حـوالي 2م و تغطيها أسلاك شائكة لحماية الدبابات مـن قـــــــــــــذائف البازوكـــــــــــــــة.

5. الجــوانب التاريخيــة لاســتخدام الأســلاك الشـائكة فـي الجزائـر: فـي السـنين الأولـى مـن إندلاع الثورة المسلحة إلى غاية 1956م و كـانت منــاطق الحــدود الجزائريــة علــى طــول الخــط

الحدودي آهلة بالسكان و التي كانت الدرع الواقي لجيش التحرير الوطني في الإقامة والتمركز و التموين و الإتصالات ...الخ.

و نتيجة للمعارك اليومية الطاحنة في المجابهة بين وحدات جيش التحرير الوطني و القوات الفرنسية بمناطق الحدود جعلت فرنسا من مناطق الحدود في عمق 50كلم داخل الجزائر مناطق عسكرية محرمة، إذ قامت القوات الفرنسية بتحطيم المنازل و قتل الماشية و تخريب أو إتلاف المحاصيل الزراعية و قطع الأشجار و تسميم المياه و قتل الحيوانات و المواشي و فرار السكان إلى المناطق الداخلية إلى القرى و المدن و إلى الحدود الجزائرية المغربية و التونسية، و داخلهما وجميع ما بقي من سكان هذه المناطق في المحتشدات و

المعتقلات و مراكز التجمع و السجون تحت الحراسة العسكرية و المراقبة الشديدة عن طريق البطاقات الخاصة تقديمها عند الدخول والخروج في الأوقات المسموح بها.

و كان في بداية الأمر لسنة 1955 - 1956م إقامة الأسلاك الشائكة و زرع الألغام و التي لا يتعدى خط أو خطين، و في ليلة واحدة ثم نزع هذه الأسلاك على طول خطوطه من طرف مناضلين ومسبلين بمرافقة أفواج من جيش التحرير الوطني ، و نظرا لإستراتيجية و دور فعالية هذه الأسلاك وما أعطتها من نتائج إيجابية في مختلف الحروب العالمية و المحلية، قامت القوات الفرنسية بتسييج الحدود حيث جندت لها قوات بشرية و مادية كبيرة و تلغيمها و من المساجين و المعتقلين

الجزائريين أو حتى من المدنيين و عساكر فرنسية و من اللفيف الأجنبي للإسراع ما يمكن لتطويق الحدود الجزائرية و عزلها عن عالمها الخارجي في الإمداد والتموين و العلاج في القواعد الخلفية للثورة الجزائرية داخل البلدين الشقيقين المغرب و تونس.

و من هذا يطرح السؤال، هل القيادة الثورية بصفة عامة أو قيادة الحدود بصفة خاصة لم تستطع مواجهة القوات الفرنسية منذ إقامة الأسلاك الشائكة و المكهربة و مناطق الألغام في سنينها الأولى؟ أم أنها إستهزأت بها و لم تعطها منذ البداية أهمية؟ أم هناك عوامل أخرى؟

لكن حسب معايشة الكاتب لأحداث المنطقة و معاركها اليومية أن القوات الفرنسية وضعت

كل إمكانياتها المادية و البشرية كما قلت إقامة هذه الأسلاك و حراستها و حمايتها و جهزتها بأحدث الآلات الإلكترونية و الرادارات و الأضواء الكاشفة و غيرها من الوسائل، و كانت القوات الفرنسية تقيم حراسة شديدة 24 ساعة على 24ساعة بالقرب من الأسلكة الشائكة و الخطوط المكهربة والألغام التي تقوم بغرسها أو سحبها خوف إنتزاعها أو تخريبها من طرف المجاهدين أو المسلمين و كان المساجين و أفراد الشعب من الجزائريين هم الذين يتولون إقامة هذه الأسلاك إلى جانب العساكر الفرنسية و جعل هؤلاء في المقدمة الأولى في واجهة المجاهدين عند الهجوم على هذه الأسلاك الشائكة و المكهربة والملغمة و حقول الألغام. و أمام هذه التجهيزات الجهنمية

كان اجتياز الأسلاك الشائكة و المرور يعد عملية انتحارية في صراع مع الموت المحقق ليلا لأن الإجتياز كان يتم ليلا في الأسلكة اجل تونس أو داخل الجزائر.
و لإجتياز هذه المناطق الملغمة فرادية ووضع قدم في محل القدم الخالي من الألغام المزروعة لمسافة أكثر من 50م من القدم، فأكثر أو أقل الأسلكة الشائكة العنكبوتية الملغمة ثم مناطق الألغام التي تبعد عن الخطين ب 100م ثم الأسلاك الشائكة المكهربة بقوة 6000 فولط في ارتفاعها لأكثر من 2م ل 5 أسلاك أقل أو أكثر أيضا أو حسب طبيعة و ظروف و إمكانيات كل جهة على الحدود الشمالية والجنوبية من مناطق مكشوفة و مناطق جبلية منكسرة التضاريس ووعرة المسالك.

ثم مناطق الألغام بين الخطوط لمسافة 5 كلم فأكثر، ثم الأسلكة الشائكة المكهربة و الملغمة بموجة لالتقاط الأصوات على طول الخطوط الحدودية مدعمة بمراكز و أبراج المراقبة و قواعد مجهزة ببطاريات المدفعية و الصواريخ أرض أرض، و أرض جو، و الرادارات المتحركة فوق المدرعات و المزنجرات لتتبع حركات المجاهدين، و الرادارات الثابتة في المراكز و القواعد التي تحدد بالضبط مكان المرور و تزود مراكز المراقبة و أبراجها بكل المعلومات للقصف المدفعي الآلي خاصة أنها تتبع ما يحمل فوق أكتاف الإنسان و على ظهور الحيوانات من أسلحة كيفما كان نوعها من مدافع الهاون و الرشاشة المدفعية و حتى الأسلحة الفردية من البنادق المختلفة.

و لمقاومة ذلك حاولت أفواج جيش التحرير الوطني مقاومة هذه الإستراتيجية التكنولوجية وأحيانا لمغالطة العدو و معرفة أماكنها الإستراتيجية من بطاريات المدفعية و الصواريخ والرادارات إذ أنه كان يتم حمل مختلف أنواع الحديد فوق الدواب و إرسالها نحو المناطق معينة و في إتجاهات خاصة، و بالفعل كانت القوات الفرنسية بأجهزتها الإلكترونية تقوم بضبط و تحديد المكان و يتم قصف تلك الحيوانات من طرف قوات العدو.
كما كانت وحدات جيش التحرير تقوم بإرسال بالونات تحمل مختلف الحديد في السماء في إتجاه الرياح نحو المراكز الفرنسية ، فتقوم القوات الفرنسية بقصفها بالمدفعية المضادة للطيران وأحيانا تحليق الطائرات في حالة

إستنفار قصوى لتلك البالونات في حرب إستنزاف أو حرب الأعصاب للعساكر الفرنسية، كان كذلك جيش التحرير الوطني يستعمل الألغام على الحدود ضد الدبابات والمزنجرات و السيارات بصفة عامة، و أيضا وضع الألغام و المتفجرات حول المراكز العسكرية الفرنسية مما يتم استعادته من الألغام الفرنسية و قذائف المتفجرات مع تطويرها و إعادة إستعمالها ضد القوات الفرنسية و عندما كان يشتد ضغط المجاهدين و سيطرتهم على ميدان المعارك الحدودية كانت تلجأ فرنسا إلى قصف المجاهدين بالنابالم و الغازات السامة خاصة لكتائب نقل الأسلحة و ذخيرتها الحربية في طريقها للمناطق الجزائرية الداخلية.

التطور العسكري

في الولاية ألأولى الاوراس

النمامشة، المنطقة الخامسة

بعد انطلاق الثورة التحريرية المباركة الكبرى، كان على مسؤوليها مواجهة التحديات الكبرى و تذليل الصعاب لأن العمليات الأولى ليست إلا بداية، و بطبيعة الحال فإن سلطات الاحتلال ستحاول بكل إمكاناتها إجهاض هذه الثورة و سيحاول جيش التحرير الوطني و من ورائه جبهة التحرير الوطني،تطوير الوسائل والتنظيمات تماشيا مع الظروف و كل الاوضاع المستجدة و على جميع الاصعدة، فهل كان هناك حقيقة تطور عسكري للثورة في عامها الأول وطيلة الفترة الممتدة الى غاية عقد مؤتمر الصومام 20 اوت 1956؟ فإن كان نعم فما هي أوجه التطور و أسبابه؟ وهل كان هناك

تنسيق بين المناطق؟ وفيما يخص المنطقة السادسة فمتى تم تفعيلها؟ وما هي خصوصية وحال الثورة في منطقة الاوراس النمامشة خلال المرحلة الاولى؟

إن محاولة التطرق لكل منطقة على حدى يعتبر امر لا يخلو من المغامرة وذلك لشح المعلومات عن بعض المناطق، وأيضا لأن معالم حدودها لم تتضح إلا بشكل تدريجي عندما بدأت الثورة تعم كل التراب الوطني، و أيضا لأن الثورة في الحقيقة وحدة متكاملة من الصعب تجزئتها، وعلى العموم هناك في الواقع تفاوت بين المناطق من حيث التنظيم و التسليح والتجنيد و بالتالي من حيث الفعالية و نوعية المعارك إن كانت هجومية او دفاعية، او

اشـــتباكات أو معـــارك كـــر و فـــر أي حـــرب عصابات.

و ســأبدأ بالحــديث عــن المنطقــة الأولــى الاوراس النمامشة، و إذاا كنت قد حددت الإطـار الزماني فمن الضروري تحديـد الإطـار المكـاني حـتى نعـرف خلفيـة بعـض الأحـداث، فمنطقـة الأوراس النمامشـــة الـــتي ســـتتحول إلـــى ولايـــة معلومـة الحـدود بعـد مـؤتمر الصـومام، ولكـن بحـدود جعرافيـة أكـثر اتسـاعا، ذلـك أن منطقـة الأوراس امتـدت قبـل مـؤتمر الصـومام بصـورة تدريجيـة الـى جهـات واسـعة حـتى شـملت أقصـى الجنوب الشرقي، حيث كـانت حـدودا بعـد انـدلاع الثـورة التحريريـة المباركـة تمتـد الـى سـوق اهـراس و طريـق قالمـة و عيـن عبيـد و جنـوب

قسنطينة و سطيف و برج بوعريريج و الهضاب العليا و جبال الحضنة الى جبال الاوراس وجبال النمامشة و جبال تبسة، و لاعتبارات عديدة فقد كان من المتوقع أن تقوم منطقة الاوراس نمامشة بالدور الريادي للثورة التحريرية المباركة في مرحلتها الأولى.

معركة كاف بوغزالة :

فمعركة كاف بوغزالة ببلدية عين الزرقاء (ولاية تبسة اليوم)، تعتبر من بين اكبر المعارك التي وقعت في هذه الجهة مباشرة بعد اندلاع الثورة التحريرية المباركة، فقد جرت على الطريق الرابط بين الونزة وتبسة، في ربيع سنة 1955، و بقيادة القائد المغوار السبتي بومعراف وهو ابن المنطقة

ويعرفها و يعرف أهلها جيدا، وهو ينحدر من عرش « أولاد خيار » وهم عرش شاوية أمازيغية منتشرين في أقصى الشرق الجزائري بالمحاداة مع الحدود التونسية. فعرش أولاد خيار هو عرش مستقل بحد ذاته له تاريخ وأصالة ينتسب إلى أجداده من أوراس النمامشة

ولد البطل السبتي بومعراف باولاد سكياس بلدية تاورة ولاية سوق اهراس سنة 1926، و هو من الرعيل الاول للثورة التحريرية المباركة، وأول معركة يشبتك فيها مع العدو كانت هذه المعركة وهي معركة كاف بوغزالة، وكان يقود مجموعة من 160 مجاهدا، حيث تقرر حرق حافلة نقل للمسافرين هي ملك لعميل فرنسا الخائن خالدي، وتمت هذه

العملية على وجه السرعة، حيث علمت قوات العدو الفرنسية بالعملية مما أدى إلى توجههم إلى المنطقة التي تم فيها حرق الحافلة بشكل كلي، ووقعت معركة حامية الوطيس استعملت فيها الاسلحة المختلفة خاصة من طرف العدو الاستعماري، و اشتد فيها الضرب ودامة يوما كاملا.

انتهت هذه الأشتباكات و التي دامت يوما كاملا بإتنصار كبير للثوار بقيادة القائد السبتي بومعراف ،ومقتل عدد وافر من جنود العدو بقدر بـ **120** عسكري من بين **600**. اما نحن فقد استشهد لنا **15** شهيدا.

وكانت النتيجة التي حصلت عليها دوريتنا هي مجموعة كبيرة من الاسلحة الرشاشة

والدخيرة و ملابس عسكرية.

معركة الشبكة :

وقعت هذه المعركة بناحية مرسط بتاريخ : 1956/08/30. - قوات العدو تقدر تقريبا بحوالي 1600 عسكري - عدد المجاهدين قدر ب 300 مجاهد. - نتائج المعركة : إصابة طائرة للعدو مما أدى إلى سقوطها وتعطيل طائرة أخرى للعدو. - بعض أسماء المجاهدين المشاركين فيها : - سمايتية محمد - جاب الخير الربيعي - صميط التبسي - صوالحية صالح - طوالبية خريس - مناورية صالح المدعو بوسبعة - مزياني المكي- بوصيدة يوسف - بن عرفة الرزقي - قحايرية المكي - بكاكرية

الزيـن - زدايريـة محمـد الساسـي - ازدايريـة مبروك - بودجاجة لخضر - معايزية الوردي - باسـط محمـد - بوكوبـة الطيـب - صـمايطية محمد - بوكوبة الشريف - منصوري محمد - زروق عمار - فاسخ أحمد - بكاكرية الزيـن - زيتـوني الساسـي - خمايسـية محمـد لخضـر - خمايسـية سـعد - خمايسـية يحـي - سـهايلية يونس- بن عرفة الساسي - عبد الحميد البرجي - هدهود يوسف- رزايقية صالح. - أسماء بعض الشـهداء فـي المعركـة : إزدايريـة مـبروك - صوالحية صالح - بـن عرفـة الرزقـي - زدايريـة علي - طوالبية خريس..... الجرحى : لا يوجد رد فعل العدو : انتقامه من الأبرياء العزل.

هجوم ليلي على مدينة مرسط :

بتاريخ أكتوبر 1956 بمرسط - الهدف: هجوم على مركز عسكري بناحية مرسط قصد اشغال العدو واتاحت الفرصة لبقية المجاهدين حتى يتمكنوا من نسف السكة الحديدية بالمروانة. - عدد المجاهدين المشاركين : حوالي 80 مجاهد - بقيادة الاخوة : صمايطية محمد - هوام الشافعي - باسط محمد. - قوات العدو : مركز بقيادة كوماندا فرنسي. نتائج المعركة : نسف حوالي 200 متر من السكة الحديدية المذكورة وقتل 10 عشرة جنود فرنسيين. الشهداء : لا يوجد.

معركة بركة الزق :

كميـــن - :بتاريـــخ نوفمـــبر 1956 بالمكـــان المســمى مشــتة الــواد بركــة الــزق. - بقيــادة الاخـوين : سـمايتية محمـد - ومهـدي الربيعـي المدعو المش. وقائع الكميـن : قـام المجاهـدين بنصب كمين لقوات العدو بالمنطقـة المـذكورة دام مـدة 06 سـاعات كـان بقيـادة المجاهـد قنـز الحفنـاوي وطـبيب زيـدان ورزايقيـة صـالح حيـث تحول إلى معركة. - قدرت قوات العـدو بحـوالي 600 عسـكري. - عـدد المجاهـدين : قـامت بهـذه المعركة فصيلة واحدة تتكون من 50 مجاهد. - تلقى العدو هزيمة شنعاء إنتقم على إثرها من الاهـالي كـرد فعـل منـه حيـث قتـل الابريـاء مـن المدنيين ومن ضـمن القتلـى : ازدايريـة بوزيـد : مسؤول جمع المال – والصديق مسؤول مركـز. -الشـهداء : مــن بينهــم نــذكر طيــب المكــي

وكواشي الصديق. - الجرحى : ترايعية محمد بن عمارة – شريط إبراهيم المدعو مزوزي.

معركة خنقة المزابي :

بتاريخ نوفمبر 1956 بمنطقة خنقة المزابي وهو منطقة جبلية تقع بين الونزة والعوينات. بقيادة : المجاهد قنز الحفناوي. - عدد قوات العدو : قدرت بحوالي 100 عسكري. - عدد المجاهدين المشاركين في المعركة : 225 مجاهد. وقائع المعركة : وهو عبارة عن كمين نصبه المجاهدين في المكان المذكور آنفا في حدود الساعة الثانية زوالا على إثر انفجار لغم على دبابة للعدو اثر توجهه من مدينة الونزة إلى العوينات حيث انفجرت معه

المعركة التي دامت حوالي ساعة ونصف استطاع المجاهدين ان يسيطروا على مجرياتها بسبب مواقعهم الحصينة مما اسفر عن مقتل 20 عسكري فرنسي وتحطيم دبابة نصف مزنجرة وغنم 8 قطع من سلاح العدو. الأسرى : استطاع العدو اسر المجاهدين نذكر عبايدية العياشي - شريط إبراهيم - شارف مسعود - لوصيف الواضح. - بعض أسماء المجاهدين المشاركين في المعركة نذكر : بوطرفيف أحمد - العايب أحمد - بن زين عثمان المدعو البلندي - فاسخ أحمد - ازدايرية الطاهر - قنز مصباح - مخازنية علي - زلاص علي- عكريش عمارة بن بلقاسم - بوقروز يوسف- ساسي لخضر - مشروم يونس - ساعي عبد المجيد - بن سودة صالح - بوخملة الشايب- هلالي عمار - بوجابر

عبد الواحد - بوخملة العياشي - بن سودة رمضان - لوصيف صالح - لوصيف منصور - بوكاف أحمد - بودجاجة لخضر......الخ - رد فعل العدو : قام بقتل المواطن عمران علي وانهك الحرمات وشرد الأطفال وحرق البيوت واخذ مما اخذه إلى السجون للتعذيب. الشهداء : استشهد قائد المعركة قنز الحفناوي وبعض من المجاهدين.

معركة القرقارة :

بتاريخ : 1956/12/13 بمنطقة القرقارة - سبب المعركة: على اثر عودة المجاهدين من جبل بوربعية في اتجاههم إلى الحدود التونسية وعسكرتهم بالمكان المذكور سابقا.في حين

قـــام العـــدو بحملـــة اســـتطلاعية بالمنطقـــة المـذكورة حيـث التقـى الجمعـان وانطلقـت أول رصاصـــة قبـل بــزوغ الشــمس.وذلـك علــى اثــر زغــرودة شـلي الزهــرة وهــي إحـدى السـاكنات بالمنطقة حيث اشتبكوا مع قوات العـدو ودامـت يوما كاملا حيث امتدت إلى جبل سطحة الـدير. -عـدد قـوات العـدو:قـدرت بحـوالي مـن 350الـى 400 عسكري فرنسي -نتائج المعركة:ايجابيـة حيث لم يتمكن العدو من محاصـرة المجاهـدين -أسـماء بعـض المجاهـدين المشـاركين :القائـد محمــد بــن عرفــة- محمــد هــدهود -رزايقيــة صالح-صمايطية محمد-طوالبية طـالب -ترايعيـة محمـــد-الساســي لخضـــر. -أســماء الشـــهداء: -رزايقية صالح-سرود علـي -مخازنيـة المكـي - ترايعيـــة يحـــي -عيايشـــية بوزيـــد -بـــوعلاق

عمارالــذي استشــهد فــي المنــزل حيــث نفــذت ذخيرتــه واعــدم داخــل المنــزل بواســطة قنبلــة يدويـة القاهـا العـدو -خسـائر العـدو: حـوالي 75 قتيل و 120 جريـح وتحطيـم دبـابتين وشـاحنتين وحاملــة راديــو إشــارة واتلاف قــاطرة وإســقاط طائرة مقنبلة بضـواحي مرسـط تواصلت متابعة الثوار بواسطة النجدات التي اتت من كل مكان إلـى جبـل الـذروة وعـاد العـدويجر اذيـال الخيبـة والهزيمــة ممــا جعلهــم يصــبون غضــبهم علــى المـواطنين العـزل فقـاموا باشـعال الـدوار حيـث اسـروا مـن المـواطنين :كواشـي مسـعود-طـبيب عبــد المجيــد-طــبيب لخضــر -كواشــي عبــد الله-زروال مصباح-بوعلاق بلقاسم-سرباح خليل-علواني عمر -طبيب لحسـن -بـوعلاق بشـير أخـو بوعلاق عمار الذي سقط شهيدا.

معركة الحوض :

وتمت العملية بنصب لغم لقوات العدو ووضع كمين لهم على الطريق الرابط بين بوخضرة ومرسط وعند انفجار اللغم الذي حطم شاحنة تحمل على متنها إطارات المنجم تدخل العدو المسلح بالإمدادات، حيث قام المجاهدين بنسف دبابة نصف مزمجرة وشاحنة نقل العساكر إضافة إلى قتل بعض العساكر لم يتم حصرهم إضافة إلى ذلك قاموا بقطع التيار الكهربائي الرابط بين لعوينات وتونس وانسحبوا سالمين .

-بعض المجاهدين المشاركين:بوجابر عبدالواحد، بوقروز لخضر،قنز صالح،بخوش الهادي،نحال علي،قنز بن غربية،عولمي بولنوار،بن سودة صالح،بالرايس التو

هامي،طرطار إبراهيم، لوصيف بوبكر،شعيبي العبد المدعو السوفي،بوطرفيف علي المدعو بوخضرة قسطلي علي،قنز عثمان، قنز مصطفى، محمد العيد،نموشي مبروك المدعو ونزة،برقي لخذيري. عدد الشهداء: استشهد المجاهد سولي عبد الحميد وكان رد فعل العدو كالعادة يصب غضبه على الأبرياء من المواطنين وقام بجمع العمال من المنجم حيث قام بتعذيبهم وأخذ بعضهم إلى السجون كما قام بغلق المنجم لمدة ثلاثة أيام.

معركة حيدرة :

بتاريخ:1956/12/14 بمنطقة حيدرة المتواجدة بالحدود الجزائرية التونسية. -بقيادة

المجاهد :محمود قنز -سبب المعركة:امتداد لمعركة القرقارة فبعد خروج المجاهدين من المعركة سالفة الذكرالى التراب التونسي لجلب الأسلحة والذخيرة التقوا بالعدو قبل وصولهم إلى حيدرة. -عدد المجاهدين المشاركين:حوالي 70 مجاهدا. -بعض أسماء المجاهدين المشاركين حسب ما يذكره الأحياء منهم :بوسكين محمد-الميطة ناجي-قنز خريف -عشي خليل-قنز الحفناوي-عمر بوسطلة-بوطرفيف علي المدعو علي بوخضرة -مخازنية علي - شفرور صالح-مسعود الكاتب -لموشي محمد-بوقرارة السعيد-لوصيف بوبكر -بن سودة صالح-بالرايس علي المدعو مقعور الراس -خمايسية لخضر-بن زين عثمان المدعو

البلنـــــدي-بـــــوقروز لخضـــــر المـــــدعو السـ ــــدات-عكريـــش عمــــارة- عكريـــش الحفنـــاوي-ســـمايطية حمــــامي-بــــن عرفـــة صـــــالح-ســـــميط الجمعــــــي-شـــــوكال حميـدة-محرزالزاهـي-بوشوشـة بـوقرة-بوشوشـة الطيـــب -بوكـــاف جـــاب اللهـــ-رزايقيـــة بلقاسم-رزايقيـة صـالح المـدعو زغيلـم-مخازنيـة علــي المــدعوبابلي-لموشــي محمــد-بــالرايس أحمـد-لوصـيف صـالح-نـوي عيسـى -مشـري لعبيـدي-.....الـخ -أسـماء الشـهداء:بوسـكين محمـد-الميطـة نـاجي -بخـوش بلقاسـم-نبـاح الطاهر-صوالحية الكامل -قرن الكبش أحمد.

-رد فعـل العـدو:لمـا فشـل فـي تحقيـق اهـدافه ومراميه الاستعمارية لجا إلى الانتقام والتنكيل بـالمواطنين الابريـاء وانتهـاك الحرمـات واشـعال

النيران في المزارع واخذ الابرياء إلى السجون.

معركة ظهر جبل ونزة :

بتاريخ مارس 1957بمنطقة ظهر جبل ونزة وهو منطقة منجمية تتميز بصعوبة مسالكها وخلوها من الأشجار حيث تعتبر بمثابة مركز هام لتمركز العدو -بقيادة المجاهد بوجابر عبد الواحد -أسباب المعركة:عملية استطلاعية تمشيطية بواسطة الطائرات الاستكشافية -عدد المجاهدين المشاركين 45 مجاهدا نذكر منهم :رميكي محمد الصغير -عاشوري حسان -عاشوري علي-حمبلي علي-جلاب لزهاري-مرابطي الشريف المدعو لحمر-مرابطي محمد بن الطاهر-سلاطنية

محمـــود-رزايقيـــة بلقاســـم- -عـــدد قـــوات العـدو:قـدرت بحـوالي 3000 عسـكري تسـاندهم في المعركة طـائرات نفاثـة واربـع مقنبلات مـن ب 26تحمـل علـى متنهـا قنابـل غازيـة وتدميريـة وطائرتـــان استكشـــافيتان إضـــافة إلـــى ذلـــك الطـائرات العموديـة الـتي كـانت تمـد العـدو بالنجدات والتي كانت تطيح بالصخور من اعالي الجبـال الشـيء الـذي حـال دون تقـدم المجاهـدين والذي تسبب فـي مقتـل بعـض منهـم وممـا سـاهم فـي اشـعال النيـران -أسـماء الشـهداء:رميكـي محمـد الصـغير-عاشـوري حسـان -بوقفـة أحمـد بوذينة-وثلاث اخرين لم يتم ذكرهم

معركة بين بوخضرة و مرسط

التاريخ ماي 1957. بقيادة : المجاهد قنز الحفناوي. - عدد قوات العدو : تقدر ب 500 عسكري. - عدد المجاهدين : فصيلة كاملة بقيادة قنز الحفناوي. - وقائع المعركة : نصب لغم لقوات العدو ووضع كمين لهم على الطريق سالف الذكر وعند انفجار اللغم الذي حطم شاحنة تحمل على متنها اطارات المنجم تدخل العدو المسلح بالامدادات ونشبت المعركة حيث قام المجاهدين بنسف دبابة نصف مزنجرة وشاحنة نقل العساكر إضافة إلى قتل بعض العساكر لم يتم حصرهم إضافة إلى ذلك قامو بقطع التيار الكهربائي الرابط بين العوينات وتونس وانسحبو سالمين. - بعض المجاهدين المشاركين : بوقروز لخضر – قنز صالح – بخوش الهادي – نحال علي – قنز بن غربية –

بـن سـودة صـالح - بـالرايس التوهـامي - طـرطـار إبراهيــم - لوصـــيف بـــوبكر - شـــعيبي العبـــد المـــدعو الســـوفي - بوطرفيـــف علـــي المـــدعو بوخضـــره قســطلي علـــي - قنـــز عثمـــان - قنـــز مصـــطفى - محمـــد العيـــد - نموشـــي مـــبروك المـدعو ونـزه- برقـي لخـذيري -......الـخ عـدد الشـــهداء : استشـــهد المجاهـــد : ســـوفي عبـــد الحميـد. رد فعـل العـدو : كالعـادة يصـب غضـبه على الأبـرياء مـن المـواطنين وقـام بجمـع العمـال من المنجم حيث قام بتعذيبهم واخذ بعضهم إلى السجون كما قام بغلق المنجم لمدة ثلاثة أيام.

نصب لغم بالطريق بين تبسة-مرسط

بتاريـخ مـاي 1957. - بقيـادة : المجاهـد طـالبي

عبـــد الواحـــد وعوايطيـــة مـــوله. - وقـــائع المعركـة : قـام المجاهـدين بوضـع لغـم شـديد المفعـول لاسـتهداف قافلـة عسـكرية للعـدو متجهة من مرسط نحو تبسة وفـي حـدود السـاعة التاسـعة صـباحا مـرت القافلـة بالمكـان الملغـم وانفجـر اللغـم حيـث اسـتهدف شـاحنة وتحطمـت بأكملهـا وقتـل حـوالي 15 عسـكري علـى متنهـا امـــا المجاهـــدين اثـــر انفجـــار اللغـــم كـــانوا متواجدين بجبال الحوض. - رد فعل العدو : قام بقتـل مـواطن اعـزل كـان بـالقرب مـن موقـع الانفجار. - المجاهدين الذين قاموا بنصب اللغم على الطريـق هـم : طـالبي عبـد الواحـد- طرطـار محمـد الطـاهر - عوايطيـة مـوله - بـن عرفـة صالح - بوهراوة الطيب - بن طيبة الصديق.

معركة حراث المحمصة :

جويلية 1958 يقع جبل حراث المحمصة شرق بلدية عين الزرقاء ووسط جبل بوربعية الذي يمتد على طول 10 كلم. - عدد المجاهدين المشاركين قدر ب 210 مجاهد - قوات العدو تقدر ب 3000 عسكري مصحوبة بدبابات مصفحة. - أسباب المعركة : كان هناك بالمنطقة عميل للقوات الفرنسية يدعى صالح بولحية (خائن) وقد تقرر نصب كمين له لما كان يقوم به من اعمال ووشايات لصالح العدو وقد اضرت بالمواطنين والمجاهدين على حد سواء بالمنطقة وفي هذه الليلة قام المجاهدين بوضع كمين له ولكنه لم يظهر إلى بزوغ

الفجـر حينهـا اضـطر المجاهـدين للعـودة إلـى مركز جبل بوربعية وفي طريقهم للعودة التقوا بقـوات العـدو الـذي كـان يطـوق منطقـة حـراث المحمصة فدخلو معه في معركة سـاخنة شـارك فيهـا العـدو بثمانيـة طـائرات مقنبلـة فأتسـعت رقعة القتال إلى كافة المنطقة وعند بلوغ الامر إلى قواد المنطقة الخامسة بحدوث المعركة تـم إرسـال نجـدة للمجاهـدين مـن الحـدود التونسـية الـتي اسـتطاعت فـك الحصـار علـى المجاهـدين. خسـائر العـدو حـوالي 80 إلـى 100 عسـكري وجرح عدد كبير منهم اما العتاد فقد تم تدمير دبابتين ثقيلـة النـوع وبعـض المـدرعات وتحطيـم 03 شاحنات من نوع جي ام سي GMC وسيارتين مـن نـوع أجيـب حيـث قتـل سـوليطنة واجـودان عسـكري فرنسـي برتبـة مسـاعد وذلـك بحرقهـم

في كوم من التبن. كما غنم المجاهدين مدفع عيار 75 و 3 ثلاثة أجهزة راديو إشارة و نظارات وآلة تصوير * CAMERA * اما بالنسبة للمجاهدين فقد استشهد 10 مجاهدين نذكر منهم : بالرايس علي - قلعي عبد الله - هوام عمارة - عبايدية الهامل..... الخ - كان رد فعل العدو كالعادة يصب غضبه على الأبرياء من المواطنين وقام بجمع العمال من المنجم حيث قام بتعذيبهم وأخذ بعضهم إلى السجون كما قام بغلق المنجم لمدة ثلاثة أيام. - وقائع المعركة: وتمت العملية بنصب لغم لقوات العدو ووضع كمين لهم على الطريق الرابط بين بوخضرة ومرسط وعند انفجار اللغم الذي حطم شاحنة تحمل على متنها إطارات المنجم تدخل العدو المسلح بالإمدادات ونشبت المعركة

حيث قام المجاهدين بنسف دبابة نصف مزمجرة وشاحنة نقل العساكر إضافة إلى قتل بعض العساكر لم يتم حصرهم إضافة إلى ذلك ناموا بقطع التيار الكهربائي الرابط بين لعوينات وتونس وانسحبوا سالمين. -بعض المجاهدين المشاركين: بوقروز لخضر، قنز صالح، بخوش الهادي، نحال علي، قنز بن غربية،،بن سودة صالح، بالرايس التو هامي، طرطار إبراهيم، لوصيف بوبكر، شعيبي العبد المدعو السوفي، بوطرفيف علي المدعو بوخضرة قسطلي علي، قنز عثمان، قنز مصطفى، محمد العيد، نموشي مبروك المدعو ونزة، برقي لخذيري......الخ

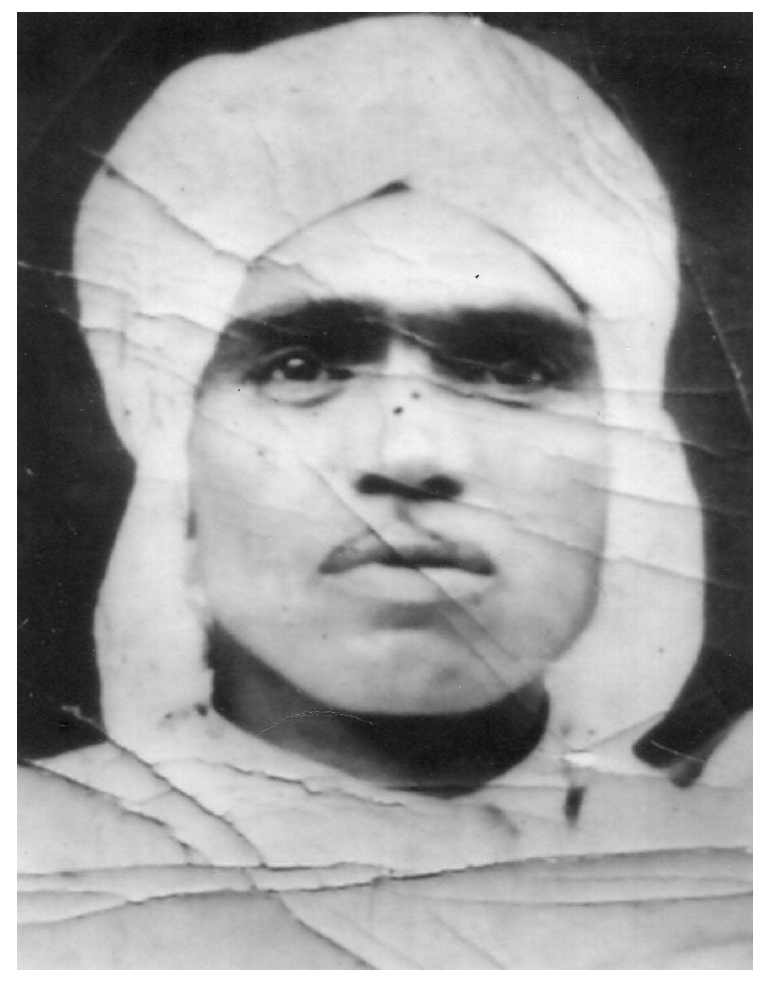
صور و مخططات مختلفة



عبدالله بلهوشات و صالح السوفي



محمود قنز



الحفناوي قنز

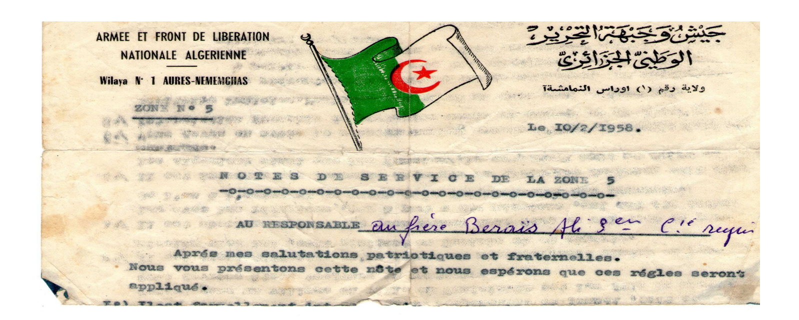


السعيد عبيد-صالح السوفي- بن يوسف بن خدة-محمد علاق





احمد الزمولي-م.لمين غريب-ع.بوطويلة-بوجابر-بولعراس



ARMEE ET FRONT DE LIBERATION
NATIONALE ALGERIENNE

Wilaya N° 1 AURES-NEMEMCHAS

جيش وجبهة التحرير
الوطني الجزائري

ولاية رقم (١) اوراس النمامشة

ZONE N° 5

Le, IO/2/I958.

NOTES DE SERVICE DE LA ZONE 5

-o-o-o-o-o-o-o-o-o-o-o-o-o-o-o-o-o-o-o-o-o-o-

AU RESPONSABLE au frère Berais Ali 3ème Cie reçu

Aprés mes salutations patriotiques et fraternelles.
Nous vous présentons cette nôte et nous espérons que ces régles seront appliqué.

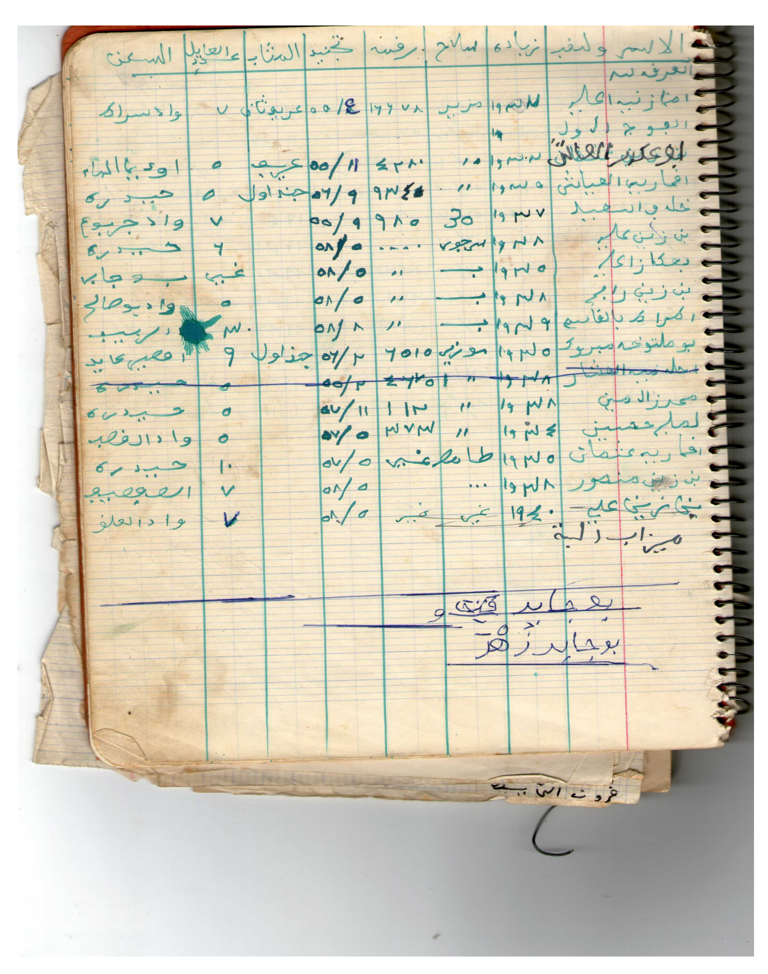
رسالة من جبهة و جيش التحرير الوطني



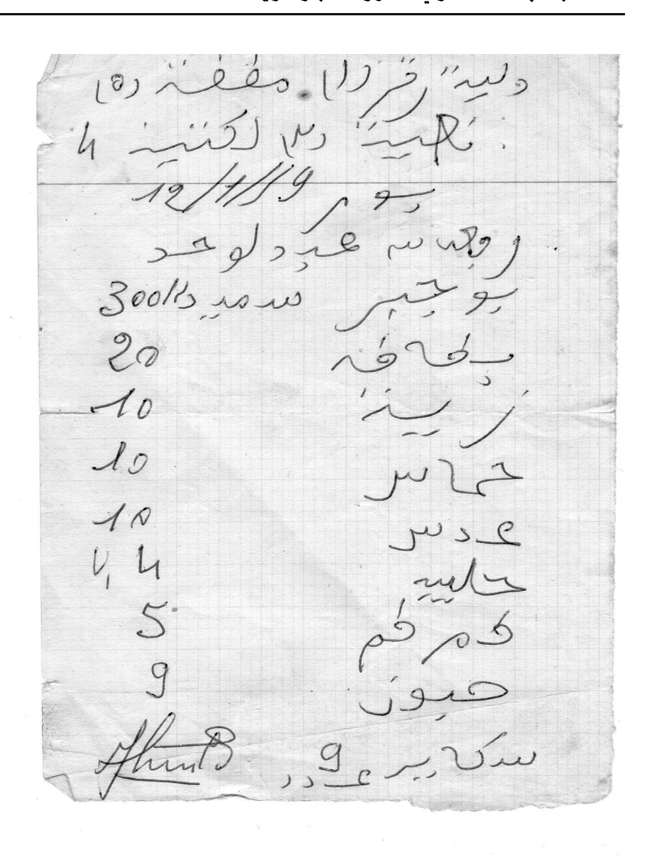
مجموعة من المجاهدين







دفتر الموارد البشرية في جبهة القتال



سميد 300Kg
بطاطا 20
زيت 10
حمص 10
عدس 10
حليب 4,4
صابون 9

نمودج لقائمة المواد الغدائية



Au Frère Boudjaber Abdelouahed.

Le 27.1.59

ALN

WILAYA N°1 AURES NEMEMCHAS ZONE N°

جيش التحرير الوطني

أوراس النمامشة

نمودج لرسالة بريدية لجيش التحرير الوطني

LA GUERRE D'ALGERIE

coûte 2 milliards par jour

Elle a amené en 1957 :

- **L'INFLATION** (500 milliards de francs supplémentaires de billets en circulation).
- **LA DEVALUATION** du franc de 20 %.
- **400 MILLIARDS D'IMPOTS NOUVEAUX.**
- La hausse vertigineuse du coût de la vie.

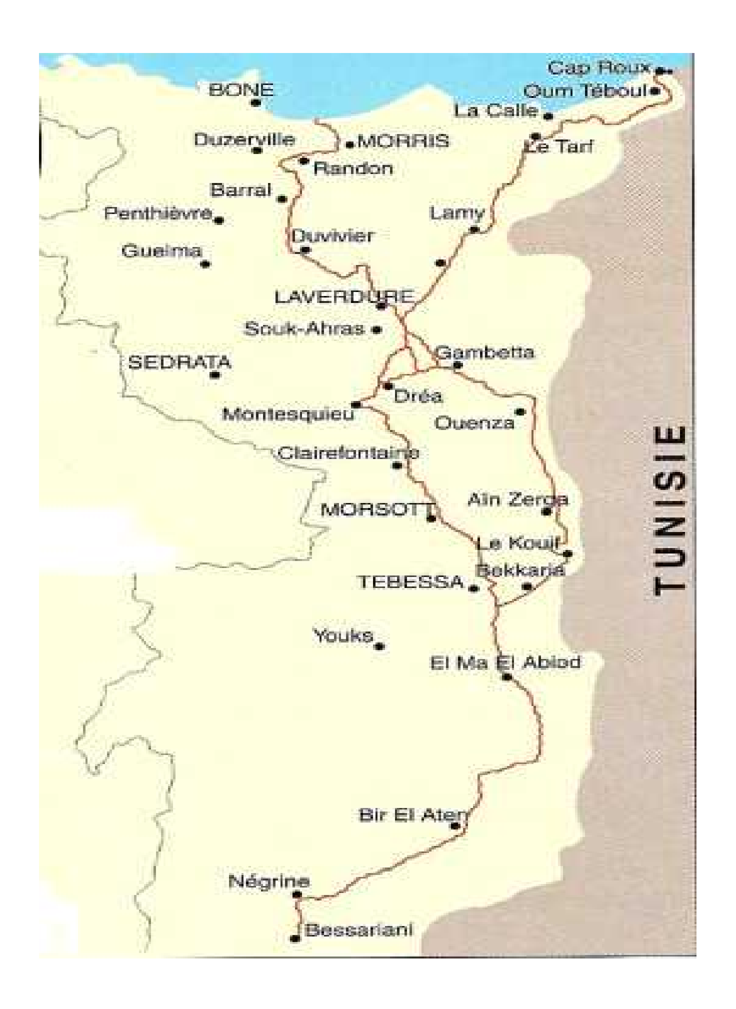
C'est la course à la catastrophe.

Il faut négocier la Paix !

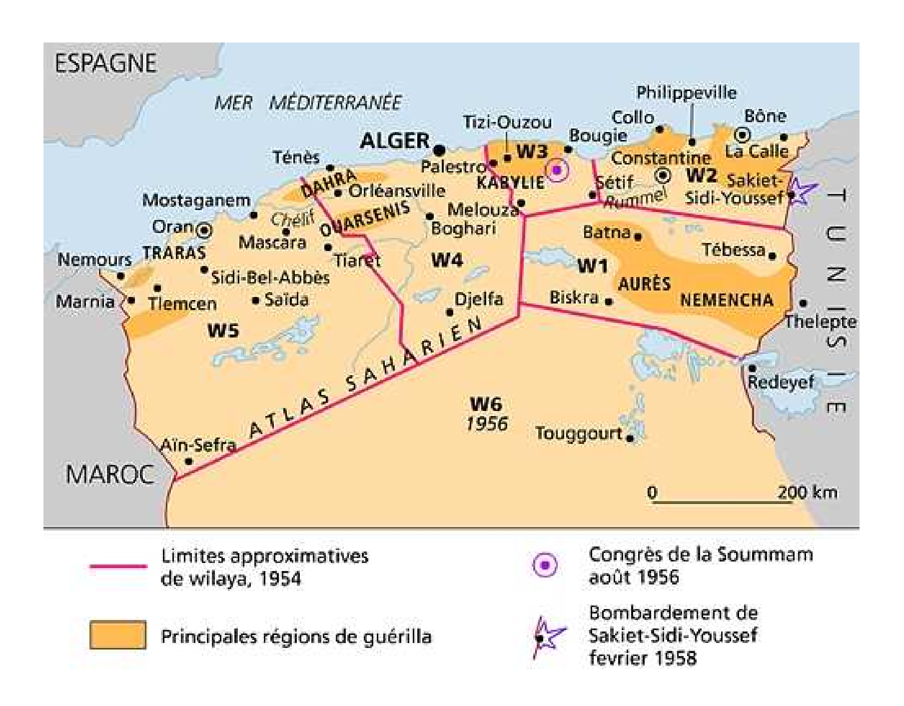
LE PARTI COMMUNISTE FRANÇAIS

Mars 1958

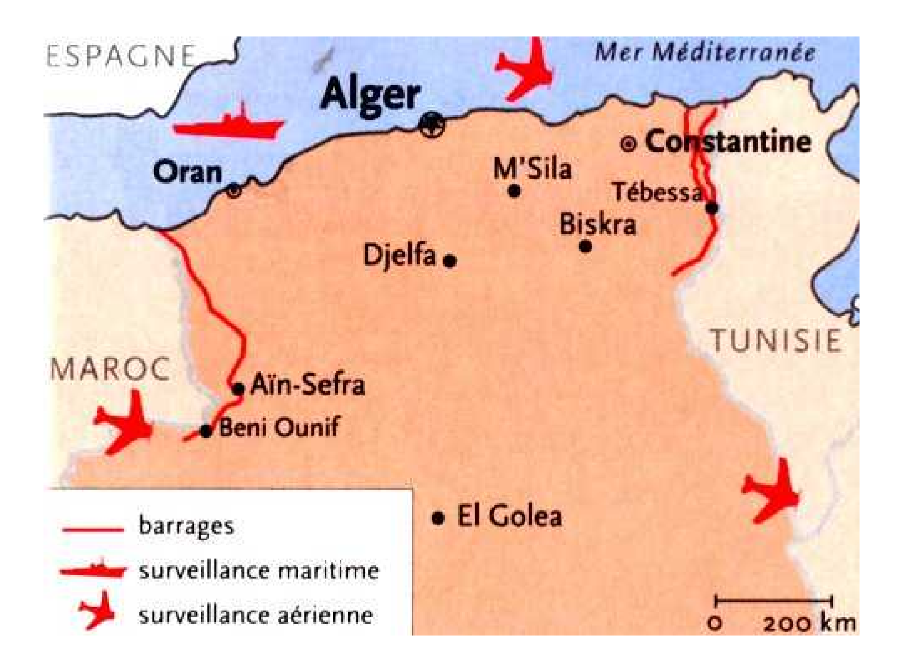
وثيقة للحزب الشيوعي الفرنسي يبين فيها الخسائر التي يكبدها جيش التحرير الوطني لفرنسا



خطي شارل و موريس



تقسيم الولايات التاريخية



مخطط يبين الحراسة البرية و البحرية و الجوية التي فرضتها فرنسا الاستعمارية على جيش التحرير الوطني

الفهرس